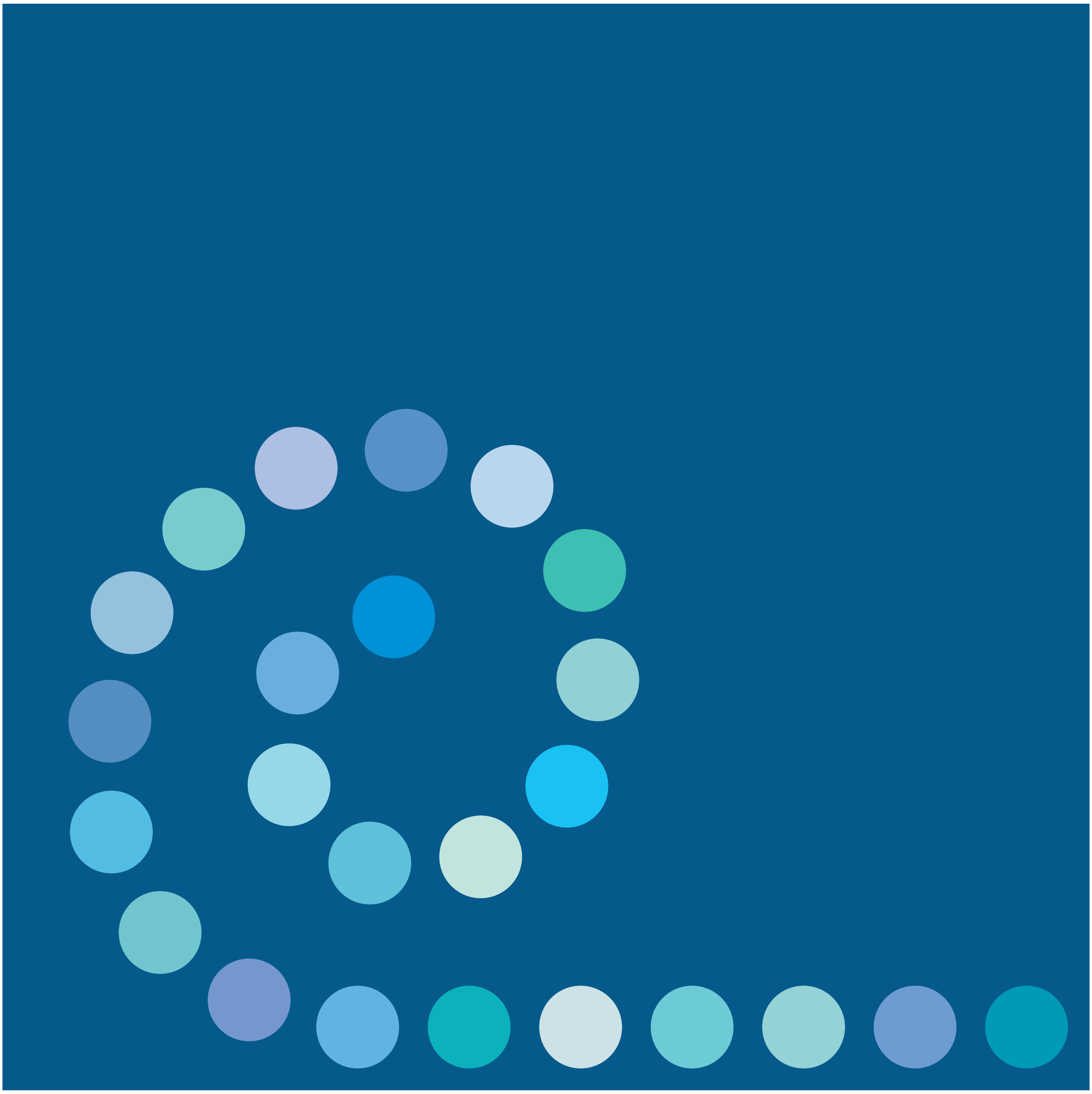

عكس التيار:

منظمات حقوق المرأة السورية على خارطة العدالة الانتقالية

رصد وتقييم قدرات وكفايات واحتياجات المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية العاملة في مجال النوع الاجتماعي والعدالة الانتقالية في سوريا ودول الجوار

دولتي
مساحة لنتصور دولتنا
www.dawlaty.org

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM

تمهيد

إن مناورة القمع الاجتماعي والسياسي للدفاع عن العدالة بين الجنسين مهارة شحذتها الناشطات والمجموعات في سوريا على مدى سنوات عديدة. رغم عقود من البيئة القمعية للتنظيم السياسي، قام النشطاء والناشطات والمجموعات التي تقودها النساء بحملات من أجل حقوق المواطنة وتغييرات في القوانين المتعلقة بجرائم الشرف، وتم انشاء تحالفات عبر الخطوط السياسية والدينية للضغط على الحكومة للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) والعمل على حقوق المرأة والعنف ضد المرأة في سوريا.

عندما بدأت الاحتجاجات في عام ٢٠١١، لعبت النساء أدوارًا قيادية مهمة. مع تحول الانتفاضة إلى نزاع مسلح، تم تهميش مساحات المشاركة السياسية للمرأة مرة أخرى. ومع ذلك، تستمر النساء في لعب أدوار مهمة على الصعيدين المحلي والدولي، ودعم الضحايا والدفاع عن حقوق المرأة والمجتمعات. إنهن يواصلن القيام بهذا العمل على الرغم من تهميشهن من العمليات السياسية ومنتديات المجتمع المدني التي يتم فيها مناقشة القضايا التي يشاركن فيها بشكل مباشر. وغالبًا ما يتم ترميز أصواتهن ودفع تجربتهن إلى الهوامش.

كانت المناقشات حول نطاق وطرق العدالة ,والعدالة الانتقالية , في سوريا موضوع نقاش ومداولات منذ بدء الاحتجاجات. غالبًا ما ركزت هذه المناقشات على المقاربات التقليدية من أعلى إلى أسفل للعدالة الانتقالية، واستندت إلى تحليل الانتهاكات والأذى الحاصل دون مراعاة النوع الاجتماعي. كانت النساء غائبات إلى حد كبير عن هذه النقاشات والخطط سواء كمواضيع أو كمؤلفات. و عندما يتم تضمين النساء , فإن ذلك يكون بهدف مناقشة قضية العنف الجنسي أو، في كثير من الأحيان، تضمينها ك «ضحية» على خشبة المسرح لإخبار شهاداتهن. ومع ذلك، فإن الجماعات التي تقودها النساء لديها رؤى قيمة حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والمجتمعات، وكذلك تأثيرها الذي يجب البناء عليه والمساءلة عنه. في تفاعلاتهن اليومية مع الضحايا والناجين، لديهن وجهات نظر دقيقة وانتقادية في النطاق والآليات التي يمكن أن توفّر العدالة لهن. في حين أن الآليات الانتقالية والآليات الوطنية للعدالة الانتقالية تبدو بعيدة، إلا أن الإجراءات المتخذة لتحقيق العدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد السوريين مستمرة. من أجل أن تؤتي هذه الآليات ثمارها وأن يكون لها تأثير تحويلي، يجب تسليط الضوء على العمل الهائل ورؤى المنظمات التي تقودها النساء وأن تتمحورعملية تصميم وتنفيذ إجراءات العدالة حوله

دولتي سوريا

www.dawlaty.org

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية

www.wilpf.org

تصميم غرافيكي

www.superpowerpartners.com

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR PEACE & FREEDOM
دولتي
مساحة لنتصور دولتنا
www.dawlaty.org

في عام ٢٠١٩ , بدأت دولتي و رابطة النساء الدولية للسلام والحرية مشروعًا حول العدالة الانتقالية التي تراعي الفوارق بين الجنسين بالشراكة مع مجموعة من المنظمات التي تقودها النساء. يهدف المشروع إلى توفير المعرفة والتحليلات التي تراعي الفوارق بين الجنسين حول العدالة الانتقالية المطورة من قبل أولئك المنخرطين بشكل مباشر في هذه القضايا مع المجتمعات. كما تهدف إلى بناء القدرات وتوفير الفرص للقيادات النسائية المجتمعية للدفاع عن العدالة التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي تركز على الضحايا. هذا الرصد هو الخطوة الأولى في هذه العملية. يحلل الرصد السياق الذي تعمل فيه المنظمات التي تقودها النساء في جميع أنحاء سوريا ، وتقدم لمحة عامة عن الطريقة التي تدافع بها عن العدالة بين الجنسين في هذه السياقات ، وكذلك التحديات التي تواجهها واحتياجاتها من القدرات.

منذ إجراء المقابلات الخاصة بهذا التقرير لأول مرة ، انقلب العالم رأساً على عقب بسبب أزمة مرض فيروس الكورونا (كوفيد -١٩). سيؤدي الوباء واستجابة المجتمعات والحكومات له إلى العديد من التغييرات على كيفية عمل المنظمات التي تقودها النساء في سوريا ، والدعم الذي تحصل عليه وما تركز عليه. وبالتالي , ظهرت تحديات جديدة إلى السياق وثغرات القدرات التي تم تحديدها مسبقا في هذه الخريطة. ومع ذلك ، لا يزال هذا التقرير أداة مهمة لتوثيق جهود المجموعات التي تقودها النساء لتحقيق العدالة وهو بمثابة خط أساس لمساعدة الجهات الفاعلة وصانعي القرار على تعزيز جهودهم لدعم ، وإشراك والتعامل مع المجموعات التي تقودها النساء الساعيات للعدالة التحويلية والمراعية للاعتبارات الجنسانية.

لقد تشرفنا بمشاهدة وتوثيق نقاط القوة لدى الجماعات التي تقودها النساء ، وتعدد استخداماتها ، وإبداعها ، وقدرتها على العمل كمدافعة عن المرأة والعدالة على الرغم من طبقات النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القمعية والفشل العالمي في وقف الانتهاكات المنهجية ضد المدنيين في سوريا. وبينما يركز العالم على مكافحة جائحة مرض فيروس الكورونا (كوفيد -١٩)، تستمر الجهود لتحقيق العدالة والمساءلة للسوريين ، وسنستمر أيضًا في العمل مع شركائنا حتى تكون هذه الجهود مراعية للاعتبارات الجنسانية وتشمل أصوات النساء على جميع المستويات.

دولتي | **رابطة النساء الدولية للسلام والحرية**

سلمى كحالة | ليلى العودات

عكس التيار:

منظمات حقوق المرأة السورية على خارطة العدالة الانتقالية

رصد وتقييم قدرات وكفايات واحتياجات المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية العاملة في مجال النوع الاجتماعي والعدالة الانتقالية في سوريا ودول الجوار

٢٠٢٠

جدول المحتويات

تمهيد ٣
شكر وتنويه ٥
لائحة الأشكال و الرسوم البيانية ٦
أبرز المصطلحات الخاصة بالبحث ٧
مقدمة ١٠
ملخص تنفيذي ١١
منهجية الرصد وأدواته ومحدوديته ١٥
القسم الأول: المناخ العام لحقوق النساء السوريات خلال المرحلة الانتقالية . . . ٢٠
القسم الثاني: المنظمات السورية النسوية وذات القيادة النسوية في مضيق خطر . . . ٣٠
القسم الثالث: المناصرة والتشبيك في قضايا العدالة الانتقالية الحساسة جندرياً . . . ٤٤
القسم الرابع: إدماج الجندر في أطر تدخل المنظمات حول قضايا العدالة الانتقالية . . ٥٦
النتائج والاستنتاجات والتوصيات ٦٠
الملحق الأول: أداة الرصد ٦٦
الملحق الثاني: لمحة عن المنظمات التي شاركت في سياق البحث ٨١
الملحق الثالث: البنى التحتية الإدارية والتنظيمية الخاصة بالمنظمات ٨٦

شكر وتنويه

لم يكن هذا الرصد ليرى النور لو لم يشارك بإعداده كافة عضوات وأعضاء فريق المشروع في المنظمتين وفريق البحث الميداني ، ولولا تجاوب المنظمات النسوية السورية ، ولا سيما وأن إعداده جرى خلال فترة زمنية قصيرة .

عضوات وأعضاء فريق البحث[١]

فريق عمل حلب وإدلب: حسنى بركات وإلهام عاشور
فريق عمل الحسكة والقامشلي: فضلن/ ـوا عدم ذكر الأسماء
فريق عمل تركيا: ميرا عبيد وساما طيفور
فريق عمل لبنان: فضلن/ ـوا عدم ذكر الأسماء
فريق عمل السويداء: جنى ناصر
فريق عمل دمشق: فضلن/ ـوا عدم ذكر الأسماء
فريق التنسيق: مالك أبو حصيني – عائشة سيد ابراهيم

إعداد التقرير

التحليل النوعي: رولا المصري
التحليل الكمي: سارة بحر

مراجعة التقرير

ليلى العودات ولين العابد - رابطة النساء الدولية للسلام والحرية
سلمى كحالة – أحمد صالح –سما كيكي –محمود بسطاطي - منظمة دولتي

تنويه

تم التحفظ على ذكر أسماء المنظمات لأسباب تتعلق بأمنها وسلامتها . تم الإشارة الى مكان عمل المنظمات بدلاً من أسماءها

١. تم أخذ موافقة جميع أفراد فرق البحث الميداني، وتم التحفظ عن ذكر أسماء من لم يرغبن/ـوا بذلك حفاظاً على أمنهم الشخصي.

لائحة الأشكال والرسوم البيانية

الشكل ١: نطاق عمل المنظمات على مستوى البلدان

الشكل ٢: نطاق عمل المنظمات على مستوى المحافظات

الشكل ٣: نسبة المنظمات المسجّلة

الشكل ٤: مكان تسجيل المنظمة

الشكل ٥: عدد المنظمات حسب نوعها

الشكل ٦ أ: القضايا التي تعمل عليها المنظمة

الشكل ٦ ب: نسبة الجمعيّات النسويّة حسب المناطق

الشكل ٧: العام الذي تأسّست فيه المنظمة

الشكل ٨: النّطاق الجغرافي للمنظّمات

الشكل ٩ أ: الفئات المستفيدة من أطر التدخل

الشكل ٩ ب: تفصيل الفئات المستفيدة حسب ذكر المنظمات لها

الشكل ١٠: الفئات المستهدفة في أطر التدخل

الشكل ١١: مستويات التدخل الاستراتيجية

الشكل ١٢: مستوى عمل المنظمة

الشكل ١٣: حجم المنظمة

الشكل ١٤: إجمالي عدد فريق العمل (موظفات/ ين أو متطوعات/ ين)

الشكل ١٥: نطاق الميزانيّة السنويّة

الشكل ١٦: نسبة النساء من عدد الموظفات/ ين الإجمالي في الأقسام المختلفة

الشكل ١٧: الجندر للمدير(ة)

الشكل ١٨: الجندر للمسؤول(ة) عن الأقسام المختلفة في المؤسسة

الشكل ١٩: وجود خطة المنظمات الاستراتيجية ومشاركة فريق العمل في وضعها

الشكل ٢٠: السياسات والإجراءات المؤسساتية

الشكل ٢١: مراقبة تطبيق السياسات وتنفيذها

الشكل ٢٢: آليات صنع القرار

الشكل ٢٣: اتخاذ القرارات حيال الخطة السنوية

الرسم البياني ١ - المقاربة النظرية المعتمدة في تطوير أداة البحث

أبرز المصطلحات الخاصة بالبحث

بناء القدرات: لأغراض هذا البحث، تتم مقاربة مفهوم «بناء القدرات» على أنه مسار أو سياق عمل مستمر يهدف إلى البناء على القدرات المتوفرة لدى المنظمات النسوية والتي تقودها النساء لتحقيق رسالتها بشكل فعال ومستدام، وتحديداً لدعمها في التصدي لأبرز التحديات في السياق السياسي العام، إضافة إلى المؤسساتي والمحلي. ويركّز مسار بناء القدرات على دعم الكفايات التي تمتلكها المنظمات ورفدها بأبرز موارد الدعم المختلفة وذات الصلة في المواضيع التي يركّز عليها البحث، ولا سيما تعزيز مهارات المناصرة حول قضايا العدالة الانتقالية الحسّاسة للجندر والجهود التي يقودها المجتمع المحلي في سياق الجندر والعدالة الانتقالية.

العدالة الانتقالية: ترى كل من منظمة دولتي ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية في العدالة الانتقالية مجموعة من الأدوات والآليات التي ترمي إلى تحقيق العدالة في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع. وتشدّد المنظمتان بفهمهما للعدالة الانتقالية على عملية ضمن سياق محدد تهدف لكسب فهم شامل لما تعنيه العدالة للسوريين وكيفية الوصول إليها. وضمن هذا الفهم، يتم تشجيع المقاربة الروائية للعدالة الانتقالية والحساسة لسياق التعريف الجندري للضرر من أجل الوصول لعملية انتقالية عادلة.

الجندر/ النوع الاجتماعي: هو دراسة مجموعة الخصائص الشخصية والأدوار المفروضة على النساء والرجال في مجتمع معين، بحيث يكون التزامهن/ هم بهذه الخصائص والأدوار معززاً لقبولهن/ هم الاجتماعي، وذلك ضمن ثنائية جندرية جامدة (نساء ورجال) غالباً ما تغفل الطابع المتغير أو المرن للجندر للأفراد. جملة هذه الخصائص والأدوار تفرضها وتعززها وتعيد فرزها مجموعة التوقعات المجتمعية النابعة من القيم والنظم والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمعات المختلفة.

دينامية العلاقات الجندرية داخل الأسرة: تتمثل بدراسة وفهم العلاقات القائمة بين النساء والرجال داخل الأسرة ضمن نطاق المحدد والمقبول من قبل المجتمع وأطره الثقافية والدينية. غالباً ما تكون ديناميات العلاقات الجندرية غير متكافئة، وذلك نتيجة عوامل متداخلة أيضاً أبرزها الامتيازات الذكورية.

الامتياز الذكوري: هو جملة من الامتيازات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية (المختلفة عن الحقوق) التي يتمتع بها الرجال دون النساء، ولا سيما الرجال الذين يطابقون في خصائصهم الشخصية وأدوارهم «المعيار الذكوري». ثمة عوامل قانونية واجتماعية ودينية وثقافية ومجتمعية وأسرية كثيرة تتداخل لتكرّس هذا الامتياز الذكوري، مما يعطي الرجال في بعض (أو أغلب) المجتمعات امتيازاً على النساء، الأمر الذي يؤثر على توازن القوى الجندرية.

التطبيع مع العنف: يشير إلى جملة المواقف والاتجاهات والسلوكيات التي تصدر عن النساء والرجال في بعض المجتمعات وبعض الثقافات ويعتبر فيها العنف الزوجي و/ أو الأسري و/ أو المنزلي أمراً طبيعياً، وتالياً لا حاجة للإبلاغ عنه.

التحليل الجندري: عبارة عن مجموعة من الأدوات والأطر التي يتم تطبيقها في سياق تخطيط وتطوير برامج التدخل. ويبدأ التحليل الاحتياجات الجندرية للنساء والرجال والطفلات والأطفال ضمن تحليل سياقي حساس مسألة الجندر. ويتبع لك عادةً تصميم تدخلات جندرية هدفها ومخرجاتها مؤسسة على تحليل الأدوار الجندرية الحالية وعلاقاها في مجتمع معين. كما أن التحليل الجندري يجب أن يتم (وأن ينعكس) على كافة مستويات التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتقييم والتخصيص المالي للميزانية الخاصة بالبرنامج.

الأدوار الجندرية: يحدد مجموعة من السلوكيات والأنشطة والقيم التي تعدّ مقبولة اجتماعياً أو مناسبة ومرغوبة لكل من النساء والرجال وفقاً لنوعهم الاجتماعي الحقيقي أو المرغوب. أي هو فهم كيف أنه في بعض المجتمعات يربط الدور الرعائي (الاهتمام بشؤون المنزل و/ أو بالمسنات/ ين أو بالمرضى والأطفال) بالنساء، وربط الدور الإنتاجي (المهام المُدِرّة للدخل) بالرجال.

تقاطع المفاهيم: هو جانب فرعي في النظرية النسوية والذي يدرس أثر تداخل عوامل مختلفة من التمييز السياسي والاجتماعي مع

الجندر. وبدرس تأثير النظم المتشابكة للقوة على المهمشين مما يفاقم أشكال التمييز والإقصاء الجندري. وهو إطار تحليلي يهدف لفهم كيفية تقاطع أو تداخل عوامل الجندر والعمر والوضع الاجتماعي، أو وجود احتياجات خاصة أو صعوبات وظيفية، أو عوامل الجنسية أو الهوية الجنسية، وكيفية تأثير كل ذلك على الوصول إلى الموارد أو التحكم بها والوصول إلى جملة الحقوق والمستحقات التي تكرّس تكافؤ موازين القوى وتحقق المساواة والعدالة الجندرية.

المناصرة: مجموعة الجهود والمقاربات والآليات التي تهدف إلى إحداث تغيير في السياسات أو إلى تحقيق العدالة عبر الضغط وحشد التأييد لجهة أو جهات معينة تمتلك قرار التغيير أو إحداث الأثر المطلوب. لخدمة أهداف هذا البحث، سينصب التركيز على مقاربات المناصرة التشاركية التي تحرص على الحشد المجتمعي وتجعل المشاركات و/ أو الناجيات في صلب جهود المناصرة.

السلام النسوي: المقصود بمفهوم السلام النسوي النظر إلى مقاربات إحلال السلام من منظور نسوي أوسع من المقاربة الضيقة التي تعتبر أنّ السلام هو غياب العنف والحرب، ويبحث في الربط بين العنف والحرب من جهة وبين التداخل في البنى والهيكليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تفرز وتعزز هذا العنف من خلال علاقات وديناميات قوى جندرية غير متكافئة بين أفراد المجتمع. بكلام آخر، السلام النسوي مقاربة فكرية وفعلية، وهي بالممارسة تأخذ بعين الاعتبار أسباب وأشكال العنف الهيكلية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وبصورة شمولية، وذلك لتطبيق أدوات وآليات إحلال سلام مستدام. للمزيد من المعلومات حول الخلفية النظرية والأكاديمية لتطور مفهوم السلام النسوي، يمكن الاطلاع على الرابط التالي:

تأنيث الفقر: ثمة العديد من التعريفات المعتمدة لمفهوم «تأنيث الفقر»، غير أن مقاربة الفقر المعتمدة في سياق هذا البحث هي الأشمل من منظور جندري شمولي، كونها لا تقتصر على احتساب القيمة الاقتصادية للدخل ومقارنتها بين النساء والرجال عموماً، أو بين النساء المعيلات للأسر وتلك التي يُعيلها الرجال فحسب، أو على ارتفاع نسبة الفقر بين النساء من حول العالم مقارنة بالرجال... بل هي تقارب الفقر من منظور جندري شمولي، آخذةً بعين الاعتبار عوامل عدة تشمل الاقتصاد السياسي والإقصاء الاجتماعي واختلال موازين القوى الجندرية والحرمان من الفرص والقدرات والكفايات الشخصية للنساء[٢].

استغلال حقوق النساء لمصالح سياسية: يشير مفهوم «استغلال حقوق النساء لمصالح سياسية» أو ما يعرف بالإنكليزية بـ«النسوية المضمّنة» أو «أدوتة حقوق النساء» (Instrumentalizaiton of Women's Rights و Embedded Feminisim) إلى محاولات بعض الأنظمة أو الحكومات استغلال الخطاب النسوي أو لحقوق النساء لإضفاء شرعية معينة على بعض الممارسات بما يخدم أجندتها السياسية، والنماذج والأمثلة على ذلك كثيرة. وقد نشأ المصطلح مع الباحثة في شؤون الجندر كريستا هانت لدى تحليلها للهجوم الأمريكي على أفغانستان عام ٢٠٠١ واستغلال الحكومة الأمريكية لحقوق النساء لتبرير الحرب على الإرهاب.

الاحتياجات الجندرية العملانية: مجموعة الاحتياجات الخاصة بالفئات المختلفة من النساء والرجال والناتجة عن الأدوار الجندرية التقليدية التي يقمن/ يقومون بها وفقاً لتوقعات المجتمع ويعتبرنها/ يعتبرونها أساسية ولا بد من تلبيتها على المدى القصير.

الاحتياجات الجندرية الاستراتيجية: وهي احتياجات المدى البعيد التي يمكن الاستجابة لها، مثل تحسين مواقع النساء (وبعض فئات الرجال) في المجتمع، وإزالة العقبات الهيكلية التي تعيق تحقيق المساواة والعدالة الجندرية. وتطال هذه الاحتياجات مكانة النساء والرجال، وتكافؤ ديناميات القوى بينهم في مجتمع معين، لذلك فهي تشمل آليات ومواقع صنع القرار والسيطرة على الموارد. وتعد الاحتياجات الجندرية الاستراتيجية أساسية لتحقيق المساواة والعدالة الجندرية عبر تحدي وتغيير نمطية الأدوار القائمة في مجتمع ما. كما

---

٢. Chant, S, Rethinking the "feminization of Poverty" in relation to aggregate gender indice, London School of Economics,
http://eprints.lse.ac.uk/١/٢٨٦٩/Re-thinking_the_feminisation_of_poverty_٢٨٪LSERO٢٩٪.pdf

تغطي هذه الاحتياجات غالباً قضايا السيطرة والقوة والمكانة.

المساواة الجندرية: تعني تمتع كافة فئات النساء والرجال وعلى قدم المساواة وبشكل متطابق بالحقوق والفرص والموارد ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية وعلى كافة الصعد الحياتية الخاصة والعامة.

العدالة الجندرية: هي الولوج العادل والمنصف لكافة فئات النساء والرجال بناءً على احتياجاتهن/ هم (العملانية والاستراتيجية) للحقوق والفوائد والفرص والموارد. وهو يشمل التعامل المتساوي، وربما المختلف حسب الحاجة الجندرية للشخص. ويتطلب تحقيق العدالة الجندرية إعادة توزيع الموارد وموازين القوى لتحقيق المساواة الجندرية.

تقف سوريا حالياً على عتبة مرحلة انتقالية، في ظل النقاشات الحاصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية حول الانتقال السياسي وقضايا الإصلاح الدستوري، وإعادة إعمار سوريا والتعافي المبكر وتأمين عودة آمنة وطوعية ومستدامة للاجئات/ ين والنازحات/ ين. ولما كانت مرحلة الانتقال السياسي في سوريا تتطلب مجموعة من الآليات التي تضمن تحقيق السلام المستدام والنسوي، فإن العدالة الانتقالية الحساسة تجاه النوع الاجتماعي هي إحدى أبرز هذه الآليات، والتي لا يمكن الوصول إلى تحقيق السلام العادل والمستدام والنسوي[٣] عبرها إلا بتطبيقها بشكل شمولي يضمن كسر حلقة العنف ويرفع الحصانة عن المعتدين والمجرمين، ويساهم بتمكين واستعادة كرامات الضحايا والناجيات/ ين من كل أشكال العنف، ويرسّخ أسس الإصلاح السياسي والمؤسساتي تحت سيادة وحكم القانون.

ولما كانت آليات العدالة الانتقالية أساسية لتفعيل مسار استجابة ومساءلة الأنظمة والمؤسسات في سوريا للانتهاكات التي تمت وفقاً للقوانين الدولية، وللقانون الإنساني الدولي، فإنّ أيّ تطبيق لهذه الآليات لا ينطلق من الآثار والنتائج التدميرية لهذه الانتهاكات على واقع ومكانة وكرامات النساء والرجال والأسر والمجتمعات، ولا يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الجندرية ويرصد تحوّل ديناميات العلاقات الجندرية في هذه المرحلة الانتقالية وتأثيرها على البنى الاجتماعية والاقتصادية، لن يكون فعالاً أو مستداماً.

ترمي منظمة دولتي ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية إلى التأثير على الخطاب الدولي بشأن النزاع وآليات العدالة الانتقالية على العملية السياسية في سوريا، وذلك من خلال مشروع «نحو عدالة انتقالية حساسة لقضايا الجندر و مرتكزة على حقوق المتضررات/ ين». ولتحقيق هذه الغاية، تسعى المنظمتان إلى توفير إطار من المعرفة النسوية الحساسة للجندر بشأن الانتهاكات الحاصلة في سوريا، وذلك عبر تحديد وتحليل الضرر الواقع على النساء، وبناء استراتيجيات المساءلة والعدالة من منظور نسوي، بما فيها آليات العدالة الانتقالية. إن من شأن هذه الأطر المعرفية أن تساهم في بلورة جهود مناصرة ذات مقاربات مرتكِزة أولاً على حاجات وأولويات الضحايا والناجيات/ ين ومراعية ثانياً للقضايا الجندر، وثالثاً تقودها القواعد الشعبية نحو قمة الهرم.

ولتحقيق هذه الرؤية الخاصة بالمشروع، ارتأت المنظمتان رصد المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية التي تركز في عملها على قضايا الجندر والعدالة (الجندرية و/ أو الانتقالية) في الداخل السوري وفي دول الجوار، ولا سيما تلك التي تقودها النساء أو تشكل النساء نسبة كبيرة من مجالس إدارتها، **والتي تعمل على واحد أو أكثر من المجالات التالية:**

- تعزيز المشاركة السياسية و/ أو المدنية للنساء
- تمكين النساء وبناء القدرات
- المناصرة أو العمل السياساتي على قضايا تتعلق بالحكم والنظام السياسي في سوريا
- الانتقال الديمقراطي في مرحلة ما بعد النزاع في سوريا
- مقاربات مختلفة أو بديلة وحساسة ثقافياً لآليات وأدوات العدالة الانتقالية، على أن تكون هذه الأدوات أو الآليات حساسة جندرياً إذا أمكن
- الحشد المجتمعي لإشراك أفراد المجتمعات المحلية في قضايا محددة حول العدالة الانتقالية

من هنا، تم القيام خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار من عام ٢٠١٩ برصد وتحديد أبرز المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية ذات الصلة، والعاملة في كل من الداخل السوري وفي تركيا ولبنان، ودعوتها للمشاركة في سياق مسح وتقييم قدراتها وكفاياتها واحتياجاتها المؤسساتية. وتتمثل الغاية الأبرز من هذا الرصد في تقديم الدعم لهذه المنظمات، أو بعضها، وتوفير مساحات نسوية لها على المستويين الوطني والدولي لزيادة فعالية سياساتها وبرامجها، والبناء على قدراتها المؤسساتية والتقنية لتعزيز أطر التشبيك والتدخل

٣. انظر الرابط التالي: https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/10/2012/Intro-chapter.pdf

والتأثير في مواضيع العدالة الانتقالية الحساسة لقضايا الجندر. ومن أجل ضمان فعالية وانسجام أطر الدعم المرجوة مع احتياجات المنظمات وقدراتها وكفاياتها المؤسساتية، تم رصد تقاطعات هذه الاحتياجات والكفايات المؤسساتية مع متطلبات المشروع من حيث مهارات المناصرة وخبرات إدماج الجندر في السياسات والبرامج التابعة لهذه المنظمات.

ولذلك يقدم هذا الرصد نتائج تقييم القدرات والكفايات والاحتياجات المؤسساتية للمنظمات والجمعيات المدنية النسوية وذات القيادة النسائية السورية والجهود الجندرية الأساسية والمناصرة المتقابلة. ويغطي ذلك المنظمات في الداخل السوري وتركيا ولبنان، على أمل أن يساهم في تعزيز أطر التنسيق وتكامل الجهود النسوية عبر الاقليم، والبناء على جهودها الحالية الآيلة إلى تحقيق المساواة والعدالة الجندرية.

ملخص تنفيذي

في سعيهما لرصد وحشد المنظمات النسوية و/ أو ذات القيادة النسائية السورية التي تعمل في الداخل السوري أو في دول الجوار على قضايا الجندر والعدالة (الجندرية و/ أو الانتقالية)، تسعى منظمة دولتي مع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية إلى بلورة جهود المناصرة من خلال نماذج تأسيسية حساسة للمسألة الجندرية ومقاربات مرتكزة على حاجات وأولويات الضحايا والناجيات/ ين أولاً. من شأن جهود المناصرة البديلة هذه أن تساهم في توفير إطار من المعرفة النسوية المراعية للجندر بشأن الانتهاكات الحاصلة في سوريا، وذلك عبر تحديد وتحليل الضرر الواقع على النساء، وبناء استراتيجيات المساءلة والعدالة بما فيها العدالة الانتقالية.

انطلاقاً من هذا الهدف، قامت منظمة دولتي ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية، خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار ٢٠١٩، برصد وتحديد ودعوة المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية، المتوسطة أو صغيرة الحجم، والتي تغطي في أطر تدخلها واحداً أو أكثر من المواضيع المتعلقة بالعدالة الجندرية و/ أو العدالة الانتقالية[٤]، والعاملة في الداخل السوري أو في تركيا ولبنان، للمشاركة في سياق مسح وتقييم القدرات والكفايات والاحتياجات المؤسساتية. وتتمثل الغاية الأبرز من هذا التقرير في رصد الصعوبات التنظيمية والسياقية التي تواجهها المنظمات النسوية والتي تقودها النساء العاملة في سوريا والبلدان المجاورة على العدالة الانتقالية الحساسة لقضايا الجندر. بالإضافة لذلك، يحدد التقرير احتياجات وقدرات المنظمات من ناحية المناصرة وتعميم مراعاة المنظور الجندري في السياسات والبرامج.

وفي سياق رصد وتحليل قدرات واحتياجات المنظمات المؤسساتية، تم تطبيق منهجية بحثية مركّبة (كمية ونوعية) لرصد المنظمات وتقييم البيئة الخارجية والداخلية وما تنطوي عليها من تحديات متعددة أو ما تقدمه من فرص، بالإضافة إلى تقدير الكفايات المؤسساتية والاحتياجات التدريبية ذات الصلة بالموضوع. من هنا، تم تطوير أداة بحثية (الملحق ١) لتحليل السياق العام والتحديات التي يفرضها والفرص التي يقدمها على المستويات الوطنية والمؤسساتية والمحلية، كما ستفيد الأداة البحثية بتحليل القدرات والكفايات والخبرات والاحتياجات.
وعليه، يقدم هذا التقرير تحليلاً نسوياً للتحديات التي تفرضها الأطر المتعلقة بالسياق العام، وتلك التي يفرضها السياق المؤسساتي والمجتمعي والثقافي والأمني العام والتي تؤثر على عمل المنظمات أو تعيق تحقيق رسالتها ورؤيتها. كما يرصد التقرير تقاطع الكفايات والقدرات المؤسساتية مع الاحتياجات حول قضايا المناصرة الجندرية على مواضيع وآليات العدالة الانتقالية وإدماج الجندر في هذه الجهود.

---

٤. تعزيز المشاركة السياسية و/ أو المدنية للنساء و/ أو تمكين النساء وبناء القدرات و/ أو المناصرة أو العمل السياساتي على قضايا تتعلق بالحكم والنظام السياسي في سوريا و/ أو الانتقال الديمقراطي في مرحلة ما بعد النزاع في سوريا و/ أو مقاربات مختلفة أو بديلة وحساسة ثقافياً لآليات وأدوات العدالة الانتقالية، على أن تكون هذه الأدوات أو الآليات حساسة جندرياً إذا أمكن و/ أو الحشد المجتمعي لإشراك أفراد المجتمعات المحلية في قضايا محددة حول العدالة الانتقالية.

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام وملحقَين على الشكل التالي:

القسم الأول: المناخ السياسي والقانوني العام وتأثيره على حقوق النساء في سوريا
القسم الثاني: التحديات التي تعيق عمل المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية
القسم الثالث: جهود المناصرة والتشبيك، الكفايات والاحتياجات المؤسساتية
القسم الرابع: إدماج الجندر في جهود عمل المنظمات: الكفايات والاحتياجات المؤسساتية
الملحقان الثالث والرابع: التقرير الإحصائي عن ملامح المنظمات الشريكة والبنى التحتية التنظيمية والإدارية للمنظمات

أبرز الخلاصات

١-مناخ سياسي وأمني وقانوني وذكوري إقصائي للنساء

بالرغم من اختلاف الوجه السياسي الحاكم في كل منطقة من مناطق سوريا بحسب الاصطفافات السياسية، واختلاف أنظمة حكمها ومؤسساتها والمرجعيات الأيديولوجية الخاصة بها، تكاد تكون أدوات القمع الجندري متطابقة. سواءً كانت تحت سيطرة النظام أو في مناطق سلطة الأمر الواقع، حيث تتحمل النساء عبئ الصراع بسبب تقاطع عوامل تقصيهم منهجياً، تاركة إياهم عرضةً لمختلف أوجه العنف في البلاد. وتتمثل أوجه التقاطع في التحديات التي تفرضها هذه السياقات السياسية المختلفة في ما يلي:

- محدودية المشاركة السياسية والمجتمعية للنساء وغياب فرص التمكين ومحدودية الوصول للموارد
- تعرض النساء والفتيات والشابات لكل أشكال العنف سواءً العنف الأسري والمنزلي، أو الاقتصادي (الحرمان من التعليم والزواج المبكر والحرمان من العمل)، أو العنف المعنوي (تقييد حرية وحركة النساء وتقييدهن بالحيز الخاص)، بالإضافة إلى العنف العسكري والأمني.
- محدودية الفرص الاقتصادية للنساء وسوء الأحوال المعيشية وازدياد حدة الفقر (بوجه نسائي) نتيجة التهميش والحرمان من الموارد
- محدودية وصول النساء والشابات والفتيات للعدالة، سواءً عن طريق القنوات الرسمية كالمؤسسات القضائية والمحاكم، وذلك بسبب الفساد والمحسوبيات وتحيّز القضاء وعدم نزاهته، ولا سيما في القضايا التي تندرج ضمن نطاق العنف الأسري والجنسي والأحوال الشخصية وحقوق الإرث والملكية والحق بمنح الجنسية، أو عبر القنوات غير الرسمية والتي تتمثل بالوصمة المجتمعية للنساء الناجيات من العنف، بالإضافة إلى ضغوطات ثقافية واجتماعية على النساء اللواتي اختبرن الإساءة أوالعنف الجنسي أو المنزلي مما يحد من قدرتهن على الإبلاغ عن العنف.

وتتمثل الأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه التحديات بتداخل العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية السائدة في الممارسات وفي الأجندات السياسية للمؤسسات الحاكمة في مختلف المناطق السورية. ومن شأن هذه العوامل أن تؤثر وتتأثر بالذهنية الأبوية والذكورية، وبالبعد الديني–السياسي السائد في المجتمعات بالإضافة إلى عوامل العسكرة. وتفرض جميع هذه العوامل مجتمعة بعداً إضافياً على التحديات التي تواجهها النساء والفتيات والشابات، والذي ينعكس بمحدودية القدرة على الوصول للموارد و/ أو السيطرة عليها وبنظرة دونية للنساء ولقدراتهن وقضاياهن وبجملة توقعات مجتمعية و جندرية تقليدية منهن ومن أدوارهن.

٢-ثمة تحديات سياسية وإدارية وأمنية وتمويلية وجندرية مركبة تهدد وجود واستدامة عمل المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية

تواجه المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية العاملة على قضايا تمكين النساء والمساواة والعدالة الجندرية و/ أو الانتقالية داخل سوريا وفي دول الجوار (تركيا ولبنان) جملة تحديات تهدد كيانها ووجودها واستدامتها، حيث تتضافر كل من العوامل القانونية والإدارية والثقافية (الأبوية-الذكورية) والتمويلية على ممارسة إقصاء إضافي لعملها. وتتمثل هذه التحديات بما يلي:

- الوضع الحرج للمنظمات النسوية أو التي تقودها النساء بظراً لعدم الحصول على ترخيص من قبل النظام والإدارات الرسمية وقوى الأمر الواقع الأمر الذي يهدد الأمان الاقتصادي للموظفات/ ـين كما يهدد فرص استدامة المنظمات.

- نقص التمويل ومشروطيته لبيروقراطية المعاملات، وعدم مرونة المانحين فيما يخص التراخيص، وارتباط بعض الممولين مع أحزاب سياسية، أو دخولهم في الاصطفافات السياسية وفرض أجندتهم على المنظمات، وعدم مراعاة الاحتياجات المجتمعية والحساسيات الثقافية والسياق السياسي.

- المنظومة الأبوية والذكورية وتأثيرها على عمل المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية، سواءً من حيث صعوبة استقطاب النساء وعدم مشاركتهن بالأنشطة وتقييد حركتهن نتيجة العقلية الذكورية والأبوية والمجتمع المحافظ، أو بسبب التطبيع مع العنف الأسري أو الجندري أو عدم الإبلاغ عنه من قبل النساء.

كما تواجه المنظمات العاملة في الداخل السوري جملة تحديات إضافية أبرزها انتشار السلاح والمسلحين وطبيعة المخابراتية للمؤسسات الإدارية والتي تخلق تحديات تتمثل بما يلي:

- التدخل السياسي (والأمني أحياناً) في عمل المنظمات والحاجة إلى موافقة لتنفيذ الأنشطة من قبل السلطات المحلية

- انتشار العسكرة والتسلح ما يؤثر على عمل المنظمات في كل من محافظات دمشق وإدلب وحلب والحسكة

- محدودية الحركة والتنقل والقيود المفروضة على السفر، وصعوبة ومحدودية التنقل بين المحافظات، وكذلك صعوبة تأمين وسائل النقل وعدم توفر المواصلات (ما يؤثر على تنفيذ الأنشطة واستقطاب النساء المستفيدات)

وفوق جملة هذه التحديات، تعاني المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية، وتتمثل هذه التحديات بقلة الثقة المجتمعية بالعمل النسوي/ النسائي والقضايا التي يتم العمل عليها، بالإضافة إلى صعوبة الوصول للموارد (التدريب والتمويل) واستدامتها، وتعرض الناشطات للمضايقات بسبب العقلية الذكورية السائدة، وإقصاء بعض المنظمات النسوية من العمل المدني في بعض المناطق. إضافة لذلك، الخطاب والأجندة النسويين في خطر نظراً لتغيير محتمل في المطالب النسوية بسبب الحرب.

٣-استراتيجيات نسوية لإعادة السيطرة على توازنات القوى

في مجابهة التحديات، تطور المنظمات النسوية والتي تقودها النساء استراتيجيات عمل محلية بموارد بسيطة وعفوية، لإعادة فرض السيطرة على توازنات القوى وضمان وجودها ضمن الخريطة العامة بكل إصرار ومثابرة وصمود. ومن أبرز هذه الاستراتيجيات

سعي بعض المنظمات إلى الالتفاف على المنظومة السياسية والأمنية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام لضمان استمرارية عملها واستدامة أطر تدخلها

تعزيز أطر التشبيك وتوطيد العلاقات مع المنظمات والحاضنات الاجتماعية لاستبدال الشرعية الرسمية بشرعية اجتماعية وشعبية
الاعتماد على الموارد الخاصة بالمنظمة وعلى التطوع لضمان استمرار عمل المنظمات
استهداف المولين ذوي المرونة والرؤية المشتركة

قدرات وكفايات لدى المنظمات فيما يخص المناصرة على قضايا العدالة الانتقالية من منظور جندري
تعمل المنظمات على قضايا ومستويات عدة فيما يخص العدالة الجندرية و/ أو العدالة الانتقالية، وتطبيق مهارات المناصرة دون أن تسمي ذلك بالضرورة أو بصورة مباشرة
تقوم المنظمات بتنفيذ جهود المناصرة وتطبيق آلياتها بشكل عفوي وعلى نطاق محلي (ولا سيما برصد أصحاب المصالح وصانعي/ات القرار، والتشبيك والحشد المجتمعي)
تسعى معظم المنظمات إلى تطبيق بعض آليات إدماج الجندر عبر مستويات تدخل بطريقة عفوية واستجابية ومساءلة.

توصيات عامة

١. توسيع قنوات التشبيك وتقوية الحالية منها للمنظمات في الداخل والخارج لتعزيز الصمود وخلق شبكات الدعم النسوي (لحشد الموارد وتبادل الخبرات والتجارب...)
٢. مأسسة كفاءات المنظمات على المناصرة الحساسة للمسائل الجندرية والمهارات الجندرية الأساسية.
٣. البناء على القدرات والكفايات الموجودة لدى المنظمات عبر تعزيز أعمال المناصرة التشاركية والجماعية العابرة للمناطق فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية الحساسة للجندر، بما يكمّل جهود السياقات المحلية ويخلق عمليات تعلّم نسوية عضوية.

منهجية الرصد وأدواته ومحدوديته

لتحقيق نتائج البحث المرجوة، تم تطبيق نهج تشاركي يعتمد على منهجية بحثية مركبة (كمية ونوعية)، وذلك لرصد المنظمات وتقييم البيئة الخارجية والداخلية وما تنطوي عليها من تحديات أو ما تقدمه من فرص، بالإضافة إلى تقدير الكفايات المؤسساتية والاحتياجات التدريبية ذات الصلة بالمشروع.

الأداة المستخدمة في سياق الرصد

من هنا، تم تطوير أداة بحثية (الملحق ١) تنقسم إلى أربعة أقسام (الرسم البياني ١):

القسم الأول-البطاقة التعريفية للمنظمات:

وهو يغطي المعلومات العامة عن المنظمة بهدف التعرف عليها، وعلى نطاق عملها الجغرافي، والفئات المستهدفة واستراتيجيات التدخل الخاصة بها لا سيما ضمن موضوع العدالة الانتقالية.

القسم الثاني-السياق العام (تحديات وفرص):

ويتناول تحليل البيئة الخارجية التي تعمل بها المنظمات، والتحديات والمخاطر والفرص التي تفرضها أو تقدمها على المستويات الوطنية والمؤسساتية والمحلية.

القسم الثالث-السياق الداخلي للمنظمات (القدرات والكفايات والاحتياجات):

ويتناول تحليل القدرات والكفايات الخاصة بالمنظمة للاستجابة للتحديات المفروضة على مختلف المستويات، مع التركيز على أبرز نقاط

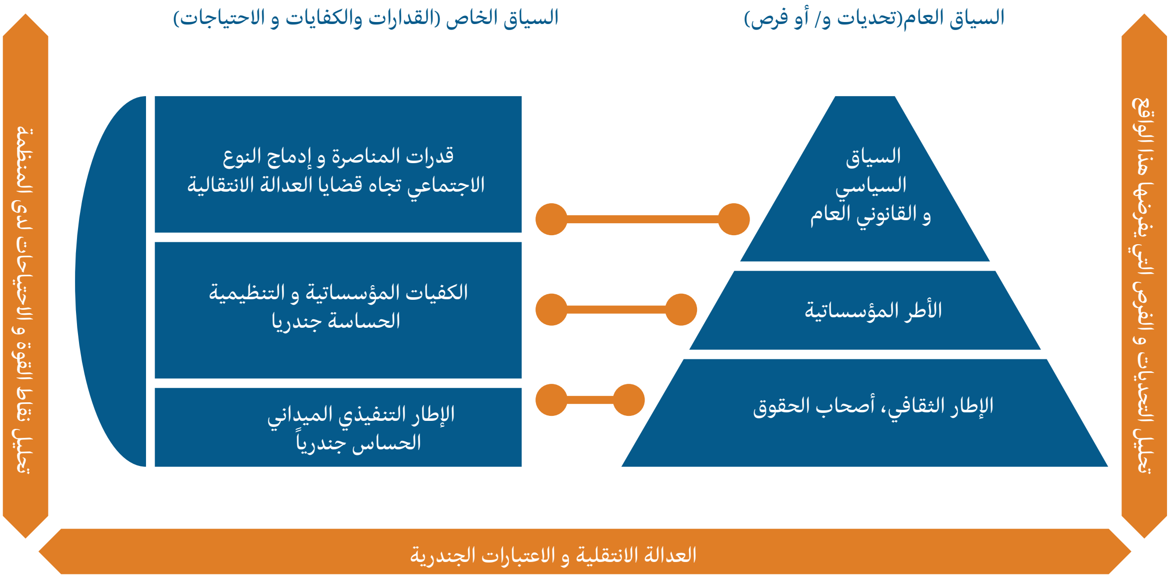

الرسم البياني ١: المقاربة النظرية التي تم اعتمادها في تطوير أداة البحث

القوة، والاحتياجات المؤسساتية التي يجب لحظها و/ أو توفرها لضمان فعالية التدخلات واستدامتها.

القسم الرابع-البنى التنظيمية والعملياتية للمنظمة:
ويعمل على تقييم مدى تطوير البنى التنظيمية والتشغيلية للمنظمة لمعايير الجندر.
تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستمارة تعتمد على مقاربة بناء القدرات التدريجي، وبعكس مقاربة تحليل الفروق، تضمن إشراك الأطراف المعنية المستهدفة في عملية تقييم ذاتي يرمي إلى رصد وتقييم القدرات المؤسساتية لتحديد أبرز الاحتياجات التي من شأنها أن تساعد المنظمة في السير قدماً لتحقيق رسالتها وأهدافها واستدامة جهودها.

المقاربة النظرية التي تم اعتمادها في تطوير أداة البحث

معايير اختيار المنظمات التي شملها الرصد

شمل الرصد على المنظمات أو الهيئات التي تنطبق عليها المعايير التالية:

١. المنظمات أو الهيئات الأهلية أو المدنية أو المبادرات والحملات ذات القواعد الشعبية
٢. المنظمات أو المبادرات داخل سوريا وبلدان الجوار.
٣. أن تقود هذه المنظمات أو الهيئات الأهلية أو المبادرات النساء أو تشكل النساء أكبر نسبة من عدد أعضائها في المواقع الإدارية أو القيادية للمنظمة
٤. أن تكون هذه المنظمات عاملة في واحد أو أكثر من **المجالات التالية:**

- تعزيز المشاركة السياسية و/ أو المدنية
- التمكين والحشد المجتمعي وبناء القدرات
- المناصرة أو العمل السياساتي على قضايا تتعلق بالحكم والنظام السياسي في سوريا
- الانتقال الديمقراطي في مرحلة ما بعد النزاع في سوريا
- مقاربات مختلفة أو بديلة وحساسة ثقافياً بحسب السياق العام في سوريا لآليات وأدوات العدالة الانتقالية، على أن تكون هذه الأدوات أو الآليات حساسة جندرياً إذا أمكن

المناطق التي شملها البحث
شمل البحث المنظمات العاملة في سوريا وتركيا ولبنان في المحافظات أو المناطق التالية:

سوريا:
- محافظة دمشق
- محافظة السويداء (شهبا)
- محافظة إدلب (قرى وبلدات معرة النعمان: حاس وسراقب؛ كفرنبل، دار عزة، جبل الزاوية، الضبيط)
- محافظة حلب (قرى وبلدات الريفين الغربي والشرقي: الإبزمو، كفرتعال، الأتارب، كفرنوران، وصوران؛ عفرين، شران، أعزاز، الباب)
- محافظة الحسكة (القامشلي، ديريك، عامودا، عين عيسى، الطبقة)

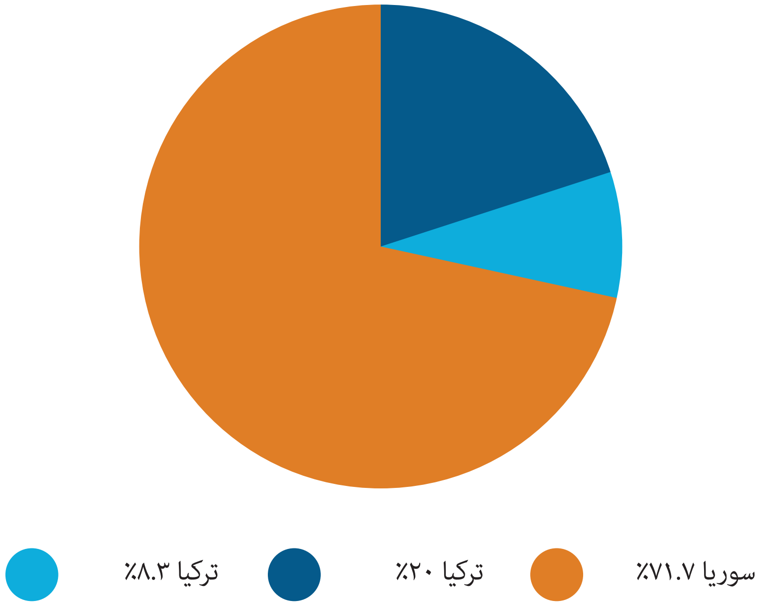

الشكل ١ : نطاق عمل المنظمات على مستوى البلدان

الشكل ٢ : نطاق عمل المنظمات على مستوى المحافظات

تركيا:
غازي عنتاب
إسطنبول
لبنان:
- البقاع
- بيروت
- جبل لبنان

شاركت في سياق الرصد ٦٥ منظمة (الملحق ٢)، ٧١,٧٪ منها موجودة في الداخل السوري، ٢٠٪ في تركيا و٨,٣٪ في لبنان.

محدوديات الرصد

يغطي هذا البحث رصداً لما مجموعه ٦٥ منظمة وهيئة وشبكة ذات قيادة نسائية أو نسوية مدنية سورية عاملة ضمن نطاق الداخل السوري وفي تركيا وفي لبنان، كما يقدم تحليلاً عاماً لتقاطعات التحديات والفرص والكفايات والاحتياجات التدريبية للمنظمات في مواضيع المناصرة على قضايا العدالة الانتقالية و إدماج الجندر في برامج المنظمات. وعليه، بالرغم أن بعض المنظمات لا تنطبق عليها كافة المعايير وإنما بعضها (مثلاً لا تعرّف عن نفسها على أنها منظمة نسوية، أو لا تقودها نساء) إلّا أنه لم يتم إقصاء أية منظمة في سياق التحليل كونها جميعاً تعمل بطريقة أو بأخرى على قضايا تقع ضمن معايير البحث.

تتمثل أبرز محدوديات التقرير فيما يلي:

- قصور عن تقديم تحليل فردي لكل منظمة حول قدراتها وكفايتها المؤسساتية وكفاءاتها واحتياجات بناء القدرات لديها

- بالرغم من التحليل المعمّق الذي يقدمه التقرير حول إدماج الجندر في أطر تدخل المنظمات، يبقى التقرير قاصراً عن تقديم ذات التحليل المعمق حول إدماج الجندر في سياق السياسات الداخلة والخطط الاستراتيجية الخاصة بعمل المنظمات

- لا يقدم التقرير تصنيفاً أو ترتيباً للمنظمات من حيث القدرات أو الكفايات، ولا سيما في مقاربات وجهود المناصرة على قضايا العدالة الانتقالية، كون المقارنة في هذا السياق قد لا تكون عادلة لعدم انتباهها السياقات المتغيرة بسرعة والقدرات الخاصة بالمنظمات. وعليه، تمت الإضاءة على نقاط القوة الخاصة بكل منظمة وعرضها بشكل مُوازٍ لعمل باقي المنظمات لإعطاء فكرة عامة عن تكاملية عمل المنظمات

أبرز التحديات

١. الفترة الزمنية التي توجب فيها إنجاز البحث: شكل ضيق الفترة الزمنية التي توجب فيها إنجاز هذا الرصد تحدياً لفريق العمل، ولا سيما من حيث استقطاب الفريق البحثي الميداني، الذي تطلب فترة أكبر من المتوقع. كما أثر ضيق الفترة الزمنية على تجاوب بعض المنظمات نتيجة ارتباطاتها المختلفة، ولا سيما وأن المقابلات تمت خلال فترة اليوم العالمي للنساء في الأسبوع الأول من مارس/ آذار، حيث تنشغل العديد من المنظمات بتنظيم والمشاركة في فعاليات عدة في هذه المناسبة.

٢. أداة البحث: أشارت العديد من المنظمات إلى أنّ أداة البحث المركبة بطبيعتها، تتناول بعض المفاهيم التي لا تنطبق بالضرورة على

بعض المنظمات ولا سيما الميدانية أو الناشئة، ما شكل صعوبة في الإجابة على بعض أسئلتها. كما أشار فريق البحث الميداني إلى أن بعض المقابلات كانت تتطلب ساعتين من الوقت لإنجازها، وأحياناً تم استكمال تعبئتها على مرحلتين.

٣. عدم تجاوب بعض المنظمات مع الفُريق البحثي، حيث لم يتم إعطاء مواعيد للفريق بعد الاطلاع على الاستمارة، كما أن بعض المنظمات (في إدلب وفي لبنان) لم تُجِب على بعض الأسئلة ولا سيما التي تتناول التحديات المتعلقة بالسياق القانوني والإداري العام، وذلك لأسباب رفضت التصريح عنها.

٤. اعتبار بعض المنظمات أن الاستمارة تتناول بعض القضايا التي تعتبر مسائل خاصة بالمنظمة مثل الموازنات السنوية و/ أو الاستراتيجيات المالية.

٥. عدم القدرة على تغطية بلدان قد يكون فيها تواجد للمنظمات التي تنطبق عليها المعايير مثل الأردن و/ أو الدول الأوروبية

٦. عدم استطاعة فريق البحث استكمال بعض الاستمارات التي تطلبت أكثر من اجتماع بسبب عدم قدرة المنظمات تخصيص الوقت الكافي لتعبئة الاستمارات لعدة مقابلات.

القسم الأول:

المناخ العام لحقوق النساء السوريات
خلال المرحلة الانتقالية

لقد تم رصد أوضاع حقوق النساء في كل المناطق داخل سوريا، كما في بعض بلدان الجوار. يسلط المقطع التالي الضوء على أوضاع ومكانة حقوق النساء في الحيز العام والخاص في كل منطقة

المنطقة الخاضعة للإدارة الذاتية:

جهود رسمية قاصرة عن الاستجابة للتمييز والإقصاء الجندري بحق النساء

أشارت المنظمات التي شاركت في سياق الرصد من محافظة الحسكة إلى بعض التناقضات بين الجهود الرسمية للتطرق لحقوق المرأة على المستويات السياسية والقانونية والإدارية والواقع على الأرض. ويتجلى ذلك في استخدام الادارة لمجال تكريس حقوق النساء بالمشاركة في مواقع صنع القرار والتعهد بالحماية من العنف الجندري ومجال عمل المنظمات النسوية وذات الإدارة النسائية في المنطقة.

أشارت المنظمات إلى أنّ الحكومة الذاتية تسعى منذ إعلانها عام ٢٠١٤ إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء من خلال إقرار نسبة تمثيل النساء في كافة اللجان المناطقية بنسبة ٤٠٪، أو منح النساء حقّ الترشّح والترشيح وتولي كافة المناصب عبر ترسيخ «الرئاسات المشتركة» لكافة مؤسسات الإدارة الذاتية الرسمية[٥]. بالنسبة لجمعية مقرها في الحسكة فإن «قوانين الادارة الذاتية مناصرة للمرأة ومنصفة، ولها دور كبير في تفعيل مشاركة النساء في جميع المجالات كالرئاسات المشتركة والهيئات النسائية والقضاة والمحاميات»، وبحسب شبكة أخرى مقرها في الحسكة فإن «للإدارة الذاتية أهمية حقيقية في دعم حقوق النساء وحفظها». غير أنه تبقى هناك جملة من التناقضات على مستوى محدودية فرص المشاركة والتمكين السياسي والاقتصادي للنساء، وأشارت منظمتان مقرها في الحسكة إلى «صعوبة وصول النساء إلى مشاركة سياسية حقيقية»، فيما تحدثت منظمتان اضافيتان في الحسكة عن «تحديات على مستوى مشاركة النساء في اتخاذ القرار»، بينما أشارت منظمة أخرى إلى «غياب فرص التمكين الاقتصادي للنساء».

كذلك الأمر بالنسبة للتناقضات على مستوى حماية النساء من العنف والتمييز الجندري. فقد كانت الإدارة الذاتية قد كرّست بعض قوانين الحماية، مثل قانون «حماية المرأة» الذي نص على محاربة الذهنية السلطوية الرجعية في المجتمع، وعلى جعلها - بحسب الإدارة الذاتية - «واجباً عل كل فرد في مناطق الإدارة»، فضلاً عن إقرار قانون «المساواة بين الرجل والمرأة»[٦]. ومع ذلك، أجمعت المنظمات أنه بالرغم من سيادة مناخ قانوني ومؤسساتي عام نسبياً للنساء، إلا أن النساء لا زلن يواجهن الكثير من التحديات في الحيّز الخاص، أبرزها العنف القائم على الجندر (عنف نفسي واقتصادي وأسري وزوجي وجنسي) بالإضافة إلى حرمان الفتيات من التعليم نتيجة الزواج المبكر، وعدم إنصاف النساء في الأحوال الشخصية ولا سيما في مواضيع الطلاق والحضانة وتعّدد الزوجات. لخّصت منظمة فاعلى في عين عيسى بمحافظة الحسكة المشكلات التي تواجهها النساء بـ«عادات وتقاليد المجتمع، والعنف الأسري والزوجي والجنسي و(المشاكل المرتبطة بـ) الأحوال الشخصية».

وفي تحليلهن لأسباب استمرار هذا الواقع التمييزي بحق النساء بين خطاب المساواة والواقع، أشارت المنظمات إلى غياب أطر جندرية رسمية على المستوى الوطني، كخطط واستراتيجيات تمكين النساء والمساواة الجندرية. فبحسب منظمة مقرها الحسكة «لا توجد خطط وطنية ولكن يوجد برامج حول العدالة الجندرية والعنف ضد المرأة». كما تطرقت منظمة اخرى في نفس المنطقة إلى أثر العوامل الثقافية كالعادات والتقاليد التي لا تزال تشكل عائقاً دون إيجاد أو تطبيق معظم السياسات الداعمة لحقوق النساء، فضلاً عن العوامل التي يفرضها واقع النزوح والتهجير القسري على النساء، كتشتت الأسر والتحرش الجنسي والحرمان من التعليم. وقد لخصت شبكة مقرها الحسكة التحديات التي تحول دون تطبيق السياسات الداعمة بـ«قلة الوعي المجتمعي، النزوح، التهجير، التحرش الجنسي، الحرمان من التعليم، الوضع الاقتصادي السيء».

واتفقت المنظمات على استمرار النظرة المجتمعية الدونية للنساء نتيجة سيطرة الذهنية الذكورية، وسيطرة الدين على العادات والتقاليد، ما يحدّ من وصول النساء إلى المشاركة الفاعلة والحقيقية في صنع القرار على المستويين العام والخاص.

وحول تأثر عمل المنظمات بهذا المناخ السياسي والإداري المتناقض، أشارت منظمتان إلى أن أبرز التحديات التي تواجهها يتمثل في عدم القدرة على شرعنة عملها بسبب عدم منحها الترخيص من قبل سلطات الأمر الواقع. فقد اشتكت القائمات على احدى المنظمات في

---

٥. عماد تالاتي، شخصية جديدة للمرأة في ظلّ الإدارة الذاتية وقوانينها، https://bit.ly/2OpXXEo (شوهد في ٢٩ آذار ٢٠١٩).

٦. الإدارة الذاتية، قوانين المرأة في مقاطعة الجزيرة، موقع الإدارة الذاتية الديمقراطية روجافا، http://bit.ly/2P2ykJV (شوهد في ٩ نيسان ٢٠١٩).

الحسكة بالقول «لا نستطيع المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة بسبب عدم حصولنا على ترخيص»، فيما قالت القائمات على منظمة أخرى «نعاني من غياب أي تسهيلات تتعلق بتراخيص العمل».

وبالرغم من عدم تطرق أي من المنظمات إلى التحديات التي تفرضها هذه السلطات على نطاق عمل المنظمات، إلا أن بعض التقارير[٧] تشير إلى تضييق مساحة عمل المنظمات في منطقة شرق الفرات، بسبب السيطرة المباشرة التي تفرضها الحكومة، وتضييق نطاق حرية العمل المتوافرة، الأمر الذي أدى لإقفال العديد من المنظمات لعدم قدرتها على تنفيذ مشاريعها وبرامجها ضمن هذا المناخ الضاغط والأمني.

المناطق الخاضعة لسيطرة النظام:

تضييق أمني وسياسي وإداري

إحدى المنظمات التي فضلت عدم ذكر اسمها قدمت تحليلاً نسوياً ونقدياً للسياق العام والقانوني في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، مشيرةً إلى أنّ النظام الحاكم يقوم باستغلال حقوق النساء لأغراض سياسيّة لإحداث توازنات مع دول الغرب، في حين أنّه يفشل في إحداث تغييرات جذرية بشكل شمولي تطال السّياق القانوني والثقافي والاجتماعي. وبحسب هذه المنظمة يتذرّع النظام «بطبيعة المجتمع ووعيه القاصر عن تقبل هذه التعديلات والتي تمس هويته العربية والإسلاميّة». لذلك قد لا ينحو النّظام إلى إدخال إصلاحات قانونيّة جديّة بحجّة عدم تقبّل المجتمع السوري المحافظ لها، ولذلك تتم الإصلاحات المقترحة بصورة شكليّة مراعاةً للحسابات السّياسية الدوليّة. التعديل الأخير الذي طال الأحوال الشخصيّة هو، بحسب المنظمة ذاتها، «لا يتعدى الفقاعة الإعلامية والدعائية، فقد جاءت هذه التعديلات شكلية ولم تمس جوهر القوانين التمييزية».

وحول مدى جدية الالتزام بتطبيق الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن الدولية التي صادقت عليها الحكومة السورية، أشارت المنّظمة إلى أنّ النظام عمد إلى إفراغها من مضمونها عبر التحفّظ على العديد من مواد اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)، أو عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية النساء في أوقات النزاع وتعزيز مشاركتهن السياسية الفاعلة في مواقع صنع القرار. وبحسب المنظمة نفسها التي فضلت عدم ذكر اسمها، فإن النظام يتذرّع «بمخالفة هذه الاتفاقيات للشريعة الإسلامية، وهو لم يبدِ جدية لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحقوق النساء. فبعد تسعة عشر عاماً على إقرار القرار الأممي ١٣٢٥ المتعلق بالنساء والسلام والأَمن، لم تَخطُ الحكومة السورية أية خطوة جدية نحو تبني خطة وطنية لتنفيذ القرار، على الرغم من كل حملات الضغط التي قامت بها الحركات النسوية ومنظمات المجتمع المدني للمطالبة بخارطة طريق لتبنّي وتنفيذ القرار، وخاصة بعد الصراع الذي شهدته البلاد خلال السنوات الماضية والتي تعرضت النساء والفتيات خلاله لشتى أنواع الانتهاكات الجسيمة».
أما عن دور وفعالية المؤسسات الحكومية الرسمية، فأشارت بعض المنظمات[٨] التي شاركت في سياق البحث والتي فضلت عدم ذكر اسمها، أو تلك التي تنفذ بعض من مشاريعها في المحافظات عبر مكاتبها خارج سوريا إلى غياب كلي للجهات أو المؤسسات الرسمية الموكل إليها وضع استراتيجيات وخطط وطنية لتعزيز مكانة النساء. ووفقاً لمنظمة فضلت عدم ذكر اسمها «ثمة غياب للسياسات الوطنية، حيث طبيعة النظام ككل تمنع وجود هكذا سياسات».

وفي هذا السياق، أشارت منظمتان إلى أن الاتحاد العام النسائي الذي كان يلعب هذا الدور في السابق، من حيث تقديم التقارير الوطنية

٧. كدر أحمد، الصوت السوري، ٤ تموز ٢٠١٧، http://syrianvoice.org/archives/2812 (شوهد في ٩ نيسان ٢٠١٩).
٨. بعض المنظمات (ثلاث رفضن ذكر الاسم) تحفظت عن الإجابة عن كافة الأسئلة المتعلقة بتقييم الوضع القانوني والسياساتي العام لعمل المنظمات في دمشق.

أمام لجنة سيداو وتنفيذ استراتيجيات بكين وتقديم التقارير الوطنية حول واقع النساء. إلا أنه بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٦ لعام ٢٠١٧ تولت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مهام الاتحاد العام النسائي في هذا الصدد[٩]. وهكذا، لم تعد هناك هيئة نسائية وطنية في سوريا ضمن الحكومة، ولا تزال الأمور لدى المنظمات غير واضحة حيال المسؤوليات والأدوار على المستويين السياسي والمؤسساتي.

وحول المؤسسات الحكومية، أشارت منظمتان إلى عدم جدواها، فلا دور إيجابياً تقوم به، كون الحكومة تابعة للنظام ولسياساته التي هي أصلاً سياسات إقصائية وإلغائية. كما أشارت المنظمات إلى أنّ أية محاولات «إصلاحية» من قبل النظام لا تعدو كونها محاولات «تجميلية» غير حقيقية، كمشاركة النساء في السياسة على قاعدة «مكرس ومكرر» أو تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي تم أوائل هذا العام[١٠، ١١]. وأشارت منظمة فضلت عدم ذكر اسمها أن «وزارة الإدارة المحلية لا تعرف نسبة النساء المرشحات للانتخابات ونسبة الناجحة في الانتخابات، ولا توجد برامج نسائية لدى الجهات الحكومية». وأكدت منظمة أخرى أن «نسبة مشاركة النساء في البرلمان هي ١٢٪ وهي مكرسة ومكررة منذ التسعينات، وعليه فإنها مشاركة شكلية، فهؤلاء النساء لسن أصحاب السلطة والقرار، كما أن سوريا تشهد لأول مرة اجتماع ثلثي أعضاء مجلس الشعب لحل رئيسته».

وحول واقع النساء القانوني، أشارت ثلاث منظمات إلى الخروقات القانونية الكبيرة في سوريا، وإلى جمود المؤسسات التشريعية التي تعزز المشاركة الشكلية أو الصورية للنساء، حيث «لا يوجد قانون (حساس جندرياً) والخروقات كثيرة» بحسب النساء الآن، كما أن «القانون السوري أعمى جندرياً» بحسب تعبير إحدى المنظمات التي فضلت عدم ذكر اسمها، حيث «القوانين إن لم تكن تمييزية فهي تخلو من أي سياسات جندرية داعمة للنساء». كما أشارت منظمة فضلت عدم ذكر اسمها إلى أن «المؤسسات الحكومية تلعب دوراً سلبياً لأنها تعزز الدور الشكلي لمشاركة النساء، وتالياً تنفي وجود قنوات رسمية من شأنها تطوير البنية القانونية».

أما حول عمل المنظمات السورية فقد أشارت احدى المنظمات إلى التضييق الكبير الذي تعاني منه هذه المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية من قبل النظام وأذرعه الإدارية والأمنية، سواءً من حيث صعوبة الحصول على التسجيل بشكل عام، أو عدم تسجيل المنظمات التي قد تحمل مصطلحي «تمكين» أو «نساء» في اسمها. هذا فضلاً عن التضييق على مجالات تمكين النساء، أو تطلّب موافقة مسبقة على جميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمات من قبل منظمة «الأمانة السورية للتنمية» التي ترأسها أسماء الأسد، زوجة رأس النظام السوري بشار الأسد، فـ«الأمانة السورية هي المعنية بالحصول على التمويل والموافقة على كل الأنشطة» وفق ما أكدته احدى المنظمات.

بخصوص التضييق على الناشطات/ ـين، أشارت منظمة رفضت ذكر اسمها إلى تقليص هوامش الحرية على المنظمات وفرض القيود على تلك التي لم تحصل على ترخيص، فقد «قامت الحكومة السورية من خلال أذرعها الأمنية بمصادرة منجزات المجتمع المدني السوري، ففرضت قيوداً على المنظمات غير المرخصة وعقوبات على الناشطات/ ـين، مع منعهن/ ـهم من مغادرة البلاد واستدعائهن/ ـهم أمنياً لإجراء مسح وتقييم للسنوات السابقة ووضع الملف برمّته تحت الوصاية الأمنية».

إضافة لهذه التحديات التي تواجه النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام بشكل عام، سلّطت بعض المنظمات الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء داخل المؤسسة القضائية. وفي هذا السياق أشارت احدى المنظمات إلى فساد القضاء وعدم ثقة النساء

٩. سانا، «الرئيس الأسد يصدر مرسوماً تشريعياً بإلغاء القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٧٥ المتضمن إحداث الاتحاد العام النسائي»، ٢٣ نيسان https://sana.sy/?p=543253 (شوهد في ٩ نيسان ٢٠١٩)

١٠. سانا، «الرئيس الأسد يصدر قانوناً بتعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩ لعام ١٩٥٣ وتعديلاته»، https://sana.sy/?p=892746 (شوهد في ٩ نيسان ٢٠١٩).

١١. في ٥ شباط ٢٠١٩ وافق مجلس الشعب السوري على تعديلات تخص أكثر من ٦٠ مادة في قانون الأحوال الشخصية الصادر عن المرسوم التشريعي رقم ٥٩ لعام ١٩٥٣. التعديلات الأكثر أهمية تخص حق كل من الزوجين في إدراج شروطه أو شروطها في عقد الزواج بشرط أن لا تعارض هذه الشروط قانون الشريعة (القانون الإسلامي) والقانون السوري (الباب ١ المادة (١٤-١)). للمزيد من المعلومات: https://bit.ly/2XWdvGf

باللجوء إليه في بحثهن عن العدالة في حالات الطلاق أو التبليغ عن الاعتداء الجنسي. فقد ذكرت المنظمة إياها أنه «لم يكن القضاء هنا (كما في كل مناطق سوريا) ناجحاً في معالجة هذه الانتهاكات لأسباب سياسية وثقافية ومؤسساتية ودينية وأبوية–ذكورية.

يضاف لذلك معاناة النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام من سوء الأحوال المعيشية، أو ما يمكن اعتباره بتأنيث الفقر، فبحسب منظمة فضلت عدم ذكر اسمها «تعاني النساء نتيجة غياب الزوج من الكثير من المشاكل القانونية والاجتماعية والاقتصادية كتسجيل الأولاد في العديد من المناطق، بالإضافة إلى تحديات الظروف المعيشية وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية كنقص حليب الأطفال». منظمة أخرى أشارت إلى «ضعف التمكين السياسي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي». وأجملت منظمة تابعة لمنظمة بيسان الوضع بالقول «تبدأ المشكلة في الدستور والقوانين والأعراف المجتمعية، والفهم الخاطئ للدين، والثقافة الذكورية، والوضع الاقتصادي المتردي». ونتيجة الوضع المعيشي «تضطر اليافعات للعمل لمساعدة أهلهن بسبب تردي الوضع الاقتصادي ما يحرمهن من فرص إكمال علمهن» بحسب إفادة منظمة رابعة.

محافظة السويداء

في تحليلها النقدي النسوي لواقع النساء والمناخ العام في المحافظة وآثاره على عمل المنظمات في محافظة السويداء، أشارت منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الرصد وفضلت عدم ذكر اسمها إلى الانفتاح النسبي الذي تتمتع به النساء والشابات في المحافظة، وإلى غياب التضييق أو القيود المفروضة عليهن، إلا أنهن يعانين من جملة انتهاكات وممارسات تمييزية. وبحسب منظمة فضلت عدم ذكر اسمها فإن هذه الانتهاكات والممارسات يجري «التعتيم عليها وتمييعها وعدم الاعتراف بها، كالعنف الرمزي الذي يتم مثلاً التعامل معه على أنه أمر طبيعي، بالإضافة إلى جملة التحديات الناشئة عن طبيعة النظام الحاكم، الذي يعتمد على مقايضة حقوق النساء في أكثر من مناسبة مقابل ولاء الإسلام السياسي».

ولكون مساحة العمل المدني في محافظة السويداء أوسع من غيرها في باقي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، عملت المنظمات والفرق المدنية خلال السنوات الخمس السابقة ضمن هذه المساحة لتقديم عمل مدني نسائي أو نسوي، وبحسب المنظمة نفسها فقد ساهم ذلك في «كسر جزء من الحاجز المصطنع، فباتت النساء وخاصة الفتيات الشابات أكثر قدرة وجرأة على التحدث والمناقشة في القضايا نتيجة حلقات النقاش وطاولات الحوار وجلسات المصارحة التي تقيمها تلك المنظمات، ونحن كمنظمة نشجع النساء والفتيات على رفع صوتهن حول آلامهن والانتهاكات الموجهة ضدهن ونشجعهن على الإبلاغ».

أما حول الحيز العام فقد أشارت المنظمات إلى عوائق المشاركة السياسية للنساء، والمتمثلة أساساً في نقص ومحدودية الموارد أمام الشابات. ويضاف إلى ذلك بحسب إحدى المنظمات حقيقة أن «المشاركة السياسية في مجتمعنا المحلي مشاركة صورية، وخاصة في الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، بالإضافة إلى القطاع الحكومي ومؤسسات الدولة» التنفيذية والتشريعية. وأضافت المنظمة أننا «نفتقر للنساء القياديات المؤهلات والقادرات على قيادة مؤسساتهن ومنظماتهن وأحزابهن وحتى مشاريعهن الخاصة الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما القيادات الشابة ما دون عمر الثلاثين، فيما مشاركة الشابات في عمر العشرينات في غاية الضعف بسبب نقص الخبرة والمعرفة وضعف الاهتمام والثقافة ومحدودية الفرص، فضلاً عن نظرة المجتمع والعادات والتقاليد إلى موقع المرأة». وإلى جانب نقص الموارد وشكلية المشاركة، هناك الأعباء المضاعفة على كاهل النساء نتيجة مشاركتهن في حقل العمل، والذي لا ينعكس بالضرورة توزيعاً متساوياً للأدوار في الحيز الخاص. وأخيراً أشارت المنظمات إلى «السقف الزجاجي» الذي تعاني منه النساء في مجال الترقي الوظيفي و«محدوديّة مستويات العمل الوظيفي» بالنسبة للنساء.

أما في الحيز الخاص، فتعاني النساء من العنف بكافة أشكاله، ومن الزواج المبكّر والقسري، ومن تردي مستويات الأمان، ومن تمييز

قانوني تحت مظلّة الأحوال الشخصيّة، ومن ذلك «الحرمان من الميراث، مع استثناء الدروز من بعض المواد التي تشكل انتهاكاً صارخاً، كإعادة المطلقة إلى زوجها الميراث والوصية». وقد ذكرت منظمة فضلت عدم ذكر اسمها أنه «فيما يتعلق بالعنف الأسري في مجتمع السويداء، ومن خلال المبادرة الحقوقية التي أطلقتها منظمتنا، وجدنا أن النساء في الحيز الخاص في مجتمع السويداء يتعرضن لمختلف أشكال العنف المنزلي، وهذا ما تبيّنه الدعوات القضائية والاستشارات القانونية التي تقدم لنا يومياً، إلا أننا ما زلنا نعاني من ضعف ثقافة الإبلاغ عن العنف والإفصاح عنه، وخاصة العنف الزوجي والعنف الجنسي من قبل الزوج، أو حالات التحرش من قبل الذكور ضمن العائلة».

المناطق الخاضعة لسيطرة قوى الأمر الواقع:

فوضى اجتماعيّة وتحديات جندريّة متعدّدة الوجوه

تسيطر على المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام، وذلك خلال فترة تطوير هذا التقرير، في محافظات إدلب وريف حلب الغربي وحماة «حكومة الإنقاذ السوري»، التي أُوجدَت كقوّة أمر واقع نهاية عام ٢٠١٧، دون أن يكون لها بالضرورة شرعيّة شعبيّة. وبحسب منظمة مقرها ريف حلب فإن هذه الحكومة «ليس لها دور فعّال ولا تحظى بشرعية وهي أصلاً جديدة التشكيل».

وإلى جانب وضع يدها على كافة المرافق الحيوية والمؤسسات الرسمية (القضاء والشرطة والمصارف والأمن) في محافظة إدلب، وإلغائها كل الجامعات مثل فروع جامعة حلب، والجامعة الدوليّة في معرّة النعمان، وإلحاق هذه الجامعات بمؤسساتها، تسعى حكومة الإنقاذ إلى تضييق الخناق على المواطنين ولا سيّما النساء، حيث بدأت بإصدار تعميمات تشمل النساء الأرامل بوجوب أن يسكنَّ «مع محرم»، وعلى الطالبات الجامعيّات بوجوب «التقيّد التام والالتزام باللباس الشرعي المحتشم، وعدم لبس الحذاء ذي الكعب الطويل، وعدم وضع مساحيق التجميل والماكياج»[١٢].

وفي ظلّ هذا التضييق الإداري وعدم الالتفات إلى حقوق المواطنات والمواطنين وأوضاعهن/ هم واحتياجاتهن/ هم، أشارت المنظمات والهيئات النسائية العاملة في قرى وبلدات محافظتي إدلب وحلب إلى تفاقم وتردّي أوضاع النساء على كافة المستويات نتيجة تداخل عدة عوامل، أبرزها انتشار التسلح والعسكرة، والسياق الثقافي الذكوري والأبوي، الأمر الذي أثر ويؤثر على النساء بشكل أساسي سواء على المستويات القانونية أو الثقافية والاجتماعية والمعيشية والاقتصادية، ما يؤثر بدوره على أطر تدخل وعمل المنظّمات في المحافظة. وقد اعتبرت احدى المنظمات أنَّ «أكبر تحدٍ لمشاركة النساء يتمثل بالمتمسكين بسلطة الأمر الواقع، كالفصائل المسلحة في المناطق الخارجة عن سلطة النظام».

وحول وجود مؤسسة رسمية من شأنها أن ترعى تطبيق حقوق النساء أو يمكن التشبيك معها لوضع خطط محلية لتحسين أوضاع النساء، أجمعت المنظّمات على غياب كامل لدور هذه المؤسسات، كونها إما مسيَّسة أو محايدة، وفي حال وُجدَت فهي غير فعّالة أو محصورة بالدور الخدماتي السّطحي. ونوّه أحد المراكز في إدلب «لدينا مذكرة تفاهم مع المجلس المحلي لكنه يشارِك فقط في بعض جلسات التوعية لتوزيع الهدايا» ويضيف مكتب مقره في ادلب أن هذه المؤسسات «لا تحقق الرؤية المطلوبة للمشاركة النسائية ولا تملك ضاماً حقيقياً لممارسة هذا الدور المطلوب من مشاركة النساء، لكننا مستمرون في السعي وراء تحقيق هذا الهدف». بحسب تنويه احدى المنظمات في

١٢. حسين الخطيب، الإنقاذ حكومة من لا حكومة له. كيف سيطرت على إدلب؟، نون بوست، https://www.noonpost.com/content/26891 (شوهد في ٢٩ آذار ٢٠١٩).

سراقب، إلا أن «دور المؤسسات ليس مفعلاً، فالبلد لا تحكمها محاكم متعددة بل تحكمها محكمة واحدة هي المحكمة الشرعية». من جهتها تحدثت احدى المنظمات التي لديها مركز في إدلب عن «تجربة صعبة جداً وهي إشراك النساء بالمجالس المحلية وعملية الانتخابات في سوريا، رغم أنّ المناطق الخارجة عن سيطرة النظام حاولت أن تقدم نموذجاً مثالياً ولكن إلى حد الآن لم تحصل النساء سوى على أدوار نمطية فحسب». وذكرت احدى المؤسسات في غرب حلب: «على الغالب هي مؤسسات خدماتية، تقديم تسهيلات بتنفيذ المشاريع عن طريق توقيع مذكرات التفاهم مع المنظمات». وأشارت مجموعات نسائية في الأتارب واعزاز بالقول: «يقتصر دور المجلس على تقديم الخدمات ولدوره السياسي والإداري، لا يضمن حقوق المرأة السياسية».

وحول آثار هذا الواقع المركب على عمل المنظمات، أشارت بعض المنظمات إلى الفوضى الاجتماعية السائدة والتي تستدعي جهوداً مضاعفة من التنظيم والحشد المجتمعي، في ظل غياب كامل لأي أطر قانونية أو تنظيمية داعمة. وبحسب منظمة عاملة في مدينة حاس، ادلب «نعيش في فوضى اجتماعية، وننظم أنفسنا ونكرس عملنا لتحقيق أهدافنا، ولا نستطيع العمل مع منظمات وطنية كون المنطقة لا تتبع لأية دولة، ولم تصبح هي نفسها دولة، لذلك يقتصر عملنا على المستوى المحلي بالدرجة الأولى».

وبالنسبة لجملة التحديات التي تواجهها النساء في محافظة إدلب، أشارت المنظمات إلى صعوبات على المستوى العام تتمثل بتضييق ثقافي بغطاء قانوني–ديني ذكوري–أبوي وأحياناً عسكري. وبحسب إحدى المنظمات فإن «أبرز التحديات هي انعدام الأمن وعدم الاستقرار والخوف من المجهول واستغلال النساء». هذا بالإضافة إلى ضعف المشاركة السياسية وواقع تأنيث الفقر[١٣] نتيجة ضعف فرص التمكين الاقتصادي، وسوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية على النساء والأسر، وعدم تعليم الفتيات، وهشاشة أوضاع النساء المعيلات في ظل غياب أو اختفاء أو اعتقال أو وفاة الزوج. وقد نوّهت احدى المنظمات إلى أنه «يجب تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجهها النساء بسبب فقدان المعيل». ومن جهتها أكدت منظمة أخرى في سراقب، ادلب أن «المعيقات كثيرة جداً، منها ضعف الإمكانيات المادية للأسرة، حيث تكتفي بعض الأسر بتعليم الذكور وترك الفتيات بدون تعليم، لذلك تحتاج النساء إلى تمكين معرفي لمحو الأمية وحتى يتمكنّ من مزاولة مهن بدون أن يتم استغلالهن». وأضافت المنظمة نفسها أن النساء «يحتجن إلى مزاولة مهن، لكن قلة المراكز المجانية وعلمهن في الزراعة أو في تربية ورعاية الإخوة والأخوات الصغار نتيجة كبر حجم، وكذلك العائلة وتحمل الأم مسؤولية كبيرة، أيضاً عوامل تعيق تمكينها».

أما على مستوى الحيز الخاص، فإن النساء بحسب المنظمات يعانين من جملة تحديات، أبرزها العنف الأسري والزواج المبكر وتعدد الزوجات، أو الإجبار على البقاء مع الزوج، كما يعانين من انتهاك لحقوقهن فيما خص الأحوال الشخصية (الحضانة والطلاق وإجبارها على التنازل عن حقوقها)، بالإضافة إلى عدم وصول النساء لحقوق الصحة الإنجابية والجنسية، وعدم سيطرتهن على قرار الحمل والولادة. وأبرز التحديات بحسب احدى المنظمات في كفرنبل، ادلب ر هو العنف الجسدي، ويضاف إلى ذلك حالة التطبيع مع العنف وعدم التبليغ والإخبار. وتتفاقم بعض هذه التحديات بغياب الملاذ الآمن والولوج المحدود للعدالة سواء الرسمية (القضاء) او الغير رسمية (الوساطة). حيث ينتفي وصول النساء إلى العدالة سواءً بقنواتها الرسمية (المحاكم) بسبب تسييس القضاء، أو بقنواتها المجتمعية بسبب دونية النظرة للنساء والوصمة التي تلحق بها في حال أرادت المطالبة بحقوقها فيما خص الطلاق أو الإبلاغ عن العنف الأسري أو الجنسي. حيث ذكرت أحد المنظمات «تعرض النساء للعنف الأسري والزواج المبكر ولا يبلغون ذلك بسبب العادات الاجتماعية، وفي بعض الأحيان يجبرن على البقاء مع أزواجهن بعد طلب الطلاق، خوفاً من العادات والتقاليد» وذكرت منظمة في كفرنبل أن «التحدي الأساس يكمن في العنف الجسدي. ووفقاً للمجتمع، فالزوج من حقه ضرب زوجته وتعنيفها لفظياً، وبما أننا نعيش في مجتمع ذكوري، لا تستطيع النساء التقدم للمحاكم بسبب النظرة المجتمعية التي تعرضها للإساءة من مؤسسات حفظ النظام. كما أن المحاكم لا تنصفها في حال طلبت الانفصال عن زوجها في حال تزوج عليها، وبهذه الحالة عليها التنازل عن جميع حقوقها لتحصل على وثيقة الطلاق، كما أنّ نسبة الطلاق ازدادت بسبب الزواج المبكر»
أما في حلب (الريفين الغربي والشرقي) فتتقاطع المشاكل والتحديات التي تواجه النساء مع جملة التحديات التي تواجهَهُنَّ في محافظة

---

١٣. انظر لائحة تعريف المصطلحات في أول التقرير.

إدلب في الحيز العام، من حيث ضيق فرص العمل والمشاركة السياسية ومحدودية الوصول للموارد أو التحكم بها، وانتشار مظاهر التسلح، والنظرة الدونية للنساء وأدوارهن بسبب المجتمع الأبوي الذكوري. وبحسب احدى المنظمات فإن «تتمثل التحديات في المجتمع بمحدودية المشاركة في القرار السياسي ومحدودية التمكين بسبب ذكورية المجتمع الذكوري». وتشير منظمة عاملة في حلب إلى «عدم إتاحة الفرص للنساء للعمل في مجالات الحياة العامة، وخاصة المجال السياسي، حيث لا يتم تفعيل دور النساء بشكل حقيقي وفعال حتى وإن استلمن المناصب، إضافة لضعف إمكانية النساء الوصول للموارد وفي حال وصولها، حيث لا تتمكن من التحكم بها بسبب عدم استقلال النساء مادياً وعدم وجود الخبرات الكافية». وأشارت مؤسسة عاملة في ريف حلب الشرقي إلى «ضيق فرص وموارد لتمكين النساء ولتمليكهن كفاءات علمية أو خبرات عملية تسمح لهن بتقلد المناصب الإدارية والسياسية، هذا بالإضافة إلى عدم دعم المجتمع لهن». أما احدى الرابطات في مدينة عفرين فنوّهت إلى «وجود العناصر المسلحة بكثافة في الشارع، الأمر الذي يعيق العمل ويدفع باتجاه الخوف والقلق».

وتتعدد المشاكل والتحديات في الحيز الخاص بحسب المنظمات، وهي تشمل تعرض النساء للعنف الأسري، وتقييد حركة وحرية النساء، والتزويج القسري المبكر، ومنع فرص التعليم عن الفتيات والشابات، وعدم تشارك المهمات المنزلية وتوزيع الأدوار بين النساء والرجال، بالإضافة إلى غياب كامل لحقوق النساء تحت مظلة قوانين الأحوال الشخصية والحرمان من الميراث والملكية، وأخيراً التعقيدات الإدارية التي فرضتها حكومة الإنقاذ من حيث صعوبة الاستحصال على أوراق ثبوتية من الإدارات الرسمية التابعة للنظام (تثبيت الزواج، تسجيل الولادات، الهويات، جوازات السفر، إلخ). وقد ذكرت منظمة مقرها ريف حلب الغربي تحديات «العنف الزوجي، ومنع النساء من العمل ومن إتمام تعليمهن، ومنعهن من ممارسة أقل حقوقهن كالحق بزيارة الأهل»، وأضافت جمعية مقرها اعزاز «غياب التعليم الكامل للنساء وارتفاع تكاليفه، والزواج القسري أو زواج القاصرات بما يحد من دورهن، وعدم مبادرة الرجل للمساعدة في الأعمال المنزلية، مما يجعل وقت عمل النساء ضيقاً ويصعّب التزامها بأوقات الدوام الطويلة». وذكرت منظمة في إدلب «مشاكل تتعلق بالأوراق الثبوتية (تثبيت الزواج، دفاتر العائلة، الهويات، جوازات السفر)، بالإضافة إلى حرمان النساء من حقهن في الميراث وحرمانهن من التعليم وفرض الزواج المبكر». وأخيراً لخّصت احدى المنظمات في اعزازالوضع بالقول إن النساء «يعانين من القيود التي يتم فرضها عليهن ومن العنف الذي يتعرضن له بجميع أشكاله، والأسوأ أن النساء يرين بأن من حق الشخص المعنِّف القيام بذلك، بحكم أن الرجال قوامون على النساء؛ هذا بالإضافة إلى الزواج المبكر وحالات التفكك الأسري والعنف الأسري، وسبب تلك المعوقات هو الموروث الاجتماعي والعنف المتوارَث الذي يفرض الأعراف على النساء جميع ما ذُكر سابقاً، وعدم وعي المجتمع بأهمية دور المرأة وتأثيرها عليه في مجالات الحياة العامة».

النساء اللاجئات في تركيا ولبنان:

تحديات جندرية مركبة

أشارت المنظمات العاملة في كل من تركيا ولبنان والتي شاركت في الرصد إلى جملة تحديات تعترض النساء اللاجئات والمهجّرات قسراً في الحيّزين العام والخاص لا سيما في ظل المرحلة الانتقالية. وحول التحديات التي تواجه النساء في الحيز العام، **أشارت المنظمات إلى جملة من التحديات أبرزها:**

١. الصورة النمطية التي التصقت بالنساء اللاجئات في الإعلام وفي الرأي العام كونهن ضحايا: «يُنظر للنساء بأنهن من الفئات الأشد ضعفاً».
٢. تراكب التحديات المرتبطة بالوضع السياسي والأمني والاقتصادي الذي يؤثر على الوضع المعيشي والذي يضاعف من أوجه الفقر والتهميش على النساء (خاصة العازبات أو ذوي الإعاقات أو الأمهات العازبات) وهذا التحدي يحد من وصول المرأة للموارد

(كالتعليم والتوظيف) ويفاقمه الوضع الأمني والسياسي والإداري غير الداعم وغير المستقر، والذي يفرض بدوره قيوداً على حرية الحركة وصعوبات في تجديد الإقامات ما يضطر الأهالي إلى العودة إلى سوريا في ظل ظروف وأوضاع غير مستقرة؛ وبالنسبة لمنظمة عاملة في تركيا «تعاني النساء من فقر كبير بسبب تعدد مرات النزوح. ونوّهت منظمة عاملة في لبنان لـ«ظروف الحرب والتسيس والصراع، والقوانين والأعراف الاجتماعية، فطالما أن الحرب مستمرة فإن المعوقات أمام النساء ستبقى وتستمر». وقد أفادت منظمة في لبنان أن بعض الأسر «عادت بشكل إجباري إلى سوريا بسبب عدم قدرتها على تجديد الإقامات في لبنان».

٣. الأعباء على النساء نظراً لتبدل الأدوار الجندرية. فبسبب الحرب، دفع التهجير وغياب المعيل سلم النساء عدة أدوار مقارنة بما كانت عليه قبل العام ٢٠١١، إلا أنه من الجدير بالذكر أن النساء يأخذن على عاتقهن أدواراً انتاجية في مجال الاقتصاد غير الرسمي، مما يحد من تمكينهن الاقتصادي. فقالت منظمة في تركيا «دفعت الحرب النساء بأن يكون لهن دور أكبر، نتيجة فقدان المعيل، مما يصعب عليهن الحياة، حيث بتن مسؤولات عن البيت ومسؤوليات الأولاد، وقد يكون بعضهم مصاباً مما يضاعف من صعوبة الدور الرعائي بالإضافة لتحملهن المسؤولية خارج المنزل لإعالة الأسر». وأضافت منظمة في لبنان أن «النساء المعيلات للأسر ليس لديهن فرص تمكين ويواجهن صعوبة في إيجاد فرص عمل، ويتعرضن للكثير من المضايقات والتحرشات في أماكن العمل».

وحول التحديات في الحيز الخاص، أشارت المنظمات إلى المعاناة المعنوية التي تواجهها النساء لا سيما الضغوط المضاعفة وغياب أشكال وفرص الدعم والتمكين نتيجة مزاولة الدورين الرعائي والإنتاجي وموضوع الطلاق وانتشار ظاهرة الزواج القسري والمبكر، وإن ارتفعت بحسب منظمة سوا من أجل التنمية والإغاثة من سن ١٣ إلى ١٦ سنة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العنف الأسري والزوجي، وعدم إبلاغ النساء عن ذلك. وبحسب منظمة مقرها في تركيا «تتعرض النساء للظلم إذا كانت امرأة عاملة، فيُطلب منها ما لا تتحمل طاقتها من عمل في الخارج وفي المنزل، وتواجه مشاكل قد تصل إلى حد العنف والطلاق». وبحسب منظمة أخرى في تركيا «أصبحت النساء الآن معيلات للعوائل ضمن ظروف سيئة». كما نوهت منظمة في تركيا إلى «عدم التبليغ عن العنف والطلاق والزواج المبكر». و«تضطر النساء لإعالة الأسر من دون تمكين، بالإضافة إلى المعاناة من الزواج المبكر» وقد رأت منظمة مقرها لبنان «أن العنف الأسري هو من أكبر التحديات الآن»، أما في موضوع الزواج المبكر في تلك البيئات المغلقة فأشارت المنظمة نفسها إلى أن سن البنت التي يسعى أهلها إلى تزويجها «ارتفع من ١٣ إلى ١٦ سنة».

ويبقى الهاجس الأكبر الذي أعربت عنه بعض المنظمات هو ما إذا كان باستطاعة النساء اللواتي لجأن أو تهجَّرن قسراً إلى بلدان أخرى المحافظة على بعض المكتسبات التي نتجت عن مشاركتهن الاقتصادية، كالشعور بالاستقلالية أو بالتمكين الاقتصادي في حال عودتهن إلى سوريا. فوفقاً لمنظمة عاملة في إدلب «هناك تفاوت في فرص التمكين والتوعية بين المتواجدين داخل سوريا وخارج سوريا، فهل سيعود اللاجئون إلى نفس العادات والأدوار التقليدية حين عودتهم إلى مناطقهم، أم سينقلون تلك الأفكار المكتسبة إلى الأشخاص في الداخل؟ من سيؤثر بمن؟». وتضيف منظمة أخرى في لبنان أن «هناك خوفاً من خسارة النساء لبعض المكتسبات عند عودتهن إلى سوريا، والعودة إلى سلطة الرجل في مناطقهن بسوريا».

في الوقت الذي لا يخفى فيه على أحد سياسة العنصرية من الحكومة اللبنانية تجاه ملف اللاجئات/ين في لبنان، أشارت بعض المنظمات إلى لامبالاة المؤسسات الرسمية تجاه أيّة تقارير تُرفع من قبل المنظمات حول الانتهاكات التي تتعرض لها اللاجئات/ين في المجتمعات المضيفة، هذا بالإضافة إلى وجود قرار سياسي بعدم تمكين أو عرقلة أية جهود لتمكين اللاجئات/ين في لبنان. وبحسب منظمة عاملة في لبنان فإن «المؤسسات الرسمية لا يعنيها ذلك، فكثيراً ما أرسلنا تقارير عن رصد الانتهاكات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة أو انتهاك رجال الأمن تجاه اللاجئين، لكننا لم نتلقَّ أي ردود أفعال». وأضافت منظمة اخرى أن «المؤسسات الرسمية تعرقل تمكين المرأة اقتصادياً (أو أي سوري)، فلا يجوز تطوير الوضع المعيشي أكثر مما هو مسموح به من قبل الدولة».

أبرز النتائج

بالنظر إلى الواقع العام الذي يفرضه السياق القانوني والسياسي والأمني والعسكري والإداري والثقافي-والاجتماعي والاقتصادي على السوريات، في داخل سوريا بمختلف مناطقها أو في دول الجوار، في ظل المرحلة الانتقالية، نجد أن أبرز التقاطعات بين هذه التحديات **تتمثل بما يلي:**

- محدودية المشاركة السياسية والمجتمعية للنساء وغياب كافة فرص التمكين وعلى كافة المستويات
- تعرض النساء والفتيات والشابات والطفلات لكل أشكال العنف سواءً العنف الأسري والمنزلي، والعنف الاقتصادي (الحرمان من التعليم والتزويج المبكر والحرمان من العمل) والعنف المعنوي (بتقييد حرية وحركة النساء وتقييدهن بالحيّز الخاص)، والعنف العسكري والأمني
- محدودية الفرص الاقتصادية للنساء وسوء الأحوال المعيشية وازدياد حدة الفقر (تأنيث الفقر) نتيجة التهميش والحرمان من الموارد.
- التحديات أمام وصول النساء للعدالة بمساراتها القضائية الرسمية من خلال المحاكم نتيجة تحيّز القضاء وعدم نزاهته، لا سيما في القضايا التي تندرج ضمن الأحوال الشخصية، أو بمساراتها الاجتماعية أو الثقافية غير الرسمية نتيجة عدم الوصمة الاجتماعية والضغوط الاجتماعية والثقافية التي تُمارس على النساء المعنّفات أو الناجيات من العنف الأسري أو الجنسي، ما يحد من قدرتهن على الإبلاغ عن العنف

أبرز الاستنتاجات

بالرغم من اختلاف الوجه السياسي الحاكم في كل منطقة من مناطق سوريا بحسب الاصطفافات السياسية، واختلاف أنظمة حكمها ومؤسساتها والمرجعيات الأيديولوجية الخاصة بها، تتشابه أو تكاد تتشابه أدوات القمع الجندري من قبل الأنظمة الحاكمة، والذي ترسّخه البنى والهيكليات الاجتماعية والاقتصادية ما يولد معاناة مشتركة بين مختلف فئات النساء في كافة المناطق.
ولعل الأسباب الجذرية الكامنة وراء التحديات التي تواجهها النساء، تتمثل بعقلية ذكورية، والجو السياسي الإقصائي وانتشار الاسلحة والتسلح. ولعل أوجه التقاطع في التحديات التي تفرضها هذه السياقات على النساء **تتمثل بما يلي:**

- تأنيث الفقر ومضاعفة أوجه الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي على النساء نتيجة تضافر عوامل عدة أبرزها ظروف الحرب والوضع الأمني غير المستقر، ومحدودية فرص التعليم والتوظيف للنساء والفتيات وفقدان المعيل.
- استغلال حقوق النساء واستعمالها كأداة من قبل الأنظمة والمؤسسات الحاكمة في كافة المناطق داخل سوريا، وذلك في سياق «تبييض» الصورة أمام الغرب لتحسين العلاقات وللحصول على مكتسبات سياسية أو اقتصادية
- ازدياد حدة ردة فعل ذكورية التي تأتي بغطاء ديني وأحياناً عسكري أو سياسي لتستهدف النساء وتعزز من إقصائهن المجتمعي وتزيد من نسب تعرضهن للعنف والتهميش وذلك للحفاظ الإمتيازات الذكورية وذلك في وجه التحوّل الإيجابي التدريجي وإن البطيء في جملة الأعراف والتقاليد القائمة تجاه حقوق النساء و/ أو أدوارهن

القسم الثاني:

المنظمات السورية النسوية وذات القيادة النسوية في مضيق خطر

أولاً:تحديات مشتركة

أشارت جميع المنظمات المشاركة في سياق البحث إلى أن السياق القانوني والإداري الناظم لعمل المنظمات يشكل تحدياً كبيراً يهدد وجود وكيان واستدامة هذه المنظمات. ويشمل ذلك عدم منحها الشرعية للعمل، الأمر الذي يؤثر بدوره على استدامتها المالية، كون ترخيص عمل المنظمات وفتح حسابات مصرفية باسم المنظمات يُعدّ شرطاً أساسياً لدى الجهات المانحة والممولة للحصول على المنح. ولا يمكن ذلك بدون تسجيل مما يضغف قدرة المنظمات على تحقيق أهدافها ويهدد استدامتها وأطر عملها.

أ-ضغوط البيئة القانونية والإدارية الناظمة لعمل المنظمات في الداخل ودول الجوار

لعلّ أبرز التحديات التي يفرضها السياق القانوني والإداري الذي أعربت عنه المنظمات يتمثل بما يلي:

١-عدم الحصول على ترخيص من قبل النظام والإدارات الرسمية وقوى الأمر الواقع في الداخل السوري ودول الجوار

على الرغم من أنّ أكثر من نصف المنظمات التي شاركت في سياق البحث مسجّلة أو حاصلة على علم وخبر السلطات، (انظر/ي الملحق رقم ١ حول ملامح المنظمات)، إلا أنّ العديد من المنظمات التي شاركت في سياق البحث قد أجمعت على أنّ عدم الحصول على الترخيص من قبل النظام ومن قبل قوى الأمر الواقع والإدارة الذاتية في سوريا كما في دول الجوار هو أكبر تحدٍ وعائق أمام عملها، حيث إنه يفقدها شرعية العمل ويحدّ من قدرتها على المشاركة في فعاليات المجتمع المدني ويساوم على استدامتها وعلى تنفيذ برامجها وأنشطتها وعلى حصولها على أشكال الدعم والتمويل.

وقد نوّهت إحدى المنظمات إلى المحدودية التي يطرحها قانون الجمعيات الحالي في سوريا: «التحدي الأساسي هو الترخيص، حيث لا ترغب المنظمة بالحصول على ترخيص ضمن شروط قانون الجمعيات الحالي، فهي لا تعتبر نفسها جمعية ولا شركة، بل تفضل العمل ضمن التسويات الموجودة إلى أن يتم تعديل القانون ليشمل النشاط المدني».

وأشارت منظمة عاملة في القامشلي أن «أبرز التحديات هي شرعية العمل، وعدم القدرة على المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة وذلك بسبب عدم ترخيصنا» وكرر احدى المجالس ة في القامشلي أيضاً الأمر نفسه: «عدم الترخيص من قبل النظام يحد من مشاركة النساء في المحافظات الأخرى». واشتكت منظمة أخرى أن «من العوائق التي تواجهنا بالعادة هو غياب الترخيص القانوني داخل سوريا، وعدم وجود حساب مصرفي، مما يحرمنا من العديد من الفرص والمنح ومن الوصول إلى المانحين» وأخيراً ذكرت احدى المنظمات في أعزاز أن «شرعية العمل وفرص الحصول على موافقة قبل تنفيذ الأنشطة مسألة تتعلق بالتواصل العام».

٢-تهديد الأمان الاقتصادي للموظفات/ين وتهديد استدامة المنظمات

أجمعت جميع المنظمات العاملة في الداخل السوري وفي دول الجوار (تركيا ولبنان) إلى جملة تحديات إضافية، تتمثل بعدم القدرة على الحصول على أذون عمل أو تجديد إقامات للموظفات/ين، ما يؤثر من ناحية على تهديد الأمن الاقتصادي لفريق العمل (لجهة تسجيل الموظفات/ين وحصولهن/هم على الضمانات الاجتماعية) وعلى استدامة أنشطة المنظمة ومشاريعها من ناحية أخرى. وذكرت منظمة

في تركيا أنَّ «تجديد الإقامات وعدم الحصول على إذن عمل يشكل أكبر التحديات بالنسبة لنا». ومن تركيا أيضاً قالت منظمة أخرى أن «أبرز التحديات تتمثل في القوانين في تركيا بعدم منح التراخيص للمنظمات». وبحسب منظمة عاملة في لبنان «تطلّب منا الأمر ثلاث محاولات لتسجيل الجمعية». وذكرت منظمة مقرها في لبنان أن «أبرز التحديات هي الحصول على أذون العمل والإقامات في لبنان للسوريين وهذا يلعب دور كبير في التأثير على نشاطات الفريق». وبحسب منظمة اخرى تعمل أيضا في لبنان "يكمن التحدي في عدم القوانين والسياسات الناظمة للعمل والإقامة في لبنان، والتي تؤثر بدورها على الكادر والمستفيدين». وقالت منظمات في الداخل السوري «التحدي بالنسبة لنا هو الضمان الاجتماعي للموظفين» واشتكت منظمة في إدلب لا «تستطيع تسجيل الموظفين والموظفات في الضمان الاجتماعي»، وبحسب منظمة عاملة في عين عيسى، فإن «المنظمات الدولية تدعم المنظمات المرخصة من قبل الحكومة السورية حصراً.»

٣-صعوبة فتح حسابات مصرفية وتحويل الأموال

«الاستدامة مرتبطة بالتمويل، والتمويل مرتبط بالترخيص، والترخيص مرتبط بدوره بوجود التمويل» السوريات)

أشارت المنظمات السورية التي شاركت في سياق البحث لأبرز التحديات والإشكالات الشائكة التي واجهتها، وحول صعوبة الحصول على الدعم عبر تحويل واستلام المنح نتيجة التسجيل. فقد أجمعت غالبية المنظمات على أنّ عدم الحصول على ترخيص عمل يؤثر بصورة مباشرة على إمكانية فتح حسابات مصرفية، الأمر الذي يهدد استدامة هذه المنظمات. وبحسب إحدى المنظمات «من العوائق التي تواجهنا بالعادة هي غياب الترخيص القانوني داخل سوريا وعدم وجود حساب مصرفي مما يحرمنا من العديد من الفرص والمنح ومن الوصول إلى المانحين». فيما قال أحد أعضاء المنظمات التي مركزها «رغم أن المنظمة مسجلة كمنظمة لبنانية، لكنني كشخص سوري لا أستطيع استلام الحوالات من البنك»، كما ذكرت منظمة عاملة في حلب أن المنظمة «تواجه تحدياً بتحويل الأموال والمنح أيضاً، وخاصة نقص الدعم»، كما أشارت إلى ذلك منظمات في إدلب وأعزاز. ومن جهتها قالت احدى المنظمات في لبنان «تصلنا الحوالات المصرفية من بعض المنظمات نقداً، ودائماً نكون بحاجة إلى تغطية لمنظمة مرخصة».

وفي الوقت ذاته، أشارت بعض المنظمات إلى أنّ التسجيل والحصول على ترخيص عمل من قبل السلطات المعنيَّة يشكل بدوره تحدياً إضافياً، فهو مكلف مادياً ولا يوجد هيكلية داعمة في هذا الصدد. ذكرت منظمة في تركيا «لم نستطع الحصول على أكثر من مشروع بسبب عدم الترخيص بتركيا، علماً أنّنا منظمة تطوعية وليس لدينا أي جهة داعمة». وأضافت منظمة أخرى في إدلب أنه «لم يتم التعامل معنا بسبب عدم وجود ترخيص مما أدى إلى إلغاء المشروع ولم نستطع الحصول على ترخيص لارتفاع التكلفة وقلة التسهيلات». وقالت منظمة اخرى في إدلب «لم نتلقَ أي دعم أو نسجل نتيجة الضعف المادي».

ب- مشروطية وبيروقراطية المعاملات وعدم مرونة المانحين

أجمعت كثير من المنظمات التي شاركت في البحث أنّ تحصيل التمويل واستدامته يشكلان أبرز التحديات التي تواجهها وذلك نتيجة تضافر جملة عوامل، إلى جانب عدم القدرة على الحصول على تراخيص عمل. وتتمثل أبرز هذه العوامل والتحديات المتعلقة بصعوبة الحصول على التمويل **بما يلي:**

١-جمود وبيروقراطية سياسات الممولين

أشارت بعض المنظمات التي شاركت في سياق البحث لا سيما في إدلب والسويداء إلى أنّ شروط بعض المانحين للحصول على التمويل تعدّ تعجيزية، كما أنّ السياسات المالية للمانحين جامدة لا سيما حيال متطلبات التقارير المالية، حيث لا تنطبق بالضرورة بعض الشروط

التمويلية كون المنظمات تعمل ضمن سياقات شعبية وغالباً غير مستقرة، خصوصاً في الداخل السوري. وذكرت منظمة في القامشلي «نواجه صعوبة في تأمين الفواتير للجهة المانحة لأن المجتمع شعبي ولا تتوفر لديهم فواتير لكل شيء».

كما أشارت العديد من المنظمات إلى أنّ حصر التمويل بالمشاريع والأنشطة، وعدم إيلاء الأهمية للكلفة التشغيلية، من شأنه أن يشكل تحدياً كبيراً في استدامة مكاتب المنظمات وفريق عملها ومعدّاتها وأدواتها. فيما بيّنت منظمة الإحباط لدى المنظمات العاملة في إدلب من حيث «عدم تغطية الكلفة التشغيلية، وجمود المسار البيروقراطي وغياب التنظيم بشكل عام على أكثر من جهة». منظمة أخرى أيضاً اشتكت من «صعوبة الحصول على تمويل كون الترخيص في كندا، وكون الممولين يفضلون المنظمات التي تمتلك ترخيصاً في الشرق الأوسط».

وإلى جانب تحدي التسجيل وارتباطه بتقليص فرص التمويل، ثمة بعض التحديات السياسية والأمنية التي تفرض واقعاً غير مستقر، الأمر الذي لا «يشجّع» الممولين لدعم تنفيذ البرامج واستدامتها. «التأثير السياسي والعسكري له دور، مثلاً الداعمين الآن لا يتشجعون على العمل في سوريا» بحسب منظمة في تركيا. وقد أكدت منظمة أخرى أن «الدعم مرتبط بالأمور السياسية، فبمجرد سيطرة فصيل يتوقف الدعم، مع العلم أنه من المفترض استمرار الدعم لنستطيع الاستمرار حتى لا تتحكم الفصائل بعملنا وتستقطب الشباب للالتحاق بها، فعبر إيقاف الدعم تقوم الجهات الداعمة بدعم الفصائل بطريقة غير مباشرة، لأنّ الفصائل تقف ضد عمل المنظمات وضد العمل النسائي» وأشارت منظمة أخرى إلى شيوع «النظر إلى الجهات التي تعمل في الداخل على أنّها جميعها موالية للنظام».

وأشارت منظمة فضلت عدم ذكر اسمها إلى أنّ المنظمات الخاضعة لسيطرة النظام تواجه تحدياً إضافياً للحصول على التمويل، كون توجيه أو «ضخ» الدعم يجب أن يتم من خلال وسيط. و«من أهم المعوقات التي تواجه المنظمات في مناطق سيطرة الحكومة السورية هو الحصول على تمويل مباشر دون وسيط، والنظرة الدونية التصنيفية إلى تلك المناطق، والصورة النمطية المسبقة حولها كونها تتواجد في مناطق الحكومة» بحسب تلك المنظمة.

٢-تمويل مشروط وشروط تمويل تعجيزية

خلال رصدها لأبرز التحديات التي تواجهها فيما خص التمويل، أشارت بعض المنظمات إلى أنّ من شأن مشروطية التمويل وتعجيزية بعض شروط المانحين أن تحول دون قدرة المنظمات على حشد التمويل أو استدامته. وفي هذا الصدد، تطرقت بعض المنظمات إلى عوائق، **لعل أبرزها:**

- تدخل المولين في سياسة المنظمات وفرض الممول لأجندته – « يجب أن يكون التمويل، عند تقديمه، غير مشروط، ويجب عدم فرض أجندة المولين على طرق عمل الشبكة» بحسب إفادة منظمة في القامشلي. و«التمويل مشروط وأحياناً ثمة أجندة لدى الممول، فنحن لدينا رؤية واضحة، ومن الصعب أن نقدم على منحة بناءً على طلب الممول – الممول يفضل تمويل المشاريع في تركيا وليس في حلب، على الرغم من أنّ أذون العمل صعبة في تركيا» بحسب تجربة منظمة مقرها في تركيا. واشتكت منظمة في القامشلي من «التدخل في سياسة المنظمة ووجود شروط تعجيزية»، ومنظمة اخرى في القامشلي أيضاً من «تأخير التمويل وفرض سياسة المولين».

- دخول بعض الجهات الممولة في الاصطفافات السياسية – « الشروط هي فعلاً مجحفة بحق اللاجئ السوري، فدمج السياسة بالاستجابة الإنسانية يشكل تحدياً كبيراً ومجحفاً بحق الاستجابة» بحسب ما ذكره فريق احدى المنظمات العاملة في تركيا.
وأضافت منظمة أخرى أنه يجري «تسييس التمويل وبشكل واضح للجهات التي تعمل في الداخل». ونوّهت منظمة مقرها في الرقة لـ «عدم منح التمويل في مناطق النظام إلا للمنظمات المرخّصة (من النظام)».

- عدم مراعاة الاحتياجات الميدانية والسياق الثقافي والاجتماعي: ذكرت منظمة في حلب أن بعض الداعمين يضعون «شروطاً غير قابلة للتحقيق، مثل الوصول لعدد كبير من السيدات، وتغطية مناطق جغرافية واسعة بتمويل محدود، وجمع معلومات قد تنتهك سرية وخصوصية السيدات». وأكدت منظمة مقرها في لبنان أنه «تُعرَض علينا منح لكنها تكون غير مناسبة للسياق الثقافي ما يدفعنا للاستغناء عنها».

- قسوة الشروط الموضوعة للحصول على التمويل: حيث اشتكت احدى المنظمات في ادلب من «عدم تغطية الكلفة التشغيلية خلال المشروع، والمسار البيروقراطي الجامد وغير المرن، بالإضافة إلى المتطلبات الكثيرة التي تحول دون تحقيقها».
اعتماد التمويل على العلاقات الشخصية: ذكرت منظمة في تركيا أن التمويل «يعتمد في كثير من الأحيان على العلاقات أكثر من جودة المشاريع»، وقالت منظمة مقرها لبنان «نعاني من المنافسة الكبيرة للحصول على المنح».

٣-عدم وجود خبرة تقنية بحشد التمويل أو عدم تنوع مصادر التمويل

أشارت بعض المنظمات إلى أنّ عدم امتلاك المهارات والخبرات التقنية في حشد التمويل وبناء العلاقات مع الجهات المانحة وكتابة التقارير المالية يشكل أحد التحديات أمام الحصول على التمويل، أو يهدد استدامته، حيث تميل هذه الجهات الداعمة إلى تفضيل العمل مع المنظمات ذات أطر العمل المؤسساتي والتي تمتلك خبرات متقدمة في مجال حشد التمويل. ذكرت احدى المنظمات في تركيا «بصراحة، لدى الداعم نقاط صعبة على الدوام. مثلاً، ندرك أنّ هناك منظمات كبيرة لديها خبرات مالية قوية، فالمموّل يرغب بالعمل معها دائماً، لكنّ منظمة كمنظمتنا لها دور كبير على الأرض ومؤثرة جداً إلّا أنّها لا تملك خبرات مالية قوية كي يدعمها الممول».

أما منظمة اخرى في تركيا أيضا فقالت إنه «يجب على الداعم أن يراعي موضوع بناء القدرات المالية للمنظمات». قالت احدى المنظمات في إدلب «تقييمنا هو أنّنا قادرون على استلام أي مشروع، وتنفيذه من اختصاصنا، ولكن لدينا ضعف في تسليم ورفع هذه المشاريع بحسب متطلبات الممول». وأضافت منظمة أخرى «غياب استراتيجية تمويلية، فمنذ بداية الثورة هناك اعتماد أو ثقة أو عامل أمان حيث بدأت علاقة مع جهة مانحة واحدة، لكن من شأن ربط المنظمات أنفسها بجهة واحدة أن يهدد الأمان الاقتصادي واستدامة المنظمات، مما يُشكل بدوره ردود فعل سلبية على المنظمات الأخرى». واشتكت جمعية عاملة في حلب من «ضعف الخبرة بكتابة مقترحات المشاريع». وأكدت احدى المنظمة أنها «بحاجة إلى تعزيز المهارات المؤسساتية في مجال التشبيك وحشد التمويل وكتابة مقترحات المشاريع».

٤- عدم تغطية الكلفة التشغيلية للمنظمات من قبل المانحين

أجمعت معظم المنظمات التي شاركت في سياق البحث على أنّ غياب تغطية الكلفة التشغيلية من أيّ منح تقدمها الجهات المانحة من شأنه أن يهدد استقرار المنظمة على عدة أصعدة، أبرزها تغيير مسار العمل عبر تهديد وانقطاع في تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل المنظمات، وعدم استدامة الفريق، الذي غالباً ما يبحث عن فرص عمل مدفوعة. وقد أشارت بعض المنظمات، إلى أنّه وعلى الرغم من كون معظم فريق العمل من المتطوعين، إلا أن الكلفة التشغيلية تبقى أساسية لاستدامة وتشغيل المنظمة بحدودها الدنيا.

«غياب الكلف التشغيلية تغيّر المسار العام لعمل المنظمة، وتتغير من الخطة الموجودة لدى فريق العمل» وفقاً لمنظمة في إدلب. وأن «نواجه تحدياً يتمثل بعدم القدرة على الوصول لتلك الجهات المانحة وغياب تمويل الكلفة التشغيلية» حسب مؤسسة في إدلب. و«نعم نواجه تحديات كثيرة، أولها تقطع الدعم لفترات طويلة، كما أنّه لا يوجد منظمات تهتم بتكاليف تشغيلية تخفف عنا أعباء العمل التطوعي، فأيّ عمل تطوعي غير مأجور يحتاج لتكاليف تشغيلية» وفقاً لمنظمة اخرى في إدلب. وذكر احدى المراكز في إدلب «غياب التمويل يؤدي إلى تهديد استدامة العمل والموظفين».

ج- المنظومة الأبوية والذكورية وتأثيرها على عمل المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية

١-صعوبة استقطاب النساء وعدم مشاركتهن بالأنشطة وتقييد حركتهن

بالنظر إلى المناخ أو السياق القانوني والسياسي والثقافي والاجتماعي العام الذي تعمل فيه المنظمات التي شاركت في البحث (راجع/ ي القسم الأول من التقرير)، نجد أنّ هذه الأطر والتحديات التي تواجه النساء على المستويات القاعدية وضمن تلك المجتمعات، من شأنها أن تؤثر على عمل المنظمات، حيث تفرض تحديات مضاعفة عليها خلال سعيها لاستقطاب النساء والفئات المستفيدة من برامجها.

وفي هذا الصدد، أشارت معظم المنظمات إلى أنّ التحدي يأتي على مستويين، يتمثل الأول بعدم تجاوب بعض النساء مع الدعوات للمشاركة في الأنشطة بسبب ممانعة الرجال والمجتمعات المحلية لمشاركة النساء في أيّ أنشطة تستهدف النساء، والتي تفرض بدورها قيوداً على حرية الحركة والتنقل لدى النساء، وصعوبة في استدامة مشاركة النساء في الأنشطة، وتالياً تسربهنّ من البرنامج بسبب الضغوط الأسرية من الأزواج و/ أو الأهل والمجتمع الذكوري المحافظ.

ذكرت منظمة في الحسكة «تحدياً يتمثل بعدم حضور المرأة إلى الأنشطة». كما ذكرت منظمة في القامشلي أن «العادات والتقاليد العشائرية تعتبر عائق أمامنا ولكننا نتحدى جميع الظروف لاستهداف أكبر شريحة ممكنة من النساء». وأضافت منظمة في تركيا أنه «خلال تنفيذ المشاريع قد تتسرب النساء بسبب ضغط الزوج أو الأهل»، وكررت ذلك منظمة أخرى في تركيا، التي وجدت أن «هناك الكثير من الأعراف التي تكون معيقة للعمل، حيث يوجد تنميط قوي للنساء في المجتمع السوري خاصة أنّ مهمة المرأة هي تربية الأولاد وإنْ عملت ستعمل كمدرسة أو كممرضة»، الأمر الذي يعود إلى «محدودية حركة النساء خارج المنزل وبالتالي محدودية الأعمال والوظائف المسموح بالعمل بها».

وأضافت منظمة في تركيا أنه «أحياناً تكون الفئة المستهدفة لا ترغب في المشاركة، بالإضافة إلى كون المجتمع غير قادر على قبول التغيير». اعتبرت احدى المنظمات مقرها تركيا أن «حرية الحركة محكومة جداً بسبب العرف المجتمعي على النساء»، واشتكت منظمة أخرى في تركيا من «السلطة الذكورية وممانعة الرجال لمشاريع تستهدف النساء، فمثلاً يتم منع النساء من قبل الأزواج والأهل في أنشطة الدعم النفسي المخصصة للناجيات من الاعتقال».

٢-التطبيع مع العنف الأسري أو الجندري أو عدم الإبلاغ عنه يعيق عمل المنظمات النسوية

أشارت المنظمات المشاركة في البحث إلى أن أحد العوائق التي تواجه عمل المنظمات في العمل مع النساء من ضمن الفئات المستفيدة هي استبطان النظرة الذكورية والأبوية التقليدية الخارجية تجاه النساء، لتصبح نظرة ذاتية من قبل النساء لذاتهن ولقدراتهن، فتصبح متطابقة مع نظرة المجتمع الذكوري والأبوي لهن. وينعكس ذلك بعدم إيمان بعض النساء بقدراتهن، أو بميلهن للتطبيع مع العنف واعتباره أمراً طبيعياً بحسب السياق الثقافي والاجتماعي السائد، وهذا الفكر يعيق عمل المنظمات وانخراط النساء في هذه البرامج.

لا يلوم هذا التحليل النساء على الانصياع للهيكلية المجتمعية الحالية، بل هو في سبيل فهم التأثير الذكوري الداخلي. وبحسب منظمة عاملة في إدلب فإنه «تمتلك الكثير من النساء قدرات خلاقة، إلّا أنّ حالة الاكتئاب الملازمة لهن بعد التهجير قد شلّت تفكيرهن وحركتهن مما جعلهن يشعرن بعدم الرضا عن الذات وعن الواقع وهذا قلل ثقتهن بإمكاناتهن، كذلك نعاني من جهل النساء لحقوقهن وأدوارهن

وقلة ثقتهن بأنفسهن وإمكاناتهن، وأحياناً تجد أنّ المرأة، ورغم أنها ليست أمية، إلا أنّ يدها ترتجف أثناء توقيعها باسمها». كما نوّهت منظمة في تركيا إلى أن «المشكلة في المرأة نفسها، لأنّ نساءنا يعتقدن دائماً، مع الأسف، أنّه ليس لهن دور، إذ تمتلك النساء صورة خاطئة عن ذواتهن، وهناك صورة سائدة عن عمل النساء بأنّه غير مهم»، وأشارت منظمة أخرى إلى «ضعف قدرة النساء على المطالبة بحقوقهن، وقلة وعي النساء بهذه الحقوق». وأشارت منظمة أخرى في لبنان إلى اختلاف الإطار المفاهيمي بحسب الفئات العمرية، حيث أنّ الفئات الشابة من شابات وشبان، يكنّ/ يكونون في كثير من الأحيان أكثر قبولاً لبعض القضايا مقارنة مع الفئات المتقدمة عمرياً بين النساء.

٣-نمطية الأدوار الجندرية للنساء التي يعيق المشاركة السياسية

وضمن نفس السياق الثقافي الأبوي والذكوري، تأتي جملة المواقف المتعلقة بالمشاركة السياسية والمجتمعية للنساء وربطها بالأدوار الجندرية التقليدية التي «يجب بحسب عرف المجتمع أن تلعبها النساء»، وذلك بأن يكنّ ربات منازل، لتحُدّ على نحو كبير من هذه المشاركة السياسية والاجتماعية ويحد من قدرة المنظمات تعبئة النساء لتغيير هيكلية المجتمع. ذكرت منظمة في الأتارب «صعوبة في جذب النساء وإقناعهن بأفكارنا لاستدراجهن للمشاركة بالأنشطة خاصة تلك التي تركز على التثقيف السياسي والقانوني».

ومنظمة في إدلب اعتبرت «تمكين المرأة سياسياً تحدياً كبيراً، فنحن نواجه انتقادات من البعض وأحياناً سخرية وأحياناً أخرى خوف وعدم جرأة، وذلك نتيجة التهميش المستمر للمرأة بافتراض أنّ السياسة عمل الرجال». وفي الأتارب أيضاً رأت منظمة أخرى أنه «ثمة محدودية لعمل النساء في مراكز صنع القرار ووسم النساء بهذا المجال بصفات غير لائقة، بالإضافة إلى فرز نمطي لعملهن بالمجال التعليمي والطبي، بالإضافة إلى عدم إيمان المجتمع بقدرات النساء على تحمل المسؤوليات الموكلة لها، ووصفهن بأنّهن غير كفوءات بالعمل وناقصات خبرة». وذكرت منظمة أخرى أن «انخراط المرأة في العمل السياسي هو مسألة حديثة نسبياً ونحن نعمل على خلق قياديات نسويات وكسر النمطية السائدة».

٤-عدم قدرة النساء على العمل خارج المنزل لفترات طويلة أو لساعات متأخرة

ربطاً بنمطية الأدوار الجندرية للنساء وفرض الأدوار التقليدية عليهن من قبل المجتمع وعاداته وأعرافه، يتم تقييد النساء ضمن إطار الحيز الخاص وتالياً تُفرض عليهن الحركة ضمن أوقات محددة. وقد ذكرت منظمة في القامشلي أن «المرأة لا تعمل خارج المنزل لفترات طويلة أو متأخرة نتيجة الذهنية الذكورية»، وأضافت منظمة في إدلب أن «المجتمع بالأغلب ذو تفكير ذكوري ويُفضِّل عمل الرجل مقابل المرأة، فحسب وجهة نظر المجتمع، على الرجل أن يعمل خارج المنزل أما المرأة فداخل المنزل».

ثانياً: تحديات خاصة بسياقات محددة في الداخل السوري

بالإضافة إلى التحديات التي تواجه عمل المنظمات السورية النسوية وذات القيادة النسائية، ثمة مجموعة إضافية من التحديات الخاصة التي تواجه المنظمات الناشطة والعاملة في الداخل السوري، تتمثل بعدم الاستقرار الأمني ومحدودية الحركة والتنقل، إما نتيجة القصف المستمر وتقطع أواصل المناطق، أو بسبب غلاء الوقود وعدم وجود مواصلات لا سيما في محافظة إدلب. وأبرز هذه التحديات:

١-التدخل بعمل المنظمات والحاجة إلى موافقة من قبل السلطات المحلية

أشارت المنظمات العاملة في الداخل السوري (محافظة دمشق وشرق الفرات وإدلب وحلب) إلى الحاجة لموافقة السلطات الرسمية وتلك المحلية (النظام، والإدارة الذاتية وقوى الأمر الواقع) على أيّة أنشطة تقوم بها المنظمات، وأحياناً تقوم هذه الإدارات أو السلطات بالتدخل في أجندة عمل المنظمة وإعاقة عملها عبر عدم منح الموافقة، أو عدم منح الشرعية (كالمناطق الخاضعة لسيطرة النظام)، وفي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام قد يصل الأمر إلى حد التضييق الكبير على المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية وفرض عقوبات على الناشطات/ين ومنعهن/هم من مغادرة البلاد و«القيام باستدعاءات أمنية لإجراء مسح وتقييم للسنوات السابقة ولوضع هذا الملف تحت الوصاية الأمنية» بحسب منظمة فضلت عدم ذكر اسمها. كما أكد مركز في لبنان «منع تسجيل أي مبادرة كمنظمة نسوية». فيما ذكرت منظمة في القامشلي «عدم الموافقة على النشاطات من قبل الإدارة الذاتية». أكدن منظمة في ريف حلب الغربي «معارضة بعض الجهات للعمل واشتراط وجود شرعية وأذونات للنشاطات». واشتكت منظمة في الأتارب من «سيطرة حكومة الإنقاذ وعدم القدرة على تسجيل المنظمة وتحويل واستلام المنح». وقالت منظمة في إدلب إنها تواجه «صعوبة في تسجيل المنظمة لدى الجهات الرسمية الحالية، فبمجرد تسجيلها سيكون هناك تدخل مباشر في عملنا أو أخذ نسبة من الموارد، لذلك اكتفينا بشرعيتنا الشعبية والعمل باستقلالية عن الجهات الرسمية الحالية». ويرى احدى الفرق في إدلب أن «الفصائل ترى عملنا غير مناسب لها». وأخيراً نوّهت احدى المنظمات الى أن «الأمانة السورية [التابعة للنظام السوري] هي المعنية بالحصول على التمويل والموافقة على كل الأنشطة».

٢-انتشار العسكرة والمظاهر المسلحة

أشارت المنظمات العاملة في الداخل السوري إلى أنّ انتشار العسكرة والتسلح واستمرار القصف من ناحية، والطابع الأمني للأجهزة الإدارية المراقبة لعمل المنظمات من ناحية أخرى، تفرض تحديات إضافية تهدد عمل المنظمات واستقرارها وحتى وجودها. وبحسب فريق عامل في إدلب فإن «أبرز التحديات الوضع الأمني الغير مستقر واستمرار القصف والتهجير».

ولعلّ أبرز نتائج استمرار القصف وانتشار التسلح والعسكرة تتمثل بما يلي:

- دفع بعض المنظمات إلى إغلاق مراكزها و/ أو إيقاف برامجها. ذكرت احدى المنظمات أنه «بسبب الوضع الأمني والقصف أجبرنا على إغلاق المراكز». و«يشكل الوضع الأمني والقانوني أكبر تحدٍ لنا» بحسب منظمة أخرى، «لأنّ لدينا مراكز داخل سوريا، فمثلاً منذ منتصف آذار قمنا بإغلاق مراكزنا بسبب القصف».
- فقدان الأمان وشرعية العمل لدى بعض المنظمات، قال المركز التابع لإحدى الجمعيات في تركيا «نعاني من الوضع الأمني وفقدان الأمان وشرعية العمل».
- تقييد حرية الحركة والتنقل على كل من الموظفات/ين والمستفيدات، حيث «يفرض الوضع الأمني صعوبة على التنقل بسبب غلاء الوقود» بحسب مؤسسة عاملة في حلب.

وفي الوقت نفسه، أشارت بعض المنظمات إلى أن من شأن البعد الأمني في التعاطي مع المنظمات، ولا سيما في دمشق والسويداء، أن يخلق بيئة من الخوف المستمر تهدد وجود وأمان المنظمات. وقد ذكرت منظمة فضلت عدم ذكر اسمها أنها تعاني «من الملاحقة الامنية للنشطاء/ الناشطات، وتتبّع عمليات التحويل المالي للنشطاء، والترويج الاتهامات ضد النساء». وفي سياق متصل، أشارت منظمة فضلت عدم ذكر اسمها إلى انعكاس الاصطفافات السياسية على عمل المنظمات ضمن المجتمع المدني في سوريا، فـ«انقسام المجتمع المدني السوري بين داخل وخارج والاصطفافات السياسية عند الغالبية يشتت جهود العمل المدني والقضايا التي يناضل لتحقيقها».

٣-محدودية الحركة والتنقل

تواجه المنظمات العاملة في الشأن النسائي/ النسوي والتي شاركت في الرصد بعض التحديات الإضافية المتعلقة بمحدودية التنقل والحركة، وذلك بسبب سيادة العقلية الذكورية والأبوية وأحياناً العشائرية في بعض المجتمعات في الداخل السوري (التي ذكرت آنفاً)، هذا بالإضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر، والسياق السياساتي العام للملف السوري (على مستوى وطني وإقليمي ودولي) والوضع الأمني غير المستقر المهدد لحرية الحركة والتي تأتي على أصعدة عدة، **أبرزها:**

- صعوبة ومحدودية التنقل بين المحافظات لكل من فريق العمل والمستفيدات: أشارت بعض المنظمات العاملة في الداخل السوري، أو تلك التي تدير مشاريعها في الداخل السوري من مكاتبها في تركيا، إلى عوائق جمة تواجه فريق العمل في التنقل بين المناطق، والتي تؤثر بصورة مباشرة على فريق العمل وعلى المشاركات على حد سواء، إمّا نتيجة القصف المستمر، أو بسبب العقلية الذكورية السائدة. وقد أشارت منظمة في لبنان إلى محدودية حركة وتنقل اللاجئات واللاجئين في لبنان بسبب العنصرية - من قبل السلطات الحكومية والسلطات المحلية على حد سواء - في فرض حظر تجول على اللاجئين خلال ساعات محددة.

- الشتات وصعوبة السفر والانتقال بين البلدان بسبب تعقيدات الحصول على تأشيرة سفر: أشارت منظمتان إلى صعوبات جمة تواجه أعضائهن للحصول على تأشيرة سفر، ما يخلق عائقاً أمامهنّ للاجتماع كون العضوات منتشرات في بلدان عدة.

- صعوبة تأمين وسائل النقل وعدم توفر المواصلات: يشكل ارتفاع أسعار الوقود وفرض الضرائب على المواصلات والسيارات من قبل قوى الأمر الواقع، تحدياً يضاف إلى جملة التحديات التي تعيق حرية التنقل والحركة لكل من فرق العمل والمشاركات. وقد أشارت المنظمات العاملة في محافظات إدلب - إما بشكل مباشر أو من خلال مكاتبها في تركيا - إلى محدودية الاستقطاب والحشد الشعبي نتيجة عدم توفر المواصلات، أو نتيجة عدم وجود وسائل نقل خاصة بالمنظمة. تعاني احدى المنظمات «من صعوبة تأمين النقل للمسافات البعيدة»، فيما تفتقر منظمة أخرى إلى «وسائل نقل خاصة بالمنظمة، وهذا يعيق الوصول للمستفيدات». وأرجعت إحدى المنظمات «محدودية التنقل إلى غياب الدعم المادي، فلا نستطيع التنقل بأريحية تامة إلا ضمن الاحتياجات الخاصة، ولا يتوفر لنا أي ضمانات اجتماعية».

ثالثاً: تحديات إضافية خاصة «بكوننا منظمات نسوية»

أشارت بعض المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية التي شاركت في سياق البحث إلى مجموعة خاصة من التحديات التي تواجههن كونهن منظمة نسوية أو نسائية. وتأتي أبرز هذه التحديات على الشكل التالي:

أ-جهد نسوي مضاعف لإحداث التغيير يقابله قلة ثقة مجتمعية:

أشارت بعض المنظمات إلى التحديات التي تواجهها من قبل المجتمعات المحلية ومؤسساتها، والتي تتمثل بردّات فعل فوقية من قبل المجتمع وأفراد المجتمعات المحلية والمؤسسات الرسمية وتعكس عدم ثقة بالقضايا المطروحة أو بقدرة المنظمات على التغيير المجتمعي، وذلك على الرغم من الجهود المضاعفة التي تبذلها هذه المنظمات لتحسين واقع ومكانة النساء في المجتمع إضافة للحرب المتحيزة ضد المرأة التي يقود إلى مهاجمة المنظمات، وقد وصل الأمر لحد تعرّض منظمة في تركيا لهجوم إلكتروني كونهن منظمة نسائية. وتعاني منظمة في إدلب من «عدم الإيمان بقدرتنا على التغيير الجذري لإطلاق النساء إلى الأمام». وتواجه منظمة أخرى تحدياً «كمنظمة نسائية، فالمجتمع لم يتقبل بعد أن تكون المرأة من صنّاع القرار وذات قدرة على استلام المراكز وإدارتها». منظمة في إدلب أضافت أنه «كون مجتمعنا ذكورياً، نواجه عدة تحديات، أولها قلة الثقة بأعمالنا، فنظرة المجتمع الدونية لعمل المرأة والتقليل من أهمية العمل الذي نقدمه يحول دون إعطاء المنظمة مكانة أو أهمية في المجتمع».

- **شح التمويل النسوي وصعوبة الوصول للموارد (التدريب والتمويل):**

أشارت المنظمات إلى تحدٍ مركب، يتمثل في أحد جوانبه بعدم إيلاء قضايا حقوق النساء والمساواة الجندرية أولوية ضمن السياسات التمويلية للمنظمات، ومحدودية الوصول للموارد من جانب آخر، لا سيما موارد التمويل المادي وموارد التدريب على القضايا، وأحياناً القيود المفروضة على السفر والتي تحول دون المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية. وذكرت منظمة في تركيا أنه «يوجد فارق كبير بين الدعم المقدم لمشاريع النساء والدعم الخاص بالإغاثة». بينما قالت منظمة في الأتارب إنه «كوننا منظمة نسائية، نواجه تحدياً متمثلاً في قلة التمويل وقلة التدريبات النوعية المتخصصة والتي عادة تكون خارج سوريا، وبالتالي لا يوجد إمكانية وصول لخارج سوريا بسبب عدم توافر جوازات سفر لجميع العاملات». من جهتها اشتكت منظمة في إدلب من «عدم القدرة على الدفع باتجاه أجندة عمل معينة، بالرغم من وجود أفكار خلاقة لكنّها لا تلقى القبول والاهتمام اللازم». وقالت منظمة أخرى أنها تعاني «من محدودية العمل والوصول للفئات المستهدفة بسبب غياب الدعم لتدريب الفريق كونه قائم على التطوع».

- **تعرّض الناشطات للمضايقات:**

أشارت بعض المنظمات إلى خوف الناشطات والعاملات في المنظمات من التعرض للتهديد أو المضايقة في بعض المناطق، لا سيما في إدلب وحلب. فقد ذكرت احدى المنظمات أنه «في معرة حرمة، الناشطات دائماً خائفات من التعرض لتهديد أو مضايقة، لذلك، ولأسباب لوجستية، يُفضل تحرك الشبان على الأرض». وأضافت منظمة أخرى «نحن مغضوب علينا من كافة الجهات كوننا نعمل في مجال العدالة الانتقالية، فنتعرض للإقصاء أو المنع ونعمل بشكل سري».

- **إقصاء بعض المنظمات النسوية من العمل المدني:**

أشارت بعض المنظمات إلى سعي بعض الشبكات أو المنظمات ولا سيما في إدلب والسويداء إلى إقصائهن كونهن منظمات نسوية أو عاملة على قضايا وحقوق النساء أو الجندر، أو نتيجةً للاصطفافات السياسية. وفي هذا السياق. وأشارت منظمتين في إدلب

إلى عدم تنسيق أو تواصل بعض المنظمات معهما، أو عدم دعوتهما للمشاركة في بعض الفعاليات، وحصر عمل تلك المنظمات مع المجالس المحلية على الرغم من عدم فعاليتها. فقالت احدى المنظمتين إن «بعض المنظمات لا تعمل مع جمعيات أو هيئات نسائية، والبعض الآخر لا تعمل الّا مع المجلس المحلي في حين أنّ عملنا يتم وفقاً للتقارير والاستبيانات وهو أكثر فعالية من عمل المجالس الذي تعمه الفوضى والروتين الممل».

أما المنظمة الأخرى فذكرت أن «المشاركات النسائية في الفعاليات الوطنية ليست مبنية على أسس الفعالية سواء على مستوى منظمتنا أو باقي المنظمات». أما في السويداء، فقد أشارت منظمة إلى محاولتها المستمرة للانضمام لبعض الشبكات الوطنية والإقليمية دون جدوى، كونها، أي هذه الشبكات، على حد تعبير المنظمة «محكومة بمصالح ضيقة وشركاء يتقاسمون الفساد والسلطة في المجتمع المدني وهم يبحثون عن ولاءات وليس شراكات، فمن خلال تجربتنا معهن/هم، يتقصدون إقصاء المنظمات ذات الهوية الجندرية في مناطقنا طالما ليست تابعة لهم، حيث تقوم تلك المنظمات والشبكات بدعم فرق مدنية دون هوية وغير عاملة على قضايا الجندر وتقدم لهم تسهيلات ودعم وترشح كوادرها لحضور مؤتمرات وورشات مختصة بالجندر والتمكين السياسي وتقوم بإقصاء المنظمات التي تمتلك هوية وبصمة جندرية».

ب-تحويل في الأجندة والطروحات النسوية أو تمييعها

سلّطت أربع منظمات الضوء على بعض التحديات ذات الطبيعة السياساتية التي من شأنها أن تؤثر على أجندة العمل النسوي السوري. وقد أشارت احدى هذه المنظمات في هذا الصدد إلى الخوف من تحويل كامل للقضايا وتضييق نطاقها من مطالبة بحقوق المواطنة والمساواة، إلى التركيز على المستوى الخدماتي، ونقل الجهود من الداخل السوري إلى خارجه بسبب النزاع السياسي والأمني الدائر. فبحسب هذه المنظمة «النزعات بحد ذاتها سواء داخل سوريا أو في بلدان اللجوء تشكل أكبر التحديات، حيث أثّرت في اختيار المواضيع، وتقلصت قضايا المواطنة والقيادة ليتم التركيز على تقديم الخدمات». وفي سياق مرتبط، أشارت منظمة أخرى إلى تحدٍ يتمثل بعدم إيلاء الناشطين/ات أهمية لقضايا النساء بسبب الحرب والنزاع، حيث يقال «صوت السلاح أقوى... هلق مش وقتكن».

ومن التحديات الأخرى، ما أشارت إليه احدى المنظمات من بقاء الواقع على حاله، وعدم حصول أي انتقال سياسي ما من شأنه أن يؤثر على رؤية وعمل المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية في المستقبل. «الهاجس الأكبر ألا يكون هناك انتقال سياسي وأن يبقى النظام قائم. وأن يبقى القمع والديكتاتورية قائماً وبالتالي لن نستطيع تطبيق أي مشروع داخل سوريا. فكيف سنعمل على قانون انتخابي حساس للجندر والانتخابات مزورة بحد ذاتها؟». ومن ضمن جملة التحديات السياساتية أيضاً ما سلّطت الضوء عليه منظمة أخرى، أن المساواة بين الجنسين ستكون المخرج (الطبيعي) للإنتقال السياسي «الكثير من الحركات السياسية وحتى المدنية تنظر إلى قضايا العدالة الجندرية على أنها ليست أولوية في المرحلة الراهنة، وأن الحل السياسي الشامل سيضمن حقوق الجميع، وهذا ما يُخيفنا في الدرجة الأولى، أي أن يتم تصفية القضية النسوية في زواريب السياسة والمصالح الذكورية - لذلك ينبغي أن تكون العدالة الجندرية ومراعاة الحساسية الجندرية حاضرة في كل الملفات المتعلقة بمصير ومستقبل السوريين والسوريات».

ج- مثابرة وصمود وإصرار: استراتيجيات التفافية لإعادة التأثير في موازين القوى

في مواجهة ومجابهة كل التحديات التي يرفضها السياق القانوني والمؤسساتي-الإداري والتمويلي والثقافي-الذكوري، والذي يهدد بشكل أو بآخر وجود واستقرار واستدامة المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية، أوجدت هذه المنظمات طرقاً وآليات لضمان وجودها واستدامتها، مجترحةً طرق عمل بديلة تتحايل على السائد وتعيد، إلى حد قليل، إعادة التأثير بموازين القوى. **وتتمثل أبرز هذه**

الآليات بما يلي:

- **الالتفاف على المنظومة السياسية-الأمنية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام:**

أشارت منظمة فضلت عدم ذكر اسمها إلى قيامها بتغيير الاستراتيجية الخاصة بالمنظمة للتعامل مع المعطيات الجديدة مع ما يفرضه النظام، ولحماية مكتسباتها وما أنجزت خلال سنوات، حيث تقول «قمنا كمنظمة بالحصول على ترخيص آخر مختصة بقضايا أخرى وباسم مغاير وأسماء جديدة لاحتضان عملنا وشرعنته وحمايته من الانتهاكات الحكومية. كما قامت المنظمة بوقف نشر الأخبار عن الأنشطة التي تقوم بتنفيذها، واقتصار الأمر على تقرير سنوي يوثق أعمال المنظمة، لنضمن عدم عرقلة مشاريعنا التي نقوم بتنفيذها من قبل أي جهة أمنية».

- **التشبيك وتوطيد العلاقات مع الحاضنة الاجتماعية والمجتمعية:**

لم يقف الاعتراف الرسمي من قبل المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية عائقاً أمام بعض المنظمات للحصول على شرعية في العمل، فقد لجأت بعض المنظمات إلى توطيد العلاقات مع بعض المنظمات ضمن إطار من التضامن النسوي لتقليص النفقات، بالإضافة إلى اكتساب شرعية مجتمعية من الحاضنة الشعبية.

قالت منظمة في القامشلي «نجد صعوبة كبيرة ولكننا نتوصل إلى حلول، مثل الوصول لأشخاص لها القدرة على الإقناع وعلى كسب ثقة المستفيدين». وأضافت منظمة أخرى «نقيم الأنشطة إما ضمن مقر الحركة أو بالتنسيق مع جهات أخرى مرخصة للأنشطة الخارجية لتقليص النفقات». من جهتها قالت منظمة في لبنان «نستفيد من عدة مراكز نسائية للأنشطة بسبب عدم وجود مكان مخصص مستقل». وذكرت منظمة أخرى عاملة في لبنان «أعتمد على النسيج السوري الذي يحيط ويثق بي كمديرة جمعية، فيقدم الصدقات والزكاة للمركز». من جهته قالت منظمة تطوعية «نعمل على التواصل مع المنظمات التي تهتم بأهداف فريقنا لإيصال صوت الفئة المستهدفة بعملنا ولم نتلقَ أي دعم حالياً». بينما قالت منظمة في القامشلي «لدينا حاضنة اجتماعية للمنظمة وعلاقات جيدة مع الهيئة الروحية». وأضافت إحدى المنظمات «قمنا بخلق توازناتنا وتفاهماتنا وعلاقاتنا في المنطقة للعمل ضمن هامش يتيح لنا ممارسة مشاريعنا والوصول للفئات المستهدفة بمنتهى الحرية».

وضمن جهودهن للحصول على هذه الحاضنة الشعبية والاجتماعية، تطبق المنظمات سياسات عدم إحداث الأذى، وذلك لضمان عدم إقصائهن من قبل المجتمعات المحلية. وإحدى المنظمات في محافظة إدلب قالت «نعمل بحرية تامة ضمن الأعراف والتقاليد المتعارف عليها ضمن مجتمعنا». وعبرت منظمة أخرى «لم نعاني من أي مضايقة كوننا نعمل ضمن العرف والتقاليد السائد في مجتمعنا». قالت منظمة تعمل في إدلب إن «توعية المجتمع بأهمية عمل النساء ولكن ضمن الحدود والأعراف المتعارف عليها في مجتمعنا فلا نقدم على شيء خارج نطاق التقاليد والأعراف الموجودة». بينما أضافت منظمة في تركيا أن الناجيات من التعنيف «يجدن صعوبةً في التعبير أو بناء الثقة، لذلك نلجأ إلى الدورات التدريبية والمجموعات العامة حتى نكسب ثقتهم ونستطيع مساعدتهم بشكل متخصص أكثر مع مراعاة الإجراءات العملانية».

- **التمويل الذاتي والاعتماد على الموارد الخاصة بالمنظمة وعلى التطوع:**

بسبب نقص التمويل وقلة فرصه، أشارت المنظمات إلى لجوئها إلى أيّ آليات أو استراتيجيات لتقليص النفقات كالعمل من المنازل، أو حشد التمويل الذاتي من العضوات والأعضاء، أو جمع التبرعات، أو الارتكاز على المتطوعات/ ين، والعمل ضمن أطر تشبيك وشراكات محلية. قالت منظمة في القامشلي «نواجه هذه التحديات بالإمكانيات والقدرات الموجودة وبالتمويل الذاتي من الأعضاء الدائمين». ومن القامشلي أيضاً قالت منظمة أخرى «نعمل في المنازل أو في منظمات مرخصة ونسعى إلى التشبيك

معهم». وتعتمد احدى التجمعات النسوية المشاركة على التمويل الذاتي، فيما تعمل منظمة أخرى في إدلب على «مواجهة هذه التحديات بجمع تبرعات من الأعضاء لتنفيذ الأنشطة». وكذلك يفعل مركز في كفرنبل «من خلال المساهمات والاشتراكات والتواصل مع المنظمات، فنحن نعمل بشكل تطوعي دون أيّ دعم مادي وفي حال احتجنا إلى الموارد نجمع تبرعات».

- **استهداف الممولين ذوي المرونة والرؤية المشتركة:**

أشارت بعض المنظمات إلى سعيها لاستهداف الجهات المولة التي تتمتع بشروط تمويلية مرنة، و/أو تمتلك رؤية نسوية مشتركة في حين تلجأ منظمات أخرى إلى الاستعانة بجمعية وسيطة لإدارة التمويل. فقد شرحت احدى المنظمات أنه «لم نقدّم على أيّ جهات أخرى لحشد التمويل سوى من المبادرة النسوية الأورومتوسطية، إلى حين يجهز الترخيص النظامي الخاص بنا، وبالطبع لا يوجد شروط أو إذعان أو فرض أو إملاء من قبل هذه الجهة». وذكرت منظمة أخرى أنه «عادةً كل ما نحصل عليه يكون عبر قناة وسيطة كمنظمة (إقليمية أو وطنية مرخصة في الخارج) تساهم في تأمين التمويل لنا وتقدم ضمانات للمانح». وبالنسبة لمنظمة مركزها في لبنان «نحن نعمل مع المول الذي تتطابق رؤيته مع رؤيتنا من دون أن يتدخل في طريقة عملنا».
إرادة داخلية لدى المنظمات لتطوير القدرات الذاتية: أشارت بعض المنظمات إلى سعيها لتطوير قدراتها الذاتية ومأسسة أطر تدخها، كخطوة من شأنها أن تساهم في الحصول على الدعم. وقد ذكرت منظمة في لبنان سعيها «إلى تطوير قسم المشاريع بحيث يكون جاهز لأي منحة وللحصول على الموافقة». وتقوم منظمة أخرى في تركيا «منذ حوالي العام بمأسسة الأطر الاستراتيجية السياساتية الخاصة بالمنظمة».

رابعاً: الفرص المتاحة

في مواجهة التحديات وطرق التصدي لها، تناولت المنظمات التي شاركت في الرصد بعض الأمور التي قد تشكل فرصاً يمكن البناء عليها في تعزيز قضايا الطرح النسوي في سوريا. ويمكن إجمال أبرزها بما يلي:

أ-ارتفاع أصوات النساء السوريات وتمكينهن وإيمانهن بحقوقهن:

أجمعت معظم المنظمات التي شاركت في سياق الرصد على أنّ التغيير في الأدوار الجندرية نتيجة الأزمة يشكل نقطة تحول في العمل على تمكين النساء ومناصرة قضاياهن في المرحلة الحالية والمقبلة. وقد أكدت منظمة أنه «قد يكون تغيير الأدوار الاجتماعية خلال الأزمة فرصة، وإن كان يحمل للنساء أعباءً جديدة بالإضافة للأعباء التي تحملها». وكررت منظمتان أن «تغير الأدوار الجندرية فرصة يجب البناء عليها»، وأضافت منظمة أخرى «أن التغير الإيجابي أننا نرى رغبة النساء بالمشاركة ووعي النساء بحقوقهن».

كما أشارت بعض المنظمات إلى أن الجهود الساعية إلى تمكين النساء حالياً من شأنها أن تثمر وعياً نسوياً بالحقوق وبأهمية التمكين، وإن كان ذلك تدريجياً، بالإضافة إلى ميل النساء، ربما ببطء أو على نحو تدريجي أيضاً، نحو رفض العنف الجندري. ترى احدى المنظمات أن «السوريات خرجن لسوق العمل نتيجة حاجة وليس عن قناعة، لكن حين عرفن أهمية التمكين، بات لديهن دور باتخاذ القرار». وتعتقد احدى المنظمات بوجود فرص في «إيمان النساء بحقوقهن وحضور الجلسات والنقاشات والمطالبة بعدة جلسات إضافية لإيصال صوتهن ومطالبهن لصناع القرار»، فيما ترى منظمة أخرى فرصاً في «المشاركة النسائية في كتابة الدستور، ووعي النساء التدريجي بحقوقهن».

ب-العمل التراكمي للمنظمات النسائية والنسوية وإصرار النساء على التغيير:

أشارت منظمة مشاركة في الرصد إلى لحظها بعض الفرص التي يمكن البناء عليها في مناطق وقرى إدلب مقارنة بالعقد الماضي، وهي تتمثل بالعمل النسائي والنسوي الميداني وبإصرار النساء على التغيير في الواقع الحالي والعقلية الذكورية. وتقول المنظمة «ما يدفعنا للاستمرار هو التغير الذي نراه، نحن نتكلم عن مناطق ريفية، والمجتمع محافظ، لكن النساء تقوى مجتمعياً يوم عن يوم، بالرغم من سلطة الأمر الواقع وتنظيم القاعدة، ورغم كل هذا الضغط، ثمة مجابهة نسبياً قوية، وقد خلقت بذوراً للتغيير».

ج-الاعتراف الدولي بنساء كردستان الغربية:

أشارت المنظمات من منطقة الحسكة إلى وجود فرص لهن كمنظمات عاملة نتيجة الاعتراف الدولي بنساء كردستان الغربية (روج آفا) وأيضاً الفرص التي قد تقدمها. أكدت احدى المنظمات أن «قوانين الادارة الذاتية المناصرة للنساء»، ومنظمة أخرى عاملة في الحسكة ذكرت أن «سياسة الادارة الذاتية في مناصرة للمرأة وتعمل من أجل تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز انفتاحها نوعاً ما مقارنة مع السنوات القليلة الماضية».

خامساً:احتياجات بناء القدرات المؤسساتية

- توحيد الجهود النسائية على المستوى الوطني وتعزيز أطر التشبيك، وإيجاد مساحات نسوية بين الناشطات في الداخل السوري وفي الدول خارج سوريا للخروج بصياغة موحدة لاستراتيجيات عمل نسوية
- تأمين التمويل والدعم النسوي طويل الأمد لضمان استقرار واستدامة عمل المنظمات النسوية والتي تقودها النساء وديمومة أطر تدخلها.

خلاصة:

تواجه المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية العاملة على قضايا تمكين النساء والمساواة والعدالة الجندرية و/ أو الانتقالية داخل سوريا وفي دول الجوار (تركيا ولبنان) جملة تحديات تهدد كيانها ووجودها واستدامتها، وتتضافر فيها كل من العوامل السياسية والعسكرية والقانونية والإدارية والثقافية (الأبوية-الذكورية) والتمويلية وجود واستدامة المنظمات.

وتواجه المنظمات العاملة في الداخل السوري تحديات إضافية تفرضها العوامل الأمنية (العسكرية والإدارية) تخلق تحديات جدية أمام عملها واستدامتها. ولعل شح التمويل من أبرز التحديات التي من شأنها أن تهدد عمل المنظمات واستدامتها.

وفي مجابهة هذه التحديات، تجترح المنظمات استراتيجيات عمل محلية وبموارد بسيطة وعفوية لإعادة فرض والسيطرة على توازنات القوى، ولضمان وجودها ضمن الخريطة العامة بكل إصرار ومثابرة وصمود.

ولعل التشبيك وخلق مساحة عمل نسوي تضامني بين المنظمات في الداخل والخارج مطلب أساسي لدى المنظمات، حيث يساهم ذلك في تعزيز الصمود وتقديم الدعم وحشد الموارد وتبادل الخبرات والتجارب.

القسم الثالث:

المناصرة والتشبيك في قضايا العدالة الانتقالية الحساسة جندرياً: الكفايات والتحديات والاحتياجات المؤسساتية

أ-ماذا نريد أن نغيّر؟ القضايا التي تعمل عليها المنظمات ومستويات عملها

في مواجهة الواقع والتحديات المفروضة على النساء (راجعي/راجع القسم الأول)، تنشط المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية المدنية التي شاركت في الرصد للاستجابة لهذه التحديات عبر تنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة تندرج ضمن القضايا التالية:

تعزيز المشاركة السياسية للنساء وتمكين النساء في مواقع صنع القرار وإقرار الكوتا النسائية

ولاً: المناصرة على مستويات صنع القرار (المحلي والدولي)

تعزيز مشاركة النساء في العملية السياسية وعملية الانتقال السياسي والمرافعة على المستويات الدولية:

- «تعزيز مشاركة النساء في العملية السياسية وتطبيق القرار ١٣٢٥»
- «تعزيز مشاركة النساء في مراكز صنع القرار، والمشاركة في مفاوضات السلام الجارية في سوريا من خلال اللجنة السورية»
- «دعم حق النساء بالترشح لمناصب عليا، والدعوى لشروط انتخابية عادلة»
- «المساهمة في إعداد تقرير الظل حول أشكال العنف والعدالة الانتقالية - التعويضات والأوراق وإثبات الملكية، مشاركة النساء على طاولة المفاوضات - حكومة ومجلس شعب وبلدية»

تعزيز مشاركة النساء السياسية في صنع القرار على المستويات المحلية:

- «استهداف السياق القانوني الحالي لإشراك النساء بمواقع صنع القرار، ولوضع سياسات تضمن مشاركة المرأة الفعالة»
- «تفعيل دور النساء بشكل حقيقي في مجلس الشورى والمجالس المحلية»
- «تحقيق كوتا نسائية في هيئة الحكم الانتقالي وكل اللجان أو الهيئات المنبثقة عنها»
- «تفعيل دخول النساء في المجالس المحلية في المنطقة رغم التحديات وتدخل الفصائل نوعا ما بعمل المجالس، والسماح لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة بالسياسة لتحديد مستقبل سوريا عن طريق التشبيك مع منظمات نسائية ووضع بيان وكسب التأييد من أجله»
- «تضمين مكتب للنساء في المجلس المحلي لضمان الدمات الحساسة للمسائل الجندرية من خلال النساء المعيلات واللواتي يذهبن للمجلس المحلي لاستلام السلل الغذائية ويشعرن بالخجل والارتباك للتواصل للمجلس المحلي كون أعضائه من الرجال فقط؛ كما حملنا رسالة من النساء الأرامل وأوصلناها للوجهاء الذين عقدوا اجتماع مع أعضاء المجلس المحلي وتم إقرار مكتب قانوني بإدارة امرأة»
- «تفعيل القوانين الداعمة للنساء وتحقيق الكوتا النسائية»
- «تعزيز تمثيل النساء في جميع المناصب ودعم الكوتا المؤقتة»

تمكين النساء عبر جلسات وورشات تدريب لتعزيز وصولهن لجملة المعارف والمهارات

- عقد جلسات تمكين وتدريب وحوارات مع النساء
- «حصول النساء على حقوقهن في العمل وتقلد المناصب المختلفة وإيصال أصواتهن ليصبحن فاعلات في مواقع صنع القرار»
- «تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار»
- «إشراك النساء بالإدارات والمجالس والهيئات، ونسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تدريب وتأهيل النساء»
- «تدريب النساء للوصول لمواقع صنع القرار»

- «دعم وتدريب النساء للمشاركة بمراكز صنع القرار»
- «تمكين سياسي واقتصادي وحشد مجتمعي»
- «إشراك النساء في سياق تعزيز السلام وصنع القرار عبر دورات تمكين وتدريب»

ثانياً: الإصلاح القانوني (قوانين الأحوال الشخصية وقانون الجنسية والزواج المبكر وقانون الجمعيات)

قانون العقوبات وإلغاء جرائم قتل النساء

- «إلغاء جرائم قتل النساء أو ما يُعرف بجرائم الشرف»
- «إصلاح قانون العقوبات فيما يختص بجرائم الشرف و تزويج المغتصبة»

قوانين الأحوال الشخصية

- «العمل على تعديل قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالنساء في سوريا»
- «الإرث – الحضانة – الطلاق التعسفي»
- «القوانين الخاصة بتسجيل الأطفال»
- «حق الحضانة»
- «تعديل ببعض بنود الأحوال الشخصية (السفر – الطلاق) وأن تتمتع المرة السورية بحق الحضانة وأن يكون هنالك قوانين تضمن حقها في الملكية»
- «كل القوانين والسياسات التمييزية سيما قانون الأحوال الشخصية»
- «قضايا الإرث والأحوال الشخصية»
- «قانون الأحوال الشخصية ومناهضة اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع»
- «إقرار قانون الزواج المدني»
- «حق الإرث للمرأة– المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل»

رفع سن الزواج

- «إقرار قانون لرفع سن الزواج»
- «مناهضة التزويج المبكر للفتيات وتنظيم حملات توعية حوله وحول الصحة الإنجابية»
- «سن قوانين حول الزواج المبكر وإلزامية التعليم وتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها كإكمال تعليمها واختيار الزوج والعمل وصنع القرارات»

قانون الجنسية

- «حق النساء بمنح جنسيتهن لأسرهن»
- قوانين الإدارة المحلية وقوانين الجمعيات
- «قانون الإدارة المحلية – قانون الجمعيات»
- «قانون تشكيل الجمعيات»

قوانين العمل

- «تنزيه قوانين العمل لا سيما إجازات الأمومة»

- «نعمل من خلال المناصرة ليكون هناك قانون عمل عادل يسمح للسوريين (ومن ضمنهم النساء) للعمل باختصاصاتهم في لبنان، ودعم قانون الإقامة، وهما قانونان مرتبطان ببعضهما»

ثالثاً: المساواة الجندرية ومناهضة العنف القائم على الجندر

التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتوعية بحقوق النساء لمواجهة العنف القائم على الجندر

- «تدريب النساء لتغيير وضع المرأة اجتماعياً وسياسياً وتطبيق العدالة الجندرية في كافة مجالات الحياة»
- «تمكين النساء وخاصة اقتصادياً، وتعزيز مشاركتهن على جميع الأصعدة في المجتمع»
- «عقد جلسات توعية لتغيير العقلية الذكورية، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتوعية المرأة بحقوقها»
- «تنفيذ ورشات تدريبية وحملات حشد ومناصرة وتوزيع منشورات حول حقوق النساء»
- «إجراء لقاءات مع النساء حول قضايا الصحة الإنجابية والجنسية والمشاركة السياسية والعنف القائم على الجندر والأدوار الجندرية وجرائم الإتجار بالنساء وزوجات المعتقلين والمخفيين قسراً وأثر الحصار على النساء اقتصادياً ونفسياً واجتماعياً»
- «تنفيذ جلسات نقاش ومنتديات حوارية والقيام بورشات تدريبية تخص العنف القائم على الجندر»
- «تنفيذ حملات توعية عن حقوق النساء لمواجهة العنف بكافة أشكاله»
- «جلسات توعية حول العنف الأسري والزواج المبكر والعنف الجنسي»
- «جلسات حول قضايا العنف ضد النساء»
- «نقوم بإجراء جلسات للنساء من مختلف الفئات ونطرح بعض الأسئلة عن مفهوم العدالة الانتقالية»
- «قبل سيطرة حكومة الإنقاذ كنا نقوم بحملات توعية نسائية نهدف من خلالها إلى تنوير النساء سياسياً واطلاعها على حقوقها وواجباتها»
- «حملات مناصرة على قضايا العنف القائم على الجندر والزوج المبكر والحرمان من التعليم»
- عمالة الأطفال
- «عمالة الأطفال، الزواج المبكر والقسري والعنف ضد المرأة»
- «التوعية بقضية عمالة الأطفال وتنفيذ أنشطة خلال حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة»
- التعليم
- «التوعية بحقوق النساء لا سيما التعليم»

رابعاً: الإصلاح الدستوري

جندرة الدستور

- «نطمح لوجود دستور يذكر بوضوح حقوق النساء ويضع قوانين وعقوبات لانتهاك حقوق النساء»
- «المشاركة بصياغة مبادئ الدستور التي تخص العدالة الجندرية والحقوق الأساسية في المجتمع وتأمين بيئة عمل مناسبة للدستور»
- «نعمل على قضية الجندر في الدستور»
- «نعمل على موضوع إصلاح الدستور السوري فيما يخص قضايا المرأة في الأحوال الشخصية من ميراث وحق بمنح الجنسية وحضانة وطلاق»

- «العمل على مبادئ مؤسسة لصياغة دستور جندري وإصدار وثائق عدة من مثل ١) الدستور من منظور جندري، و٢) الدستور بلغة جندرية»

خامساً: العدالة الانتقالية

تثقيف وحشد مجتمعي

- «نحن نعمل على تغيير الإطار المفاهيمي لدى الناس بنظرتها للعدالة الانتقالية، كما نحاول التأثير في تطبيق القرارات الأممية المعنية بالفترات الانتقالية ولضمان اشتمالها على العدالة الانتقالية، كوننا لا نستطيع أن نغير لا في القانون التركي ولا السوري»
- «طبقنا من خلال شبكة أنا هي في عامودا مبادرة لتطبيق قوانين المساواة بالإرث، ومن خلال شبكة أمان مبادرة لإطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين لدى الفصائل العسكرية»
- توثيق الانتهاكات
- «توثيق الانتهاكات المبنية على الجندر خلال أو بعد الافراج عن المعتقلات كي لا يتم تجاهل هذا الشق في برامج العدالة الانتقالية»
- «نحن نعمل على العدالة بمفهومها الأوسع مثل إجراء الاستبيانات أو تعديل أجزاء الدستور، وإجراء الأبحاث وإعداد تقارير قانونية»
- «نعمل على توثيق قصص حول طرح آليات العدالة الانتقالية وتضمين دور النساء بإظهار الحقيقة»
- رصد احتياجات الضحايا وتقديم الخدمات
- «لا نعمل على السياسات والقوانين، لكن نعمل على أن تحظى المرأة بكرامتها، وتحسين اتجاهات المجتمع بالتعامل مع الناجيات من الاغتصاب أو الاعتقال بشكل عام، كما يهمنا العمل على تمكين النساء ليعشن دورهنّ بفاعلية بالمجتمع بشكل عام»
- «ننفذ جلسات نقاش مع النساء - جلسات حوارية ومن ثم ورش عمل تدريب لإصدار وثيقة محلية حول مشاركة النساء في برامج العدالة الانتقالية - ولإظهار الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر والتعويض للضحايا»
- «العمل مع النساء في ظل النزاع وغياب المعيل، وتقديم الدعم لحماية النساء ودعم استقلاليتهن»
- «تقديم الدعم النفسي للمعتقلين والمعتقلات، وتوثيق الأضرار»
- «نقوم برصد آراء النساء وتصوراتهم في مراحل الانتقالية واحتمال تطويرها في المرحلة القادمة»
- «نحن نسعى لإعطاء النساء الحق بتسجيل اطفالهن بسهولة دون معوقات في حال غياب الزوج وإعطاء المرأة الجنسية لطفلها كما الحق بالحصول على الأوراق الثبوتية من تسجيل عقارات أو أوراق زواج وغير ذلك، وذلك ضمن جلسات نقاش مركزة مع نساء قانونيات يعملن خارج سوريا»

التنسيق والمشاورات وإنتاج المعرفة النسوية

- «لا يمكن الحديث عن العدالة الانتقالية في ظل بقاء النظام السوري، فعملنا هو بناء أرضية معرفية ومشاورات بين المنظمات العاملة على مواضيع العدالة الانتقالية لإنتاج أوراق معرفية»
- «تضمين آليات العدالة الانتقالية بالعملية السياسية وخلق آليات دولية مساهمة بتحقيق العدالة الانتقالية في سوريا»
- «قمنا بإرسال رسالة مفتوحة لمثلة المندوب السامي للأمم المتحدة للعنف الجنسي بعد التقرير الهزيل الذي صدر عن المعتقلات، بالإضافة إلى لحملة حماية نساء داريا وإدخال المساعدات»

ب-برامج المناصرة فيما يخص العدالة الجندرية و/أو الانتقالية الحساسة للجندرة:

الكفايات والتحديات والاحتياجات المؤسساتية

قدرات وكفايات المنظمات حول المناصرة (نقاط القوة)

لدى السؤال عن نقاط القوة لديهن في جهود المناصرة وتقاطعها مع القضايا التي تعمل عليها، سلّطت معظم المنظمات الضوء في إجابتها على الحشد المجتمعي أو التشبيك. لكن من خلال إجابات المنظمات في مواقع مختلفة من الاستبيان، وفي تنفيذها للبرامج والمشاريع ضمن القضايا الواردة التي تعمل عليها، تبين أنّ المنظمات توظف عدداً من الأدوات (والتي قد تندرج ضمن نطاق المناصرة) بشكل عفوي لضمان فعالية برامجها وأنشطتها. قد يتبين من خلال التحليل أدناه أنّ بعض المنظمات تمتلك خبرات وسيطرة على أدوات دون أخرى توظفها خلال عملها، وعليه قد تظهر الحاجة إلى مأسسة واستخدام جميع هذه الأدوات في سياق عمل المنظمات لتحقيق رسالتها وغايتها.فيما يلي توضيح لأدوات وآليات المناصرة وأمثلة عن عمل المنظمات:

١-رصد وتحليل أصحاب/صاحبات القرار والجهات المؤثرة والتشبيك معها أو التأثير بها لمناصرة القضية

تبين من خلال إجابات معظم المنظمات ، أنّ عدداً غير قليل من المنظمات قام برصد أبرز الفئات ذات التأثير على القضايا التي يعملون عليها ووظفوا خبرات وجهود لاستهدافهم في هذا السياق . وإن اقتصر الأمر على المستوى المحلي ، إلا أنّ المنظمات تقوم برصد وتحليل وإشراك لبعض أصحاب/ صاحبات القرار أو الجهات المؤثرة في القضايا التي تعمل عليها .

المستوى المحلي:

- المجالس والسلطات المحلية (١٧ منظمة)
- منظمات المجتمع المدني ذات الرؤية المشتركة (٥ منظمات) وأحزاب سياسية (حزب واحد)
- النساء الفاعلات في العمل المدني و/ أو الشأن السياسي والممثلات للمجالس المحلية (٦ منظمات) .
- مجلس المرأة السورية (منظمة واحدة)
- قادة المجتمع وشخصيات فعالة في المجتمع المحلي والتجار ورجال الدين والشرطة الحرة وأصحاب السلطة في العائلات (١١ منظمة)
- الجهات القانونية ، المحاكم والقضاة (منظمتين)

على المستوى الوطني والدولي:

- هيئة التفاوض العليا والنساء الناشطات ضمنها (٣ منظمات)
- جهات سياسية في سوريا (الحكومة وقوى المعارضة السياسية) (منظمة واحدة)
- الجهات الدولية والأمم المتحدة (٦ منظمات)
- القضاء الدولي ومنصات العدالة الانتقالية (منظمة واحدة)

٢-حشد مجتمعي وشعبي للنساء

تمتلك معظم المنظمات ، إن لم تكن جميعها ، مهارات تواصل وتشبيك وشبكة معارف وانتشار جغرافي واسع وسمعة طيبة وثقة مجتمعية

وكوادر نسائية يمكنها من الوصول إلى الفئات المستهدفة وبناء الثقة معها

٣-التعاون والتشبيك لإدارة أو المشاركة في الحملات حول العدالة الانتقالية

أشارت بعض المنظمات إلى قيامها بإدارة بعض الحملات أو مشاركتها مع منظمات وشبكات أخرى في سياق حملاتها حول قضايا العدالة الانتقالية ضمن سياق التشبيك والتحالفات (اللائحة تقدم نموذجاً، وليست قائمة شاملة بكل أطر الحملات)

التهجير القسري وعودة اللاجئات/ين والنازحات/ين

«إننا موجودون في تحالف المناصرة وهو يضم عشرين منظمة، ونعمل سوية على موضوع التهجير القسري وعودة اللاجئين»
إعداد العائدين والمهجرين والتوجه إلى السفارات والمنظمات السورية، وتم نشر ما يخصّ قضية العودة الآمنة والطوعية إلى منطقة الزبداني

تحييد المدنيات/ين والتنديد بالعنف ضدهم

- «سبق لنا أن اشتركنا في حملة مناصرة مع عدة منظمات وأصدرنا بيان يقتضي بتحييد المدنيين عن الاقتتال الفصائلي وعدم التعرض لسير عمل المنظمات الإنسانية»

قضية المعتقلين وخاصة الإناث

- «شاركنا في حملات مناصرة حول قضية المعتقلات»
- «نعم، نشارك في حملات المناصرة، وكذلك في عمل استبيانات لمشاريع عدة ونجمع التواقيع من أجل المطالبة بالإفراج عن المعتقلات»
- «قمنا بتنظيم وقفات تضامنية في الذكريات السنوية ليوم المرأة العالمي»
- «شاركنا في حملة الحرية للمعتقلات من خلال المشاركة بالمظاهرة التي تم الدعوة إليها في مدينة إعزاز»
- «عملنا مع عائلين المغيبين عبر حملات توعية»

التأثير في المحافل الدولية حول حقوق النساء السوريات

- «نتمتع بخبرات، ونجحنا في التأثير بصناع القرار خلال جلسات حوار قبل جنيف وبروكسيل، ونقوم بذلك بشكل تشاركي»

قضايا حقوق النساء والعنف ضد النساء

- «لدينا خبرة وتخصص في موضوع العمل مع الناجيات من العنف على مستويات جهود المناصرة»
- «قمنا بجهود مناصرة عن طريق التشارك مع التجمعات المدنية والموجودة في البلدة والمجالس المحلية، وطالبنا بإقامة
- ندوات ودورات تدريبية ومهنية وحرفية لتمكين النساء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية»
- «نعمل على الحشد والتشبيك بين كافة فئات المجتمع والحشد والمناصرة لقضايا النساء للوصول الي صيغة مفهومة وواضحة حول قضايا التعامل مع النساء. لدينا خبرات داخلية، وإن دعا الأمر نقوم باستقطاب خبرات خارجية»
- «نعمل على قضايا الحشد والمناصرة من أجل تحقيق مكاسب للنساء ولفت انتباه الجميع إلى ذلك بما فيها المجالس المحلية

والجهات المختصة ورجال الدين ، فعلى سبيل المثال ، قمنا بالحشد والمناصرة من أجل رفض الزواج المبكر والقسري»

- «نعمل مع بعض منظمات المجتمع المدني في المنطقة والتي تعمل على التنسيق على مواضيع تخص المرأة»
- «نشبّك مع جمعيات ومنظمات للتنمية لتقوية مفهوم العمل المدني والجماعي وتنسيق الجهود»

٤-إنتاج المعرفة والأبحاث والدراسات الداعمة لجهود المناصرة

أشارت أقل من نصف المنظمات بقليل إلى حرصها على إجراء دراسات أو إحصاءات أو استبيانات أو استطلاعات رأي قبل مباشرة العمل أو المناصرة على القضية التي تعمل عليها وذلك لرفد أي جهود مناصرة بواقع الحال ونقل أصوات وتجارب النساء والفئات المتأثرة في هذه الجهود، ولعلّ أبرزها:

- دراسة إحصائية في محافظة إدلب حول قريبات الرجال المعتقلين
- دراسة إحصائية حول النساء المهجّرات في الداخل السوري
- دراسة إجرائية حول عمالة الأطفال «قبل البدء بحملة عمالة الأطفال قمنا بزيارة المدارس وأخذ معلومات مفصّلة عن الأطفال المتسربين وبعدها قمنا بزيارات منزلية لمعرفة ظروف هؤلاء الاطفال وتبين لنا بأنهم يعملون في أعمال مجهدة ، وفي أحد شُعَب الصف الرابع الابتدائي في مدرسة ابن حيان يوجد ثمانية أطفال يعملون بأعمال مجهدة بعد الدوام للمساهمة في إعالة عائلاتهم ، من هنا انطلقنا بحملة مناصرة للحد من مشكلة عمالة الأطفال»
- جمع بيانات حول التعليم «قمنا بجمع بيانات عن قطاع المعلمات/ ـين قبل القيام بحملة وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والاستبيانات الورقية والإلكترونية والندوات والمحاضرات » ؛ «قمنا برصد عدد النساء اللواتي حصلن على شهادات عالية مقارنة بنظرائهن من الذكور»
- دراسة إجرائية حول تحديات الدمج المجتمعي للنساء الخارجات من الاعتقال : «قمنا بإجراء بحث حول مشاكل الاندماج للنساء حين يخرجن من الاعتقال ، لرصد أبرز الاحتياجات»
- إحصاء حول النساء المعنفات وحالات العنف وحالات القتل وحالات الطلاق وحالات تعدد الزوجات
- مسح النساء ذوات الاحتياجات الخاصة أو الصعوبات (منظمة جيان)
- رصد لأبرز القوانين التمييزية بحق النساء
- توثيق الانتهاكات الجندرية
- إعداد أوراق سياساتية حول التهجير القسري وعودة اللاجئين وحماية اللاجئين
- جمع شهادات ؛ كتابة أوراق تقدير موقف
- أوراق بحثية بسيطة حول تغيّر الأدوار الجندرية للنازحات نتيجة الصراع وتجربة النزوح وأثر العادات والتقاليد على اندماج النازحين
- أبحاث وكتيبات عن قوانين الإدارة المحلية
- نشرات دورية وأبحاث حول إدماج الجندر في السياسات
- جمع شهادات ضمن مبادرة «التاريخ الشفوي النسوي»
- جمع التاريخ الشفوي حول الاعتقال والتهجير والحرمان من التعلم وأثر الحصار والاستغلال والانتهاكات ، ونشر تقرير حول العودة الآمنة الطوعية

التحديات التي تواجهها المنظمات في تنفيذ أهداف وبرامج المناصرة واستدامتها

تواجه المنظمات بعض التحديات في تحقيق فعالية أو استدامة جهودها في المناصرة، وتتمثل أبرز التحديات بما يلي:

غياب الإرادة السياسية وعدم جدية صناع القرار

واجهت المنظمات، لا سيما تلك العاملة في الداخل السوري، بعض التحديات خلال عملها في جهود التشبيك أو أقله التنسيق مع بعض الجهات الفاعلة و/ أو المؤثرة، ولعل أبرزها سيطرة الطابع الأمني في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، أو عدم لمس جدية من قبل هذه الأطراف وأحياناً عدم وجود إرادة سياسية لتكريس حقوق النساء وتعزيز مكانتهن وحقوقهن (في المناطق الخاضعة لحكومة الإنقاذ أو الإدارة الذاتية). منظمتان اشتكت من «عدم وجود دولة بالمعنى السياسي وإنما وجود نظام أمني وطبيعة ذهنية للنظام الحاكم». كما اشتكى مجلس المرأة السورية من «عدم تقبل الحكومة السورية للأنشطة المدنية الخاصة بالمرأة»، منظمة بسمة أمل من «عدم جدية هذه الأطراف في مشاركة النساء». أما منظمة أخرى فارتأت أنه «لا يمكن الوصول لصناع القرار لأنّه أمر غير فعال، وبعض صناع القرار غير فاعلين في هذا المجال والبعض الآخر لا يقبل». وترى منظمة أخرى «التحديات تتمثل في ضعف الاهتمام بشأن النساء وضعف معرفة النساء ذاتهن لحقوقهن وواجباتهن». وأشارت احدى المنظمات إلى أنه «بعد سيطرة حكومة الإنقاذ أصبح الأمر صعباً نوعاً ما كون هذه الحكومة لا ترغب بإشراك النساء في المجال السياسي». وبحسب منظمة أخرى فإن «الفئات الحاكمة تريد الحفاظ على المناصب، فقد نطالب بشيء يتعارض مع مصلحة أصحاب الكراسي لكنه يصبّ في مصلحة البلد».

الأثر غير الملموس والمباشر لجهود المناصرة

أشارت بعض المنظمات إلى أن عدم معرفة الناس والفئات المستفيدة بأهمية عمل المناصرة وربما حاجة بعض فئات المجتمع إلى حصد آثار مباشرة من العمل المدني، من شأنه أن يقلل من الثقة المجتمعية بها. «جهل الناس بأهمية عمل المناصرة، وعدم الثقة بالنتائج المترتبة على حملات المناصرة تؤدي إلى ضعف حملات المناصرة وعدم الإتيان بالثمار المطلوبة» بحسب احدى المنظمات. ذكرت منظمة أخرى «مشاكل تتعلق بكون جهود المناصرة ليست مطروحة بشكل جيد أو شكل كافٍ اليوم للوصول إلى الحقوق». وأشارت منظمة في حلب إلى «صعوبة تقبل طرق ملموسة بشكل أقل للعمل للمجتمع الذي اعتاد الحصول على المعونات الإغاثية، فلا يجد حماسة للمشاركة في أنشطة الحشد والتوعية، هذا بالإضافة إلى أنّها تتطلب نفسًا طويلاً كونها تسعى إلى تغيير الأفكار والعادات». كما أشارت منظمات أخرى إلى ضعف ثقة الناجيات من العنف بعمل المنظمات بسبب استراتيجيات مشابهة: «دائماً هناك توثيق أو تدريب».

صعوبة الحشد المجتمعي بسبب الفكر الذكوري وعدم الاستقرار الأمني والسياسي

أشارت بعض المنظمات، لا سيما في إدلب وحلب، إلى أنّ من شأن القيود على حرية التنقل والحركة أو انتشار التسلح أن يقلل من آثار جهود المناصرة بسبب صعوبة الوصول لتنفيذ أنشطة الحشد المجتمعي. وبحسب احدى المنظمات ر فإن «العائق الذي يقف في وجهنا هو تعذر الوصول إلى المناطق والحشد، فكما تعلمون كلما كانت حملات المناصرة تخدم أكبر عدد ممكن كلما حصلنا على نتائج إيجابية». من جهتها قالت منظمة أخرى «تواجهنا تحديات في إمكانية الوصول إليهم لا سيما من خلال وسائل النقل أو الحاجة للسفر». واشتكت منظمة من «غياب الاستقرار في المنطقة بشكل عام». وارتباطاً بذلك، تأتي الثقافة الذكورية كعامل إضافي يحدّ من قدرة المنظمات على تفعيل جهودها في إطار المناصرة. فبحسب منظمة في إدلب فإن «سبب ضعف الكوتا النسائية هو اعتبار المرأة في المستوى الثاني لأماكن صنع القرار». وأشارت منظمة أخرى إلى أن «أفكار المجتمع الذكورية تبقى من أبرز التحديات». فـ«الذهنية الذكورية» كما تضيف إحدى المنظمات «تتسبب بتقوقع النساء في المنازل» وإلى هذه الذهنية تضيف منظمة أخرى «العادات والتقاليد والعقلية الذكورية- الأبوية».

محدودية الوصول لموارد مادية وغير مادية (بشرية وسياسية واجتماعية)

أشارت معظم المنظمات إلى أنّ محدودية الموارد الملموسة وغير الملموسة تشكل عائقاً، ليس أمام تنفيذ برامج المناصرة فحسب، وإنما

لاستدامة عمل المنظمة بشكل عام. أو ما تشرحه منظمة عاملة في تركيا بالقول «عدم القدرة على التفرغ وعدم وجود تمويل، فنحن متطوعون، ولا يوجد تفرغ ولا تدريبات ولا موارد مالية». واشتكت منظمة أخرى في حلب من «ضعف الوصول للمنصات الدولية حيث تقف السياسات الدولية كعائق بالإضافة إلى صعوبة التنقل والحاجة إلى تأشيرة سفر».

ج-التشبيك: أهمية التشبيك وأبرز أوجه القصور والتحديات

فرص وتحديات التشبيك والشبكات بالنسبة للمنظمات

الفرص التي تقدمها الشبكات

- تشارك المعارف وتبادل الرؤى والخبرات فيما يخص حقوق النساء
- تشكيل قوة ضغط فعالة على أصحاب القرار
- تنسيق وتضافر الجهود وتكثيفها وزيادة الفعالية والأثر لاسيما في قضايا الإغاثة أو المناصرة، ورصد الانتهاكات وإنتاج الأبحاث والتقارير
- ترسيخ أسس العمل النسوي وتشكيل كيانات نسوية للنهوض بأوضاع النساء وتعزيز حقوقهن
- التشبيك أساسي لتوثيق الانتهاكات فيما يخص العدالة الانتقالية «تعتبر أساسية في ظل التعتيم الدولي المستمر عن الجرائم الوحشية بحق المواطنين فهي من تجمع الحقائق وترفع الدعاوى القضائية بحق المجرمين كي لا يفلتوا من العقاب. أيضا عملها مهم في رصد وإحصاء المتضررين من الحرب وإحصاء المعتقلين والمغيبين في السجون والانتهاكات التي تعرضت لها النساء والأطفال والمعتقلين». «تأتي أهمية هذه الشبكات من أنّ جزءاً من عملنا يرصد الانتهاكات ووجود هذه الشبكات يساهم بجمع هذه الانتهاكات والعمل تجاهها بشكل منظم»

التحديات وأوجه القصور الذي تعاني منه الشبكات

- تدني ثقافة العمل التشاركي
- صعوبة التواصل واقتصاره على وسائل التواصل الاجتماعي بين الأعضاء المنتشرين
- عدم القدرة على الإفصاح عن عضوية المنظمات في الشبكات بسبب سيطرة الفصائل المعارضة على العمل المدني
- اعتمادها في الغالب على العلاقات الشخصية، وأحياناً القيام بجهود متطابقة بسبب غياب التنسيق بين مختلف الجهات
- عدم التمثيل الحقيقي للنساء على الأرض
- فعالية الشبكات (بسبب الجمود أو البيروقراطية)
- إقصاء بعض المنظمات كونها غير نسائية/ نسوية

الاحتياجات المؤسساتية في مجال المناصرة على قضايا العدالة الانتقالية

١-مفهوم وآليات العدالة الانتقالية

- تدريب حول مفاهيم وآليات وأدوات العدالة الانتقالية (٢١ منظمة)
- تدريبات حول المواطنة والسلم الأهلي (منظمة واحدة)
- تدريبات خاصة بجندرة الدستور والمفاوضات والتدريبات الحقوقية (منظمة واحدة)
- تدريبات على مبدأ فصل السلطات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام (منظمة واحدة)
- رزم تدريبية حول كافة القضايا الحقوقية الخاصة بالنساء (٥ منظمات)
- آليات مناصرة متخصصة بالعدالة الانتقالية (مثلاً مناصرة خاصة لمجلس حقوق الإنسان) (منظمة واحدة) أو الدعم الحقوقي المتخصص - ما هي الأطر التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة للناجيات؟ (منظمة واحدة)
- الحاجة إلى مأسسة قدرات المنظمات لوقع الاعتماد على الخبراء الأجانب (٩ منظمات)
- تدريب على انتهاكات حقوق الانسان ضد النساء (منظمتين)

٢-التشبيك

- الحاجة إلى تشبيك الجهود بين الداخل والخارج السوري (منظمتين)
- الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتوسيع شبكة العلاقات بين منظمات المجتمع المدني ذات الصلة والانضمام إلى شبكات نسائية حقوقية على المستويات المحلية والدولية (٧ منظمات)

٣-تحديد ورصد صناع القرار على المستويات الدولية وبناء التحالفات

- الحاجة إلى تعزيز القدرة على تحديد خريطة لصناع القرار والجهات المؤثرة وتحديد منصات المجتمع الدولي لا سيما في موضوع العدالة الانتقالية (١٧ منظمة)
- امتلاك الخبرات في كيفية استهداف والتأثير بصناع القرار (منظمتين)
- الحاجة إلى خبرات تقنية في مجال بناء التحالفات (١٢ منظمة)

٤-التدريب على المناصرة وإدارة الحملات الحساسة جندرياً

- الحاجة إلى تعزيز قدرات المنظمة فيما يخص آليات وأدوات المناصرة لوقف الاستعانة بالخبراء والخبيرات (١٨ منظمة)

٥-تعزيز قدرات المنظمات فيما يخص إدارة الحملات (٤ منظمات)

- تعزيز قدرات المنظمات فيما يخص تطبيق آليات المناصرة الحساسة جندرياً والتي تخفف من الممانعة المجتمعية بسبب العادات والتقاليد (٩ منظمات)
-

٦-الدعم المادي

تعزيز قدرة المنظمات على الوصول للجهات المانحة النسوية والتي تتمتع بمرونة وبتمويل مستدام وطويل الأمد (جميع المنظمات)

٧-التحليل الجندري لأثر النزاع

احتياج معرفي ومهاراتي في هذا المجال (٢٨ منظمة)

٨-مهارات التواصل والتفاوض

- مهارات التواصل لكيفية التأثير بالنساء وصنَّاع القرار (٣ منظمات)

٩-مهارات التواصل والتفاوض

- مهارات التواصل لكيفية التأثير بالنساء وصنَّاع القرار (٣ منظمات)

١٠-احتياجات مؤسساتية أخرى

- إدارة المشاريع والمراقبة والتقييم (منظمتين)
- أدوات حول الحوار وبناء السلام (منظمتين)

القسم الرابع:

إدماج الجندر في أطر تدخل المنظمات حول قضايا العدالة الانتقالية

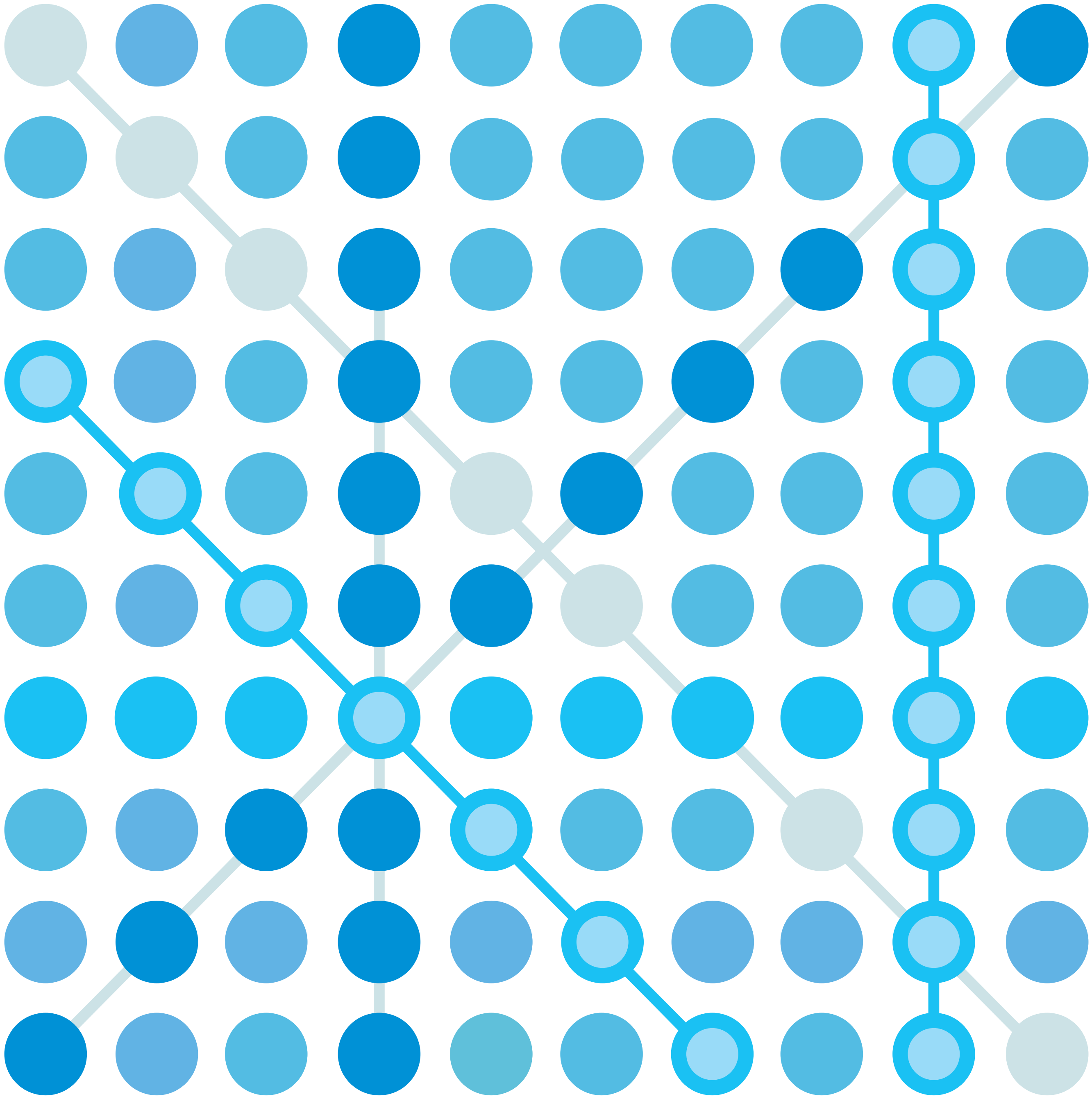

كيف تلحظ المنظمات بعد الجندر في البرامج والمشاريع والأنشطة

حين سُئلت المنظمات عن كيفية قيامها بإدماج الجندر في سياق عمل المنظمة، تراوحت الإجابات بين تلك التي تقوم بجهود لضمان الحساسية الجندرية الكاملة للمشروع، أو المنظمات التي تطبق مقاربة التحويل الجندري. معظم المنظمات كانت إجاباتها عامة، المنظمة التي ذكرت أن «عملنا من صلب قضايا الجندر ونعمل ونكثف الجهود للوصول لأهدافنا ضمن هذا السياق».

ولكن، خلال سياق المقابلات مع المنظمات، تبين أنّ عدداً كبيراً من المنظمات المشاركات في سياق البحث، إن لم يكن معظمها، يقمن بتطبيق آليات إدماج الجندر في سياق عملهن بعفوية وبحساسية نسوية عالية، وذلك لتنوع تجارب وخبرات الفئات المستهدفة.وقد قاد جمع معلومات التحليل الجندري (كما ذكر في القسم السابق) المنظمات إلى برمجة حساسة للجندر انعكست في الإجراءات التالية:

١. تجميع وطلب أبحاث مستهدفة . (كما ورد في القسم السابق من التقرير)

٢. مواجهة التحديات العملانية . والتي تشمل الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص . فقالت احدى المنظمات أن «الأنشطة المتعلقة بالجندر تقدمها أعضاء المؤسسة بكل مكتب بشكل مجاني تطوعي ، حيث تحضر للجلسات وتحشد لنشر الوعي حول فكرة معينة» . ومنظمة أخرى قالت أن «استهداف النساء بشكل مباشر والعمل على تمكينهن» يشكل جزءاً أساسياً من عملها . من جهتها قالت منظمة أخرى في ادلب «نحن نعمل على ذلك من خلال جلسات حوارية توعوية وزيارات ميدانية لأنه من أهم أهداف منظمتنا وتحقيق رسالتنا» .

٣. إجراء تقييم احتياجات جندرية لرصد احتياجات وأولويات النساء . قالت احدى المنظمات «نقوم بإدماج الجندر بشكل أساسي في جميع البرامج عبر الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالنساء» .

٤. استهداف محدد لمبادرات إبداعية واستراتيجية . وذلك عن طريق مراعاة القيود على النساء في الحركة والتنقل , مراعاة الأدوار الجندرية وأوقات توفّر النساء خلال تنفيذ الأنشطة , لحظ دينامية القوى غير المتكافئة بين النساء والرجال في الحيز الخاص وتنفيذ الأنشطة بشكل لا يعرّض النساء لمزيد من الأذى , و تصميم تدخلات مناسبة للسياق مع مراعاة العادات والتقاليد السائدة ومحاولة التأثير بها بشكل غير مباشر وبمقاربة غير تصادمية فقد قالت إحدى المنظمات «نحن نعمل مع رجال المجتمعات المحلية حتى لو كان ذلك صعباً» .

٥. معالجة العوائق الأيديولوجية, حيث يتم ذلك عن طريق الحصول على الدعم والتقبّل من قبل المجتمعات المحلية , ضمان الوصول للفئات النسائية الأكثر هشاشة أو غير المرئيات بالنسبة للمجتمع مع ضمان السرية والخصوصية للنساء المشاركات حيث قالت إحدى المنظمات إنها تعمل «على تغيير الواقع الاجتماعي» ، وأضاف منظمة أخرى أنها ملتزمة بـ«تقديم كل الأعمال التي نرى أنّ النساء بحاجة إليها في ظل غياب تام للمؤسسات الرسمية التي تقوم بهذا الدور» .

٦. بناء قدرات المشاركات / ين والموظفات/ ين لإدماج الجندر في عملها . حيث نوهت المنظمات أنه يتم شمل جميع فئات النساء في أطر التدخل ومراعاة التنوع في تجاربهن و إشراك جميع فئات المجتمع لتعزيز سُبل الإحالة . قالت إحدى المنظمات «تشرك النساء في كل شيء ، ويتم ذلك من خلال التدريبات والورشات» . قالت منظمة أخرى في تركيا «نهتم بإدماج الجندر من خلال سياستنا وبرامجنا ، فمثلاً كانت لدينا موظفة لم تكمل تعليمها قمنا بتوفير فرصة تعليم لها واستكمال تحصيلها العلمي وهي لا تزال ضمن الفريق» .

٧. ضمان المحاسبة عبر تقييم رضا المستفيدات والأخذ بتوصياتهن لتصميم مشاريع مستقبلية عن طريق تقييم رضا المستفيدات عن الأنشطة وإشراك النساء في تحديد أطر التدخل وقياس الأثر, تطوير أطر تدخل بناءً على توصيات المستفيدات . بحسب منظمتين مركزهما لبنان «أحياناً نقوم بتعديل الأنشطة في منتصف المشروع بناءً على الملاحظات» وشرحت منظمة أخرى «بعد انطلاقنا بدورات خياطة ونسيج ، طالبت النساء بدورة تمريض كونهن بحاجة ماسة لتعلّم الإسعافات الأولية لأننا في حالة حرب ، تواصلنا مع عدة جهات لفترة طويلة دون تلقي أيّ رد أو تمويلمن أيّ جهة ، فقمنا بجمع تبرعات من الكادر لشراء المعدات اللازمة لدورة التمريض وطلبنا من الدكتور المسؤول في مستشفىً قريب برفدنا بممرضة ماهرة ، ونفذنا الدورة بدون أيّ دعم خارجي»

تحديات إدماج الجندر في المشاريع والبرامج

اتفقت المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية المشاركة بالإجماع على مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تواجه إدماج الجندر في المشاريع والبرامج. هذه الصعوبات والتحديات هي كما يلي :

١. الممانعة المجتمعية من قبل الرجال والمجتمع المحلي لقضايا المساواة الجندرية أو مفاهيم الجندر أو تمكين النساء

٢. عدم وجود تمويل أو عدم توفر المعارف والمهارات التقنية حول إدماج الجندر

٣. صعوبة استقطاب الشبان والرجال بسبب عملهم أو مواقفهم الذكورية أو الرافضة لحقوق النساء والمساواة الجندرية أحياناً

٤. تفضيل الاحتياجات الجندرية العملانية على الاحتياجات الجندرية الاستراتيجية كحاجة النساء بشكل أساسي للإغاثة والمؤن ، مما يجعل العمل على سياق تمكين النساء في ظل الأوضاع المعيشية مليئاً بالتحديات

٥. ضعف ثقة بعض المشاركات من المجتمعات المحلية بعمل المنظمات بسبب تجاربها غير الجيدة معها

٦. تطبيع بعض النساء مع العنف

احتياجات المنظمات

إن أهم الاحتياجات المؤسسية المتعلقة بإدماج الجندر , كما تم تحديدها من قبل المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية المشاركة في البحث هي كما يلي :

مأسسة آليات إدماج الجندر على مستوى البرامج

بحسب احدى المنظمات «ليس لدينا حالياً استراتيجية لإدماج الجندر بشكل مباشر ، وإنما نقوم باستهداف هذه النساء للمشاركة

والانخراط بالنشاطات الاجتماعية التي قد تخفف بشكل غير مباشر من العنف الذي تتعرض له، وبالنسبة للنساء اللاتي ليس لديهن صوت من خلال تأمين فرص عمل وفرص للتمكين». أما منظمة أخرى فقالت «لا نمتلك هذه الميزات بسبب الحاجة إلى التمويل ولا يوجد دعم». ومنظمة أخرى في محافظة حلب ذكرت أن «تدريب جميع العاملين في المجال الإنساني على إدماج اعتبارات الجندر والحماية لضمان فعالية الأنشطة». أخيراً قالت احدى المنظمات «إدماج الجندر أمر مهم بالنسبة للمنظمة على مستوى التخطيط والتنظيم والمشاركات للمشروع».

التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع وتطوير استراتيجيات مالية وتمويلية حساسة للجندر

أشارت معظم المنظمات إلى حاجتها لتطوير مثل هذه الاستراتيجيات

خلاصة:

- معظم المنظمات، لكن ليس جميعها تسعى إلى تطبيق بعض آليات إدماج الجندر في سياق تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع بطريقة عفوية وبحسب ما تستدعيه الحاجة الميدانية أو توفر الموارد لدى المنظمات.

- خارطة إدماج الجندر توضح تكامل الجهود بين المنظمات والذي يقود إلى صورة متنوعة للجهود المجتمعية للبرامج الجندرية. إلا أن هناك بعض الفجوات داخل المنظمات وبينها في آليات الإدماج الكامل للجندر

- قد تتبدى لدى المنظمات بالحاجة لامتلاك مهارات تقنية لإدماج الجندر، في كافة مراحل عملها وعلى كل مستويات، تنفيذ البرامج من التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتقييم، لتصبح ممأسسة ضمن سياق المنظمات كافة.

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

بالرغم من اختلاف الوجه السياسي الحاكم في مختلف مناطق سوريا بحسب الاصطفافات السياسية، واختلاف أنظمة حكمها ومؤسساتها والمرجعيات الأيديولوجية الخاصة بها، تتشابه أو تكاد تتطابق أدوات القمع التي تستخدمها الأنظمة والتي تتقاطع مع البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تكرس ثقافة التمييز والإقصاء للنساء، ما يكاد يطابق أوجه معاناة النساء في مختلف هذه المناطق.

وتتمثل الأسباب الجذرية الكامنة خلف إقصاء النساء ومفاقمة أشكال التمييز بحقهن، بتداخل العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية السائدة في الممارسات وفي الأجندات السياسية للمؤسسات الحاكمة في مختلف المناطق، والتي تؤثر وتتأثر بالذهنية الأبوية والذكورية وبالبعد الديني- السياسي السائد في المجتمعات (وإن كانت تتبدى في مجتمعات دون غيرها) في سوريا، بالإضافة إلى عوامل العسكرة وغياب الأمن والتي تفرض مجتمعة بُعداً إضافياً من التحديات التي تواجهها النساء والفتيات والشابات والتي تنعكس بمحدودية القدرة على الوصول للموارد و/أو السيطرة عليها وبنظرة دونية للنساء ولقدراتهن وقضاياهن وبجملة توقعات مجتمعية وجندرية تقليدية منهن ومن أدوارهن.

أبرز الاستنتاجات

١-الفقرالمركّب بوجه نسائي (تأنيث الفقر)

تتضاعف أوجه الفقر والتهميش على النساء في كافة المناطق التي شملها البحث وذلك نتيجة تضافر عوامل عدة أبرزها ظروف الحرب أوالوضع الأمني غير المستقر أو القيود الإدارية التي يفرضها واقع اللجوء، والتي تؤدي إلى محدودية في فرص التعليم والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وفقدان المعيل، وتعدد مرات النزوح والتهجير القسري، الأمر الذي يعزز من إقصاء البنى الاجتماعية والاقتصادية للنساء ويساوم بالنتيجة على كافة حقوقهن في الحيز العام والخاص.
برز ذلك بشكل كبير في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، حيث تتعرض النساء والفتيات للمضايقة على كافة المستويات نتيجة سياسات حكومة الإنقاذ التي لا تلتفت إلى حقوق المواطنات/ين ووضعهن/هم المعيشي واحتياجاتهن/هم، مما يساهم بتفاقم وتردي أوضاع النساء على كافة المستويات نتيجة تداخل عدة عوامل أبرزها العوامل السياسية كسيطرة سلطات الأمر الواقع المناهضة لحقوق النساء، وعوامل العسكرة، والعامل الثقافي الذكوري والأبوي، الأمر الذي أثر ويؤثر على النساء بشكل أساسي على مستويات قانونية وثقافية واجتماعية ومعيشية واقتصادية.

كذلك هو الأمر في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، حيث تعاني النساء من سوء الأحوال المعيشية أو ما يمكن اعتباره بالفقر المركب، وذلك نتيجة غياب الزوج وتداعيات ذلك على مستوى تسجيل الأطفال، وضعف التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وازدياد العنف المنزلي والجندري.

أما النساء اللاجئات في كل من لبنان وتركيا يعانين من نفس جملة التحديات تفرض بدورها قيوداً على حرية الحركة وصعوبات في تجديد الإقامات، مما يضطر الأهالي إلى العودة إلى سوريا في ظل ظروف وأوضاع غير مستقرة.

٢-استغلال حقوق النساء واستعمالها كأداة من قبل الأنظمة والمؤسسات الحاكمة في سوريا

برز استغلال حقوق النساء من قبل الحكومات وأنظمة الحكم المختلفة في الداخل السوري كتحدي أساسي يعكس عدم جدية هذه الأنظمة في إقرار حقوق النساء وتحقيق العدالة الجندرية، الأمر الذي من شأنه أن يساوم على أيّ فرص لإحداث تغيير حقيقي وجذري على الصعيد السياسي والقانوني.

ففي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، تم إدخال بعض التعديلات على القوانين (لا سيما قوانين الأحوال الشخصية) وإن كانت تعديلات شكلية نابعة من السعي لتبييض الصورة أمام المجتمع الدولي بحيث لا تلغي بشكل جذري أشكال التمييز، بل قد تضاعفه، لا سيما نتيجة عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية آثار النزاع على البنى الاجتماعية. كما برز هذا الأمر في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، سواءً في إدلب وحلب من حيث التركيز على المشاركة السياسية لأغراض سياسية.

أما في مناطق الإدارة الذاتية، فتدرج بعض الإصلاحات والقوانين فيما خص المشاركة السياسية أو حماية النساء من العنف دون إعتماد مقاربة شمولية تسعى إلى العمل على تنزيه القوانين بينما يتم إحداث تغيير تدريجي في جملة الأعراف والتقاليد السائدة في المنطقة.

٤-ازدياد حدة ردة الفعل الذكورية

بالرغم من أنّ النساء في سوريا لطالما كن يعشن في ظل مجتمع محافظ بعاداته وتقاليده، إلا أنّ الطابع الذكوري لهذه العادات والتقاليد قد ازداد حدة، حيث يأتي بغطاء ديني وأحياناً عسكري أو سياسي يستهدف النساء ويعزز من إقصائهن المجتمعي ويزيد من نسب تعرضهن للعنف والتهميش وذلك للحفاظ على بعض «المكتسبات» والامتيازات الذكورية لا سيما في وجه التحوّل الإيجابي التدريجي، وإن البطيء، في جملة الأعراف والتقاليد القائمة تجاه حقوق النساء و/أو أدوارهن.

وتتمثل أبرز أوجه معاناة النساء بمحدودية المشاركة السياسية والمجتمعية للنساء وغياب فرص التمكين ومحدودية الوصول للموارد.

ها إضافة لتعرض النساء والفتيات والشابات لكل أشكال العنف سواءً العنف الأسري والمنزلي، والعنف الاقتصادي بالحرمان من التعليم والتزويج المبكر والحرمان من العمل، والعنف المعنوي بتقييد حرية وحركة النساء وتقييدهن بالحيز الخاص.

هذا بالإضافة إلى محدودية وصول النساء والشابات والفتيات للعدالة بقنواتها الرسمية المتمثلة بالمؤسسات القضائية والمحاكم بسبب الفساد والمحسوبيات وتحيّز القضاء وعدم نزاهته لا سيما في القضايا التي تندرج ضمن نطاق العنف الأسري والجنسي والأحوال الشخصية

وحقوق الإرث والملكية والحق بمنح الجنسية، كما في القنوات غير الرسمية والمتمثلة بالوصمة المجتمعية للنساء الناجيات من العنف، أو بإجبارهن على السكوت مما يقلل من فرصهن للإبلاغ وللحصول على جملة الخدمات والمساعدات المتخصصة. وفي هذا السياق، تعاني النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام من سيطرة العادات والتقاليد الذكورية والتي تتقاطع مع مناخ سياسي وأمني ضاغط يفرض قيوداً على حقوق النساء ويساوم على وصولهن للعدالة.

كذلك هو الحال بالنسبة للنساء والفتيات في محافظة السويداء، حيث أنهن، وعلى الرغم من الانفتاح الثقافي النسبي، يعانين من تضييق ومن فرض القيود عليهن، مما يولد جملة انتهاكات وممارسات تمييزية يتم التعتيم عليها وتمييعها وعدم الاعتراف بها أو التطبيع معها. وقد يتشابه هذا الواقع في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكم الذاتي، حيث تعاني النساء، بالرغم من الانفتاح النسبي، من جملة العادات والتقاليد العشائرية والذكورية والتي لا تزال تشكل عائقاً دون إيجاد أو تطبيق معظم السياسات الداعمة لحقوق النساء أو دون تمتع النساء بجملة حقوقهن. ولعل أوجه التقاطع في التحديات التي تفرضها هذه السياقات.

٥-تحديات سياسية وإدارية وأمنية وتمويلية وجندرية مركبة تهدد وجود واستدامة عمل المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية

تواجه المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية العاملة على قضايا تمكين النساء والمساواة والعدالة الجندرية و/ أو الانتقالية داخل سوريا وفي دول الجوار (تركيا ولبنان) جملة تحديات تهدد كيانها ووجودها واستدامتها والتي تتضافر كل من العوامل القانونية والإدارية والثقافية (الأبوية - الذكورية)، والتمويلية على ممارسة إقصاء إضافي لعملها. **وتتمثل هذه التحديات بما يلي:**

- عدم الحصول على ترخيص من قبل النظام والإدارات الرسمية وقوى الأمر الواقع الأمر الذي يهدد الأمان الاقتصادي للموظفات/ ين كما يهدد فرص استدامة المنظمات.
- نقص التمويل ومشروطيته وبيروقراطية المعاملات وعدم مرونة المانحين فيما يخص التراخيص، والتي تتمثل بجمود وبيروقراطية سياسات الممولين، ومشروطية التمويل، وتدخل بعض الممولين في سياسة المنظمات، أو دخولهم في الاصطفافات السياسية، وعدم مراعاة الاحتياجات الميدانية والسياق الثقافي والاجتماعي.
- المنظومة الأبوية والذكورية وتأثيرها على عمل المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية، من حيث صعوبة استقطاب النساء وعدم مشاركتهن بالأنشطة وتقييد حركتهن نتيجة العقلية الذكورية والأبوية والمجتمع المحافظ (ممانعة الرجال والمجتمعات للمشاريع والأنشطة التي تستهدف النساء وتقييد حرية وحركة النساء)، أو بسبب التطبيع مع العنف الأسري أو الجندري أو عدم الإبلاغ عنه من قبل النساء.

وتواجه المنظمات العاملة في الداخل السوري جملة تحديات إضافية أبرزها الأمنية (العسكرية)، والأمنية (الإدارية) والتي تخلق تحديات جدية أمام عملها، **وتتمثل بما يلي:**

- تدخل الأنظمة والمؤسسات الحكومية في عمل المنظمات والحاجة إلى موافقة لتنفيذ الأنشطة من قبل السلطات المحلية
- انتشار التسلح والعسكرة ما يؤثر على عمل المنظمات في محافظات دمشق، وإدلب، وحلب، والحسكة.
- محدودية الحركة والتنقل وقيود على السفر، وصعوبة ومحدودية التنقل بين المحافظات، وكذلك صعوبة تأمين وسائل النقل وعدم توفر المواصلات (ما يؤثر على تنفيذ الأنشطة واستقطاب النساء المستفيدات).

وفوق جملة هذه التحديات، تعاني المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية من تحديات إضافية كونها منظمات نسوية، وتتمثل بقلة الثقة المجتمعية بالعمل النسوي/ النسائي والقضايا التي يتم العمل عليها، بالإضافة إلى صعوبة الوصول للموارد (التدريب والتمويل)

واستدامتها وتعرض الناشطات للمضايقات، وإقصاء بعض المنظمات النسوية من بعض العمل المدني في بعض المناطق، بالإضافة لخشية المنظمات المذكورة من تحويل الأجندة والطروحات النسوية بسبب الحرب والنزاع.

٦-استراتيجيات نسوية لإعادة السيطرة على توازنات القوى

في مجابهة التحديات، تجترح المنظمات استراتيجيات عمل محلية بموارد بسيطة وعفوية لإعادة فرض والسيطرة على توازنات القوى وضمان وجودها ضمن الخريطة العامة بكل إصرار ومثابرة وصمود. **ومن أبرز هذه الاستراتيجيات:**

- سعي بعض المنظمات إلى الالتفاف على المنظومة السياسية والأمنية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام لضمان استمرارية عملها واستدامة أطر تدخلها
- تعزيز أطر التشبيك وتوطيد العلاقات مع المنظمات والحاضنات الاجتماعية لاستبدال الشرعية الرسمية بشرعية اجتماعية وشعبية.
- الاعتماد على الموارد الخاصة بالمنظمة وعلى التطوع لضمان استمرار عمل المنظمات.
- استهداف الممولين ذوي المرونة والرؤية المشتركة.

الفرص

تبرز بعض الفرص ذات الطابع الإيجابي في خضم الصورة القاتمة التي تعمل ضمنها ومن خلالها المنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية. ويشكل ارتفاع أصوات النساء على المستويات المحلية وزيادة وعيهن بأهمية التمكين والتي جاءت كنتيجة تراكمية لتغيير الأدوار الجندرية وينعكس ذلك بزيادة الوعي والغصرار على الحفاظ على مكتسباتهم عبر المطالبة بتمكين اكبر وفرص للتوعية.

ويقابل هذا الوعي المجتمعي بين النساء في المجتمعات المحلية فرصاً على المستويات الإقليمية والدولية للحشد والمناصرة على قضايا حقوق النساء والعدالة الانتقالية.

وفي مقابل هذه الفرص، قد يبقى الهاجس الأكبر لدى المنظمات هو ما إذا كان باستطاعة أولئك النساء اللاتي استطعن كسر نمطية الأدوار الجندرية، المحافظة على بعض المكتسبات في حال العودة إلى سوريا.

خلاصة: العمل المدني والنسوي بوابة التغيير المنشود في سوريا

من يطلع على أسباب تأسيس المنظمات السورية النسوية و ذات القيادة النسائية التي شاركت في سياق الرصد، يجد أنّ أسباب وجودها وتأسيسها تنطلق من الحاجة للاستجابة إلى واقع وتداعيات فرضتها أوجه النزاع والحصار والتهجير والاعتقال المستمر والممارس بحق الشعب السوري عموماً، وبحق النساء بشكل مضاعف، من قبل النظام بشكل أساسي. ولعل غياب أي حراك أو إطار نسوي فاعل في بعض المناطق (مثل حلب وإدلب) كان دافعاً إضافياً لضرورة تأسيس هذه المنظمات.

من هنا، في الوقت الذي سعت فيه بعض المنظمات من خلال تأسيسها (لاسيما في تركيا ولبنان وإدلب وحلب) إلى الاستجابة للواقع

الحالي عبر توفير الموارد والخدمات والفرص (تعليم، دعم نفسي، فرص عمل، خدمات استماع وتمكين) للنساء المتأثرات بالأزمة بشكل أساسي (ناجيات من العنف، معتقلات، معيلات، مهجرّات، لاجئات)، سعت منظمات أخرى (لاسيما في القامشلي والسويداء ودمشق وحلب) إلى البدء بالمراكمة لتأسيس حراك نسوي حقوقي مطلبي يكرس حقوق النساء بالمشاركة السياسية والاقتصادية ويحضّر لدور النساء خلال المرحلة الانتقالية.

ولأنّ تأسيس المنظمات انبثق من الحاجة للاستجابة بشكل عفوي ومباشر للتحديات ولوجود إرادة بإحداث تغيير وأثر على واقع وأدوار وحقوق النساء، فإن المنظمات السورية، بالرغم من كل التحديات تجترح استراتيجيات عمل محلية وبموارد بسيطة وعفوية وأحياناً اللجوء إلى استراتيجيات خلاقة وذلك لإعادة فرض والسيطرة على توازنات القوى وضمان وجودها ضمن الخريطة العامة بكل إصرار ومثابرة وصمود.

ولعلّ النفس النضالي للمنظمات النسوية وذات القيادة النسائية السورية ما يجعل المنظمات قادرة على البقاء (رغم التحديات). فمالشاركة وعدالة القضية والمقارب المجتمعية تمكنهم من التحليل السياقي العفوي وأطر لمعالجة التمييز المنهجي ضد النساء خلال المرحلة الانتقالية، ذلك مع الاعتراف بتنوع التجربة النسائية وحاجاتها وأولوياتها. فالمنظمات قد لا تملك المهارة لتقديم خطط وسجلات أنشطة وانجازات بشكل جذاب للمانحين. إلا أن ما تقدمه أهم بكثير: طريقة تغيير الأنماط الثقافية في المجتمع لتحقيق العدالة الجندرية.

توصيات

بالإضافة إلى جملة الاحتياجات التدريبية التي عبّرت عنها المنظمات والمدرجة في آخر القسمين الثالث والرابع، يمكن استخلاص جملة الخلاصات التالية ضمن سياق الاحتياجات التدريبية:

١. قد يشكل التشبيك وخلق مساحة عمل نسوي تضامني بين المنظمات في الداخل والخارج مطلباً أساسياً لدى المنظمات كونها تساهم في تعزيز الصمود وتقديم الدعم وحشد الموارد وتبادل الخبرات والتجارب
٢. تأمين التمويل والدعم النسوي طويل الأمد لضمان استقرار واستدامة عمل المنظمات
٣. مأسسة الكفايات التنظيمية على مستوى آليات المناصرة وأدوات إدماج الجندر
٤. البناء على القدرات والكفايات الموجودة لدى المنظمات عبر تعزيز أعمال المناصرة التشاركية والجماعية العابرة للمناطق فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية الحساسة للجند، بما يكمّل السياقات المحلية ويخلق عمليات تعلم نسوية عضوية.

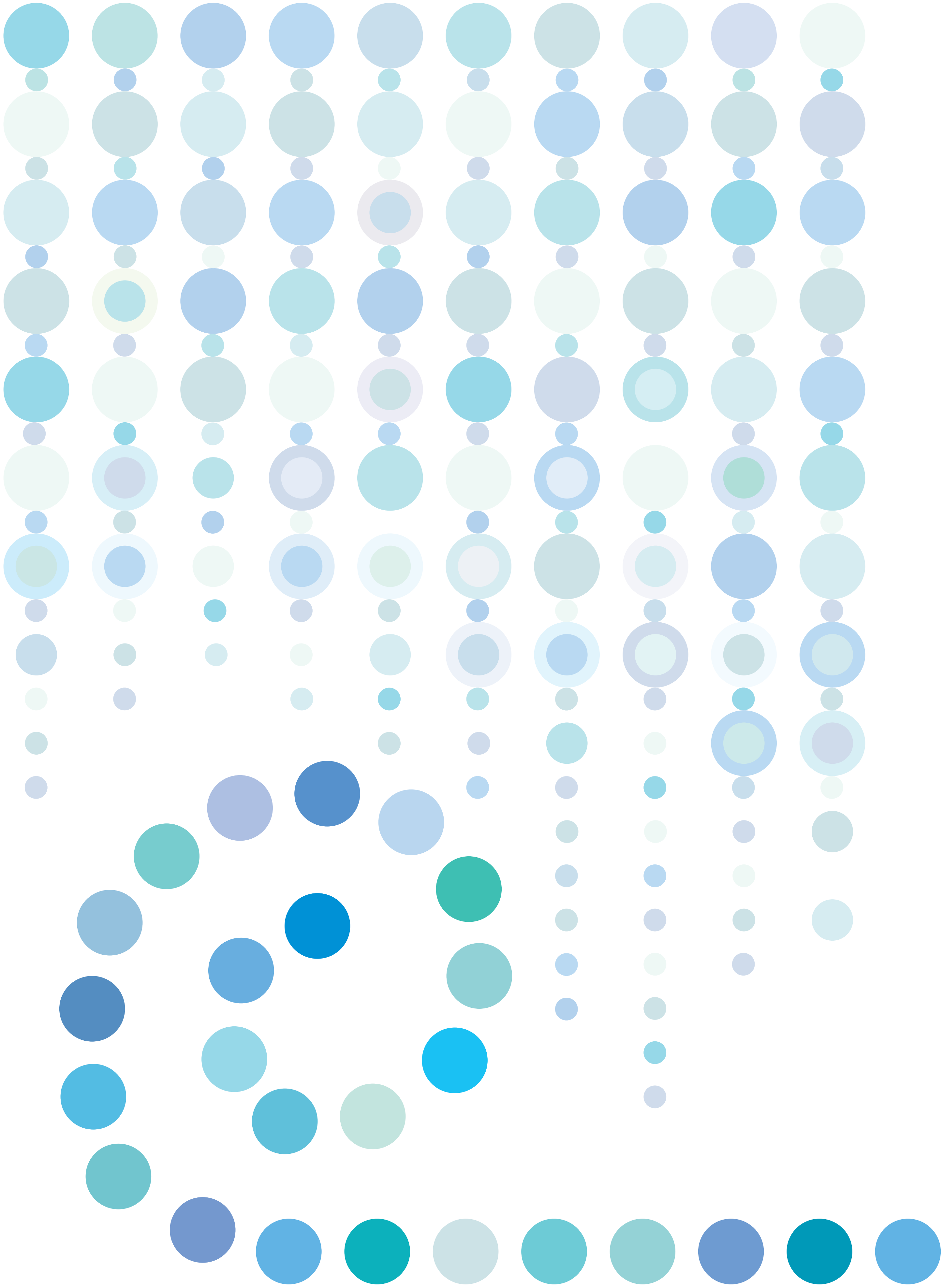

الملحق الأول: أداة الرصد

الرصد والتقييم لقدرات والاحتياجات التدريبية للمنظمات النسوية والتي يقودها النساء في العمل على عدالة جندرية و/ أو انتقالية من منظور جندري (مسودة)

تهدف الملاحظات باللون الأحمر إلى ارشاد الباحثين أثناء اجراء المقابلة

اسم الباحث: ____________________

التاريخ: ____________________

اسم المنظمة/ الهيئة/ المبادرة: ____________________

المنطقة/ المحافظة/ البلد : ____________________

مقدمة من قبل الباحث/ة والهدف من المشروع

في البداية، نود أن نشكركم على موافقتك على المشاركة في البحث/ الرصد والذي أجرته منظمة دولتي بالتعاون والشراكة مع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية. كا نود أيضاً أن نشكركم على وقت ملء هذا النموذج. وأود أن أبدأ بتقديم نفسي.
أنا (التعريف بالباحث/ ة)

خلال هذه الجلسة، سنملأ استبياناً يهدف إلى رصد منظمات المجتمع المدني النسوية أو النسائية، والمبادرات والمنظمات العاملة في قضايا العدالة الانتقالية أو العدالة الجندرية، واستهداف النساء (أو الرجال) المتأثرين بالنزاع بشكل أساسي.
يأتي هذا النموذج في سياق برنامج تنفذه دولتي بالشراكة مع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، والتي تهدف إلى تعبئة المؤسسات التي تقودها النساء السوريات والتي تركز على قضايا العدالة (الجندرية و/ أو الانتقالية).

من خلال تعبئة هذه المنظمات، تهدف منظمة دولتي ورابطة النساء إلى التأثير على الخطاب الدولي حول الصراع والعدالة الانتقالية، من خلال توفير الجهود والنماذج التشغيلية التي تركز على الضحايا والناجين، آخذة بعين الاعتبار المعايير والاعتبارات الجندرية. بينما تسعى جهود دولتي ورابطة النساء إلى التعريف بهذه المنظمات، والتعلم من خبراتها وتحديد مناهجها، فإننا نقدم أيضاً دعماً مستقبلياً لتعزيز القدرات التنظيمية للمنظمات المعنية.

تجدر الإشارة إلى أن المشاركة في هذا الاستبيان وتقييم القدرات تطوعي، لذلك يمكنكم أن تقرروا المشاركة في البداية، ويمكنكم أيضاً طلب إنهاء الجلسة في أي لحظة، أو اختيار عدم الإجابة عن أي من الأسئلة المطروحة. ومع ذلك، نشدد على أن إجاباتكم ستبقى سرية وسيتم استخدامها فقط لأغراض البحث. كما سيتم جمع البيانات التي تقدمها وتحليلها في سياق التقرير، ويمكن نقل بعض آرائكم بشكل مجهول لضمان السرية والخصوصية. ونود أيضاً التأكيد على أننا نأمل في الاطلاع على آرائكم والتعلم من تجاربكم ومن الملاحظات المهمة التي ستقدموها خلال الدورة.

يرجى إعلامنا بما إذا كانت مؤسستكم ترغب في حجب اسمها خلال سياق التقرير لأسباب تتعلق بسلامة المجتمع:

☐ الموافقة على ذكر اسم مؤسستكم في التقرير النهائي

☐ عدم الموافقة على ذكر اسم مؤسستك في التقرير النهائي

من المتوقع أن تستمر الجلسة لحوالي الساعتين.

ا- معلومات عامة حول المنظمات التي تقودها النساء

اسم المنظمة ____________________

اسم الشخص المسؤول ____________________

اسم الشخص المشترك في المقابلة ____________________

اسم المنصب للشخص المشترك في المقابلة ____________________

رقم هاتف المنظمة ____________________

البريد الالكتروني للمنظمة ____________________

الموقع الالكتروني للمنظمة ____________________

هل تعتبر المنظمة نفسها منظمة نسائية أو نسوية؟ ____________________

هل تشكل النساء نشبة كبيرة من بنية المنظمة؟ ____________________

هل تعمل المنظمة على قضايا العدالة الجندرية و/ أو الانتقالية؟ ____________________

هل تعتبر المنظمة نفسها صغيرة أو متوسطة الحجم ولماذا؟ ____________________

نوع المنظمة (تستخدم هذه الاستمارة مصطلح (منظمة) ضمن الاسئلة اختصاراً للوقت)

- ☐ مبادرة نسوية
- ☐ مجتمع مدني
- ☐ منظمة غير ربحية
- ☐ شبكة نسوية
- ☐ شركة مدنية
- ☐ حراك نسوي
- ☐ غير ذلك، مع التوضيح رجاءً

تاريخ التأسيس ____________________

المنظمة مرخصة ☐ نعم ☐ لا

مكان الترخيص (البلد) ____________________ تاريخ الترخيص ____________________

ما هي الأسباب المباشرة التي قادت لتأسيس المنظمة؟ ____________________

____

____

النطاق الجغرافي لأنشطة المنظمة (يرجى توضيح البلد والتعداد السكاني والمنطقة المستهدفة)

من هم المستفيدون من إطار عمل المنظمة؟

مثلاً، النساء المعنفات، ذوي الاحتياجات الخاصة، زوجات المفقودين/ النساء العجزة، الأطفال والفتيات، إلخ.

يرجى تحديد كل ما ينطبق وسرد الفئات الفرعية المحددة داخل كل فئة *

- ☐ النساء
- ☐ الشباب
- ☐ الشابات
- ☐ الفتيات
- ☐ الأولاد
- ☐ الرجال

من هي المجموعات المستهدفة في أطر عمل مؤسستك؟

لماذا تم استهداف هذه الفئة (الفئات)؟ وما هو دورها في القضية التي تعمل عليها؟

- ☐ سياسة
- ☐ القادة الدينيين
- ☐ البلديات والهيئات الحكومية المحلية
- ☐ المنظمات والهيئات المدنية
- ☐ الشبكات المحلية
- ☐ أعضاء المجتمع المحلي

غير ذلك، يرجى التوضيح :

ما القضايا التي تتناولها منظمتك في نطاق العدالة الانتقالية؟ يرجى ذكر جميع المواضيع وإعطاء أمثلة على كل موضوع وكيفية تكريس الجهود لاستهداف النساء في كل موضوع.

- ☐ التمكين السياسي للمرأة. (هل يمكنك إعطاء أمثلة؟ كيف يتم تنفيذ التمكين السياسي للمرأة؟ كيف يرتبط بالفترة الانتقالية؟)
- ☐ التمكين الاقتصادي للمرأة. (ما السبب؟ وكيف تنظر إليها على أنها مرتبطة بالفترة الانتقالية؟)
- ☐ تعبئة المجتمع (ما السبب؟ ما هو الغرض منه؟)

- ☐ العنف المنزلي و/ أو العنف الجنسي ضد المرأة
- ☐ قضية المحتجزين والمختطفين والمختفين قسرياً
- ☐ تقصي الحقائق. (عدد بعض الأمثلة)
- ☐ الأحوال الشخصية (الميراث، الحق في منح الجنسية، الزواج، الطلاق، المواليد، تعدد الزوجات)
- ☐ التعديل الدستوري
- ☐ أي شيء آخر؟ يرجى التحديد.
- ☐ النساء أو الرجال المتضررين من الحرب (يرجى بقديم أمثلة) ____________________
- ☐ حقوق الملكية
- ☐ توثيق

أي شيء آخر؟ ____________________

____

ما رؤية منظمتك/ ي؟

ما هدف منظمتك/ ي؟

ما هي الأهداف الاستراتيجية لمنظمتك؟

كيف تعمل منظمتك على المساواة الجندرية؟

وكيف تعمل المنظمة على تحقيق العدالة الجندرية

هل يمكن ذكر الموضوعات والبرامج والأنشطة داخل كل مستوى من مستويات المنظمة؟

- ☐ تقديم المساعدات والخدمات
- ☐ التوعية وبناء القدرات
- ☐ تمكين المرأة.
- ☐ مشاركة الرجال
- ☐ سياقات السياسة والمناصرة
- ☐ غير ذلك، يرجى التحديد:
- ☐ يمكنك تحديد مستوى تشغيل مؤسستك و
- ☐ نموذج لأنشطتها أو برامجها المتعلقة بالعدالة الانتقالية؟
- ☐ المجال - محلي
- ☐ مناطقي

- ☐ وطني
- ☐ إقليمي
- ☐ دولي

ما هو نطاق الميزانية السنوية للمنظمة؟

- ☐ ما بين ١٠,٠٠٠ دولار و٥٠,٠٠٠ دولار في السنة
- ☐ ما بين ٥٠,٠٠٠ دولار و١٠٠,٠٠٠ دولار سنويا
- ☐ ما بين ١٠٠,٠٠٠ دولار و٢٠٠,٠٠٠ دولار في السنة
- ☐ ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ دولار في السنة
- ☐ أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ دولار في السنة
- ☐ بين ٣٠٠,٠٠٠ دولار و٥٠٠,٠٠٠ دولار في السنة
- ☐ أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ دولار في السنة (يرجى التحديد)

٢-تحليل البيئة الخارجية وتأثيراتها (التحديات والفرص)

السياق العام لعمل المنظمات

ما هي التحديات العامة التي تواجه المنظمة؟

لماذا تعتبر هذه تحديات؟

كيف تواجه هذه التحديات؟

ما القيود (أو الفرص) التي يفرضها السياق القانوني أو السياسي الحالي في البلد/ المنطقة التي يتم فيها تنفيذ المشاريع والبرامج؟ (يرجى التدقيق في: محدودية الحركة، وشرعية العمل، والوصول إلى الموارد، وتحويل واستلام الأموال والمنح، وتسجيل الموظفين في الضمان الاجتماعي) واسأل/ ي المنظمة عن الكيفية والسبب.

هل لدى الدولة التي تنفذ فيها برامجك سياسات أو استراتيجيات وطنية بشأن النوع الاجتماعي أو حقوق المرأة؟ (التدقيق في: خطة أو استراتيجية وطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة/ الخطة أو الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة/ الخطة أو الاستراتيجية الوطنية للمساواة الجندرية/ الجهود الوطنية لتحقيق العدالة الجندرية).

في حالة عدم وجود مثل هذه الخطط العامة، ما هي برأيك/ ي التحديات التي تواجهها؟

ما هي القوانين أو السياسات التي ترغب/ ترغبين منظمتك في التأثير عليها أو تغييرها أو إنفاذها، خاصة فيما يتعلق بمشاريع العدالة الانتقالية التي تراعي قضايا المرأة أو النوع الاجتماعي؟

ما هو رأيك/ ي بدور المؤسسات الرسمية (التنفيذية والتشريعية والإدارية والقضائية) في البلد/ المنطقة التي تنفذ فيها البرامج

والمشاريع لضمان حقوق المرأة؟ (دقق: لا يوجد دور أو عدم مشاركة، دور خدمة، دور نشط) هل من الممكن التوضيح؟

هل هناك فرص أو قيود تفرضها هذه الأطر الرسمية (الوطنية أو المحلية) على نطاق عملك؟

هل تشارك المنظمة أو منظمات المجتمع المدني الأخرى في الحوارات والمشاورات الوطنية حول حقوق المرأة؟

هل هناك فرص محددة أخرى ضمن السياق العام بخصوص القضية العامة التي تعمل المنظمة عليها؟

السياق المؤسساتي

هل تقود/ تقودين شبكة أو جزء من شبكة وطنية أو إقليمية أو دولية تتناول حقوق المرأة أو الجنس؟ (تدقيق: الأطر النسائية الشعبية، وشبكات الدعم المحلية الرسمية وغير الرسمية). ما مدى أهمية هذه الشبكات في رأيكم؟ هل يمكن تسمية هذه الشبكات

هل المنظمة جزء من شبكات حقوق الإنسان التي ليست بالضرورة شبكة نسوية أو نسوية؟ ما هي هذه الشبكات؟ ما مدى أهمية هذه الشبكات؟ ما الفرص التي تقدمونها؟

ما هي وظيفة هذه الشبكات؟ (تدقيق: مراقبة الانتهاكات، والإبلاغ عن الظل، والرصد ومساءلة الهيئات والمؤسسات الحكومية، وما إلى ذلك) في حال وجودها، ما هو تقييمك لفعالية هذه الشبكات والأطر؟ (هل هناك تحديات محددة؟)

ما هو تقييمك/ ي لشروط أو متطلبات التمويل والاستدامة وتجديد العقد من قبل المانحين؟

هل هناك أي تحديات لعمل المنظمة؟ ولماذا ا؟ (تدقيق: عدم وجود دعم للتكاليف التشغيلية، والقنوات البيروقراطية الجامدة، والمتطلبات المفرطة، وما إلى ذلك)

هل أنت/ أنتي جزء من الشبكات الدولية أو مجموعات العمل حول مسألة الجندر؟ هل يمكن ذكرها؟

ما هو برأيك أهمية هذه الشبكات/ مجموعات العمل؟ ما الدعم أو الفرص التي يقدمونها لك؟

ما هو تقييمك لفعالية هذه الشبكات والأطر؟ (هل هناك تحديات محددة؟)

ما هو دورك في مجموعات العمل أو الشبكات هذه؟

هل لدى المنظمات النسوية والمنظمات النسائية مساحة وظروف عمل أفضل لموظفيها (مقارنة بالمنظمات غير النسوية)؟

كيف ولماذا؟

هل هناك تحديات خاصة تواجه المنظمة كونها منظمة نسوية أو نسائية مقارنة بالمنظمات الأخرى (منظمات حقوق الإنسان أو الشبابية التي لا تقودها نساء)؟ (تدقيق في التحديات: الوصول إلى صناع القرار، والضغط من أجل وضع جدول أعمال محدد، والتأثير على استراتيجيات التمويل، وما إلى ذلك)

السياق الاجتماعي والثقافي والميداني

ما هي أبرز المعايير الاجتماعية والجندرية (الصور النمطية عن أدوار المرأة وحقوقها) السائدة في البلد الذي تمارس فيه المنظمة الأنشطة؟ كيف تؤثر على سياق العمل؟

ما هي العقبات والتحديات التي تواجهها المرأة في المجتمع (المجال العام)؟ (تدقيق في: تشجيع المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي والعدالة الانتقالية.)

ماذا عن المجال الخاص (الأسرة)؟ (العنف المنزلي: العنف الأسري والزوجي، الأحوال الشخصية والطلاق، الحضانة، تعدد الزوجات، العنف الجنسي، عدم الإبلاغ عن العنف، الزواج المبكر، إلخ)

ما سبب هذه العقبات؟

ما هي العقبات أو التحديات التي تواجه المرأة في الفترة الانتقالية في سوريا التي تعمل عليها المنظمة؟

هل يمكن ذكر الأسباب وإعطاء شرح مفصل؟

٣-تحليل البيئة الداخلية للمنظمة وحسن المراقبة والقدرات وحاجات التدريب (المتعلقة بالمناصرة وإدماج الجندر)

كل مستويات السياق العام للعمل

هل واجهت المنظمة أي تحديات في تنفيذ الأنشطة أو الحصول على التمويل بسبب تسجيلها أو نقصها؟

هل يمكن التوضيح؟هل واجهت المنظمة أي تحديات في تنفيذ الأنشطة أو الحصول على التمويل بسبب تسجيلها أو نقصها؟
هل يمكن التوضيح؟

من هم صناع القرار الذين تستهدفهم في عملك بشأن العدالة الانتقالية أو تمكين المرأة؟

ما هي التحديات التي تقف أمام الوصول إلى صناع القرار أو أولئك الذين يؤثرون على السياسات الوطنية؟ ولماذا؟

هل هناك احتياجات مؤسسية محددة في هذا السياق (تخطيط ومراقبة أصحاب المصلحة أو القرارات وتأثيرها؟)

ما هو تحليلك/ ي للمشاكل وأوجه القصور في قضايا السياسة العامة (فيما يتعلق بجهود العدالة الانتقالية من منظور النوع الاجتماعي) من أجل القيام بحملات دفاع مستنيرة؟

هل لدى المنظمة قدرات داخلية أم أنها تعين خبراء من الخارج؟

هل هناك احتياجات مؤسسية محددة من حيث رصد وتحليل أوجه القصور السياسية؟

هل أجريت/ ي أو المنظمة أبحاثاً أو دراسات أو جمعت بيانات أو شهادات أو أوراق سياسية للتأثير على القضايا؟
هل يمكن التوضيح؟

هل أجرت المنظمة تحليلاً جندرياً عاماً لتأثير النزاع أو الانتقال على النساء والرجال من أجل صياغة خطة تدخل إستراتيجية لقضية العدالة بين الجنسين التي تعمل عليها؟ ولماذا؟

هل هناك احتياجات مؤسسية تتعلق بأدوات التحليل الجنساني؟

هل لدى منظمتك خطة استراتيجية سنوية أو خمسية لتمكين المرأة؟ هل يمكنك إعطاء أمثلة؟

هل الأهداف الاستراتيجية في الخطة قابلة للقياس؟ هل هناك موارد مالية مخصصة لذلك؟

هل هناك احتياجات مؤسسية محددة في صياغة الخطة أو الأهداف الاستراتيجية؟
من هم الفاعلون الأكثر نفوذاً في القضية التي تعملون عليها فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية (على سبيل المثال من الذي لديه العناصر الفاعلة الرئيسية للتغيير)؟

هل أجرت المنظمة خرائط وتحليل السلطة لتحديد من لديه مفاتيح التغيير؟ (مثل الهيئات الدينية، الأنشطة المجتمعية، إلخ.
كيف تستخدم المنظمة هذه الأداة لتنفيذ خطتها للمناصرة؟

هل هناك احتياجات مؤسسية محددة في هذا الصدد؟

ما أهم نقاط القوة في المناصرة؟

ما هي الأمور الرئيسية (الكفاءات) التي تشعرون بحاجتها (كالمهارات والشبكات وما إلى ذلك) لتعزيز قدرة المنظمة على المناصرة؟

القدرات والكفاءات والحاجات المؤسساتية

هل يمكنك/ ي ذكر القضايا الرئيسية والاحتياجات التدريبية (الموضوعات أو المهارات) التي تحتاجها المنظمة في تنفيذ برامج العدالة الانتقالية؟

كيف ترى المنظمة القضايا الجندرية في سياساتها؟ماذا عن برامجها؟

ما هي التحديات التي تواجهها المنظمة في المنظور الجندري لبرامجها وسياساتها؟

كيف ترى التدريب في مجال إدماج الجندر عنصراً أساسياً في عملها لتحقيق رسالتها ورؤيتها؟

إلى أي مدى تعتبر المناصرة ضرورية للمنظمة؟

ما هي القضايا التي دعمتها المنظمة وكيف؟

ما هي التحديات التي واجهتها المنظمة في جهود المناصرة على الصعيدين الدولي والمحلي؟

ما هي الاحتياجات التدريبية للمنظمة في هذا المجال؟

هل لدى المنظمة خبرة في مجال التشبيك وبناء الشراكات الاستراتيجية؟

هل يمكن إعطاء أمثلة على أماكن بناء هذه الشراكات؟ وما هي وظيفة هذه الشراكات؟

هل هناك تحديات تواجه استدامة جهود التشبيك؟

من الذي يتخذ القرارات وكيف يتم اتخاذها داخل المنظمة فيما يتعلق بتحديد وبناء واستدامة هذه الشراكات؟ ولماذا؟

هل هناك احتياجات مؤسسية محددة في هذا السياق؟

هل لدى المنظمة استراتيجية تمويل؟

هل لديها القدرة الكافية لتعبئة التمويل؟ (كتابة مقترحات المشروع وصياغة الميزانيات وتلبية متطلبات المانحين) من الذي يقوم بهذه الخطوات؟

هل لدى المنظمة أنشطة مدرة للدخل (تبرعات وما إلى ذلك) يمكن أن تغطي النفقات التشغيلية للمنظمة؟

هل خصصت المنظمة ميزانية محددة لجهود الناصرة والحملات؟ وهل يمكنها تعبئة الموارد في هذا الصدد؟

هل خصصت المنظمة ميزانية محددة للتحليل الجندري؟ وهل من السهل الحصول على تمويل لتغطية هذه الأنشطة؟

هل تخصص المنظمة ميزانية محددة لأنشطة التدخل الجندري؟ (على سبيل المثال: حوافز للنساء والنقل والتعاقد مع متخصصين للعمل مع الأطفال في حالات أمهات مع أطفال) لضمان مشاركة المرأة مثلاً؟

هل هناك احتياجات مؤسساتية محددة في هذا السياق؟

هل تنسق المنظمة مع المنظمات الأخرى لزيادة فعالية التدخلات وتقليل النفقات؟ هل يمكن التوضيح؟

هل يمكنك إعطاء أمثلة على الثقافة المؤسسية السائدة في المنظمة؟

هل تعتمد الثقافة المؤسسية على التنوع والتسامح تجاه الآخر وحساسية النوع الاجتماعي؟ (مثال: تنوع الأدوار بعيداً عن التنميط الاجتماعي والجنساني) هل يمكنك إعطاء أمثلة؟

هل هناك احتياجات مؤسسية محددة في هذا السياق؟

ما هي سياسة توظيف المنظمة؟ كيف يتم تعيين أعضاء الفريق؟ ووفقاً لأي اعتبارات؟ وكيف يتم تعيين النساء في الفريق؟

كيف تتعامل المنظمة مع الاحتياجات والكفاءات المختلفة للنساء في الفريق؟ وماذا عن الشبان؟

كيف يتم توزيع الأدوار والمهام في المنظمة بين النساء والرجال؟ ما هي واجبات ومسؤوليات النساء مقارنة بواجبات الرجال؟

القدرات والكفاءات على صعيد العمليات الميدانية

هل يمكنك إعطاء أمثلة على التحديات الرئيسية المتعلقة بالولوج والعمل مع المجموعات المستفيدة؟ وكيف يتم مواجهة هذه التحديات؟
هل تعمل المنظمة على ربط أهداف التمكين أو تقديم الخدمات بجهود المناصرة؟ وكيف؟

كيف تحدد المنظمة وتتصل بالفئات المستفيدة من النساء (مع إدراك تنوع تجاربها) والذين ستخدمهم جهود المنظمة؟

ما هي أشكال التدخل التي يتعين على المنظمة الوصول إليها من النساء المتضررات (أصحاب المصلحة)، خاصة وأنهن غير مرئيات في المجتمع (النساء المعنفات، المعتقلات السابقات، النساء الناجيات من النزاع، الأرامل، إلخ)؟

كيف تراقب المنظمة ديناميات العلاقات الأسرية أو أدوار المرأة أثناء ضياغة البرنامج وتنفيذه؟ (على سبيل المثال: النساء ذوات الأطفال، والنساء ذوات قيود على حركتهن...)

كيف تشارك المنظمة مع المجتمعات المحلية المستهدفة في جهود المناصرة للحصول على توصيات وصياغة خطط عمل تضمن احتياجات وأولويات هذه المجموعات؟

هل هناك احتياجات محددة في هذا السياق؟

ما هي الوسائل التي تستخدمها في التدخلات، على سبيل المثال، مع النساء اللائي يقمن بالتطبيع مع العنف والاعتياد عليه؟

كيف تأخذ المنظمة اعتبارات الحساسية للمسائل الجندرية أثناء العمل دون التسبب في أي ضرر أو سوء معاملة داخل المجتمعات المحلية؟ هل يمكن إعطاء أمثلة؟
لدى المنظمة سياسة صارمة لعدم الإضرار حتى لو كانت على حساب التنفيذ الناجح للنشاط.

كيف تأخذ المؤسسة المسائل الجندرية بعين الاعتبار عند تنفيذ الأنشطة الحساسة مثل جلسات الدعم وما إلى ذلك؟

كيف تقيم المنظمة رضا المستفيدين فيما يتعلق بالخدمات أو أطر التدخل؟ هل هناك أدوات أو تقارير عن هذا؟ يرجى توضيح.

كيف تقوم المنظمة بتحسين وتكييف أطر التدخل بناءً على تقييم المستفيدين؟

في سياق ما تقدم، هل من الممكن شرح أهم الموضوعات التي تهتم بها المنظمة في تطوير قدرتها المؤسسية، من حيث الدعوة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؟

٤- البنية التحتية (المنظماتية والبنية العملانية للمنظمة واستجاباتها للمسائل الجندرية)

الموارد البشرية للمنظمة من منظور جندري

ما هو العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة التأسيسية؟

وعدد النساء في الجسم التأسيسي مقابل عدد الرجال

كم عدد أعضاء الهيئة التأسيسية من النساء دون سن الثلاثين؟

كم عدد أعضاء الهيئة المكونة من الرجال دون سن الثلاثين؟

هل مدير المنظمة ذكر أم أنثى؟ وما عمره؟

هل لدى المنظمة مجلس أمناء؟ ☐ نعم ☐ لا

ما هو إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة/ مجلس الأمناء؟

عدد النساء في المجلس مقابل عدد الرجال؟

ما هي وظيفة ودور المجلس؟

هل لدى المنظمة لجنة أو هيئة إدارية؟

ما هو إجمالي عدد أعضاء اللجنة أو الهيئة الإدارية؟

عدد النساء في الهيئة الإدارية مقابل عدد الرجال

عدد أعضاء الهيئة الإدارية تحت سن الثلاثين ؟

هل هم من النساء أم الرجال؟

ما هو العدد الإجمالي لموظفي المنظمة؟

كم عدد النساء مقابل عدد الرجال في موظفي المنظمة؟

كم عدد النساء مقابل عدد الرجال في الفريق التنظيمي ممن لديهم عقود ثابتة؟

ما هو دور النساء والرجال ممن لديهم عقود ثابتة داخل المنظمة؟

هل يمكن إعطاء أمثلة على دور ومهام الفريق المتعاقد معه (مثال: المهام الساعية أو الأسبوعية)؟

عدد النساء مقابل الرجال في:

نساء ________ رجال ________ الإدارة المالية

نساء ________ رجال ________ إدارة شؤون الموظفين

نساء ________ رجال ________ إدارة المنظمة

نساء ________ رجال ________ ادارة المشاريع

نساء ________ رجال ________ فريق الخدمات اللوجستية

نساء ________ رجال ________ الفريق الفني (وسائل الإعلام والتكنولوجيا)

نساء ________ رجال ________ الفريق الفني المواضيعي (النوع الاجتماعي والمساواة والشؤون السياسية . . .)

نساء ________ رجال ________ فريق التدخل الميداني (تعبئة المجتمع والمساعدة الاجتماعية والدعم النفسي والاجتماعي)

نساء ________ رجال ________ هل لدى المنظمة وثيقة هيكل إداري؟

ما هو جنس المدير/ المسؤول للمنظمة على المستويات التالية:

نساء ________ رجال ________ الإدارة المالية

نساء ________ رجال ________ إدارة شؤون الموظفين

نساء ________ رجال ________ إدارة المنظمة

نساء ________ رجال ________ إدارة المشاريع

نساء ________ رجال ________ فريق الخدمات اللوجستية

نساء ________ رجال ________ الفريق الفني (وسائل الإعلام والتكنولوجيا)

نساء ________ رجال ________ الفريق الفني والمستشارين (النوع الاجتماعي ووالمساواة والشؤون السياسية . . .)

نساء ________ رجال ________ فريق التدخل الميداني (التعبئة والمساعدة الاجتماعية والدعم النفسي والاجتماعي)

هل يمكنك إعطاء أمثلة على الترقية الوظيفية في المؤسسة خلال العامين الماضيين؟ (دقق: النساء مقابل الرجال)

السياسات والإجراءات المؤسسية

هل لدى المنظمة خطة إستراتيجية (خطة خمسية مثلاً)؟ وهل يمكن ذكر أهم الميزات كأهدافها الاستراتيجية؟ والمدة الزمنية؟
وهل الخطة في مكان يسهل على الجميع الوصول إليه؟

هل شارك الفريق في وضع الخطة؟ هل من الممكن تحديد المستويات الإدارية المشاركة في ذلك؟

هل لدى المنظمة نظام داخلي يراعي الفوارق بين الجنسين؟هليمكنك تحديد ذلك؟
للباحثين فقط: إجازة الأمومة؟ إجازة الأبوة؟ العمل من المنزل؟

هل لدى المنظمة سياسات جنسانية؟ يمكنك تحديد؟
للباحثين فقط (مثل سياسات معالجة التحرش الجنسي في مكان العمل، والسياسات التي تشير إلى السقف الزجاجي في التقدم الوظيفي، أو تقديم الرعاية للأطفال أو مراعاة الأدوار المتعددة للنساء، إلخ.)

هل لدى المنظمة مدونة لقواعد السلوك؟ هل تحتوي على تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين؟
هل يمكنك تحديد؟
للباحثين فقط: (أمثلة: اللغة الجنسانية، الحق في الخصوصية، الحق في التعويض، عدم وجود ديناميات غير متكافئة بين الجنسين، إلخ.)

هل لدى المنظمة أنظمة وسياسات داخلية لتنظيم عمل المنظمة والفريق؟ هل يمكن تعدادها؟
للباحثين فقط: على سبيل المثال: سياسة المشتريات، السياسة المالية، أمن الفريق، السفر، إلخ.

هل لدى المنظمة أنظمة وسياسات لحماية المستفيدين، وهل يتم تدريب الموظفين عليها بشكل دوري؟
هل يمكنك ذكر أهم المحتويات؟ للباحثين فقط: (فيما يتعلق بالإعلام وما إلى ذلك)

هل لدى المنظمة سياسة داخلية للإجراءات المالية؟

هل لدى المنظمة سياسة بشأن ما يجب توثيقه وكيفية التوثيق؟

هل لدى المنظمة سياسة مصادقة على البيانات؟

هل تعتبر أن سياسة التوثيق حساسة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ هل يمكنك إعطاء أمثلة؟
للباحثين فقط: (تدقيق: ضمان السرية والخصوصية والموافقة المستنيرة وما إلى ذلك)

هل لدى المنظمة سياسة لتحليل المخاطر والاستجابة لها في حالة وجود أي مخاطر خارجية قد تهدد بفقدان أو تلف الملفات والمستندات؟

هل تم إطلاع أعضاء الفريق (الثابت والمتعاقد) على جميع السياسات وتم التعريف بها أو تدريبهم عليها؟ هل تم تدريب الموظفين الجدد على ذلك؟

كيف يتم مراقبة تنفيذ السياسات؟

ما الإجراءات التي ستتخذها المنظمة في حالة انتهاك أي من هذه السياسات؟

هل لدى المنظمة سياسة مع إجراءات واضحة للرد على الشكاوى (من قبل الموظفين والمستفيدين والشركاء، وما إلى ذلك)؟

هل واجهت المنظمة أي مشاكل في هذا الصدد؟

صناعة القرار في المنظمة

من الذي يتخذ القرار داخل المنظمة حيل استراتيجياتها؟

- ☐ الرئيس التنفيذى
- ☐ مجلس الأمناء
- ☐ منسقي البرامج ومديري البرامج
- ☐ العاملين
- ☐ آخرون

هل من الممكن ذكر كيفية اتخاذ القرار؟

من الذي يتخذ القرارات داخل المنظمة حول الخطة السنوية المراد تنفيذها؟

- ☐ الرئيس التنفيذى
- ☐ مجلس الأمناء
- ☐ منسقي البرامج ومديري البرامج
- ☐ العاملين
- ☐ آخرون

هل من الممكن ذكر كيفية اتخاذ القرار؟

من الذي يتخذ القرار داخل المنظمة بشأن نوعية المشاريع والأنشطة التي يتعين تنفيذها؟

- ☐ الرئيس التنفيذى
- ☐ مجلس الأمناء
- ☐ منسقي البرامج ومديري البرامج
- ☐ العاملين
- ☐ آخرون

هل من الممكن ذكر كيفية اتخاذ القرار؟

من الذي يتخذ القرار داخل المنظمة حول كيفية مواجهة المخاطر أو التحديات الميدانية أثناء تنفيذ المشروع؟

- ☐ الرئيس التنفيذى
- ☐ مجلس الأمناء
- ☐ منسقي البرامج ومديري البرامج
- ☐ العاملين
- ☐ آخرون

هل من الممكن ذكر كيفية اتخاذ القرار؟

من الذي يتخذ القرار داخل المنظمة حول كيفية العمل مع المجموعات المستهدفة (التواصل، بناء الثقة...)؟

- ☐ الرئيس التنفيذى
- ☐ مجلس الأمناء
- ☐ منسقي البرامج ومديري البرامج
- ☐ العاملين
- ☐ آخر

هل من الممكن ذكر كيفية اتخاذ القرار؟

من الذي يتخذ القرار داخل المنظمة بشأن التوظيف؟

- ☐ الرئيس التنفيذى
- ☐ مجلس الأمناء
- ☐ منسقي البرامج ومديري البرامج

- ☐ العاملين
- ☐ آخرون

هل من الممكن ذكر كيفية اتخاذ القرار؟

ما هي آليات صنع القرار في المنظمة؟ (كالمشاركة والتوجيه والدعم وإجراء المراجعات الدورية وتقييم القرارات)

لدى المنظمة القدرة على تفويض المهام والمسؤوليات وفقاً لنطاق الخبرة والاهتمامات والقدرات والكفاءات.

لدى المنظمة ثقافة وآليات ذات شفافية للتواصل مع الإدارة/ القادة حول أي من القضايا.

هل يُشرك الفريق في صنع القرار؟
تدقيق: آليات صنع القرار التي تراعي الفوارق بين الجنسين (اتخاذ القرارات والآليات التشاركية والمراعية للفوارق بين الجنسين والمحتويات للموظفين والمستفيدين وما إلى ذلك)

الملحق الثاني: لمحة عن المنظمات التي شاركت في سياق البحث

خلفيّة المنظمات المشاركة في الرصد:

شاركت في سياق البحث ٦٧ منظمة، ٧,٧١٪ منها موجودة في الداخل السوري و٦٠٪ منها مسجّلة قانونيّاً (الشكل ٣). ضمن الجمعيات المسجّلة، الأغلبيّة (٣٧٪) مسجّلة داخل سوريا يليها تركيا (٢٢٪) ثمّ لبنان (١١٪). هناك ١٢٪ من هذه الجمعيات مسجّلة في دول أجنبيّة (الشكل ٤). العدد الأكبر من هذه الجمعيات (٣٤٪) تعتبر منظمة لا تبغي الربح (الشكل ٥).

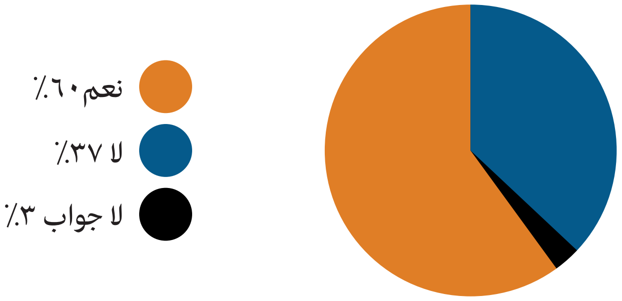

الشكل ٣: نسبّة المنظمات المسجّلة نسبّة المنظمات المسجّلة

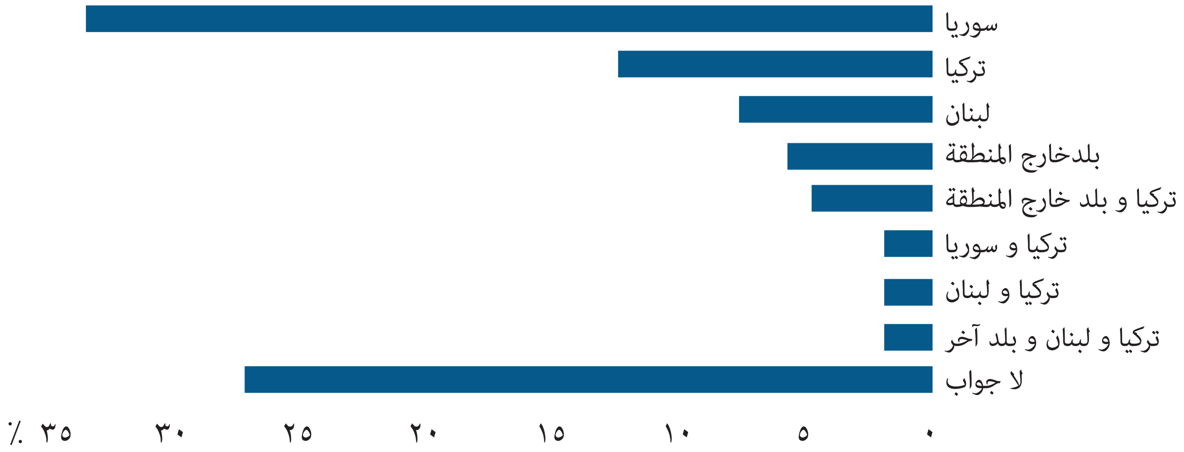

الشكل ٤: مكان تسجيل المنظمة

كيف تعرّف المنظمات عن نفسها؟

النّسبة الأكبر من المنظمات المشاركة (٦٠٪) تعتبر نفسها منظمة نسويّة أو نسائيّة و٦٥٪ منها تعمل على مواضيع النّوع الاجتماعي و/ أو العدالة الانتقالية (الشكل ٦أ). يظهر الشكل ٦ب توزع الجمعيّات النسويّة على المناطق السوريّة والدول الأخرى. معظم هذه الجمعيات (٨٨٪) قد تمّ تأسيسها بعد الـ٢٠١١، بينما هناك ٥٪ قد تأسّست ما قبل عام ١٩٩٥ (الشكل ٧).

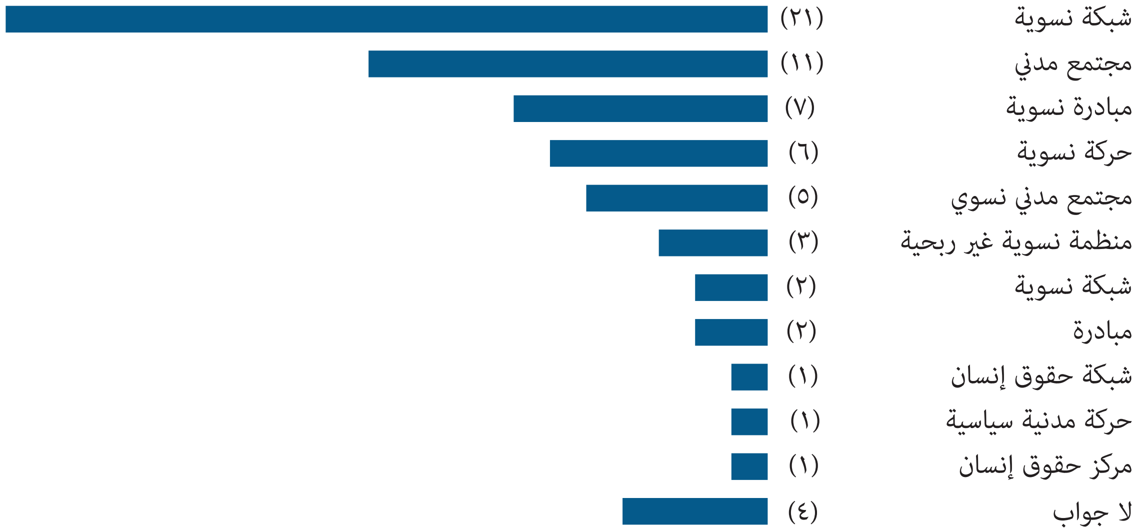

الشكل ٥ : عدد المنظمات حسب نوعها

الشكل ٧ : العام الذي تأسّست فيه الجمعيّة

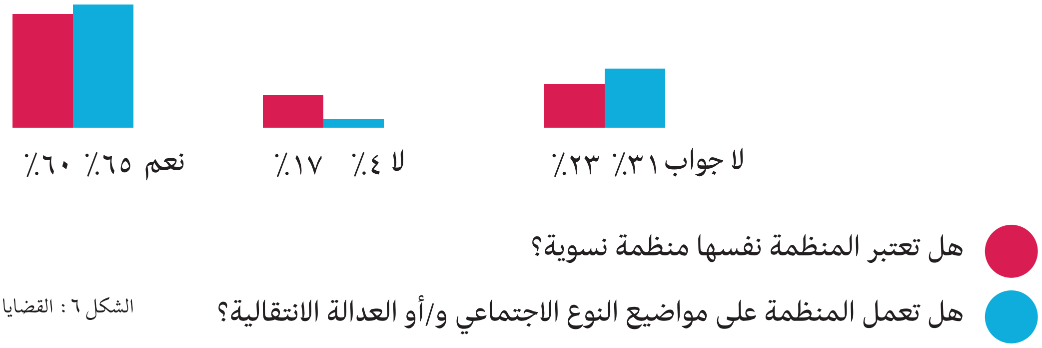

الشكل ٦ : القضايا التي تعمل عليها المنظمة

النطاق الجغرافي لعمل المنظمات

النّطاق الجغرافي لعمل ٦٩٪ من هذه الجمعيات هو منطقة أو أكثر داخل سوريا، مثل القامشلي، الحسكة، حلب، إدلب، كفرنبل، دمشق، السويداء، حمص، طرطوس والعديد غيرها (الشكل ٨).

الشكل ٨: النّطاق الجغرافي للمنظّمات

الفئات المستفيدة ومستويات التدخل الاستراتيجي

أغلبيّة الفئات المستفيدة في أطر التدخل هي من النساء (٨٨,٨٦٪) (الشكل ٩أ- ٩ب)، والجزء الأكبر من الفئات المستهدفة هم/ نّ أعضاء وعضوات من المجتمع المحلي (٦٠,٠٪) (الشكل ١٠). النسبة الأكبر من مستويات التدخل الاستراتيجي الخاص بالمنظمات هو على صعيد التوعيّة وبناء القدرات وتمكين النساء (٤٥٪) (الشكل ١١). ٥٦٪ من المنظمات تعمل على المستويات الميدانيّة المحليّة والمناطقيّة (الشكل ١٢).

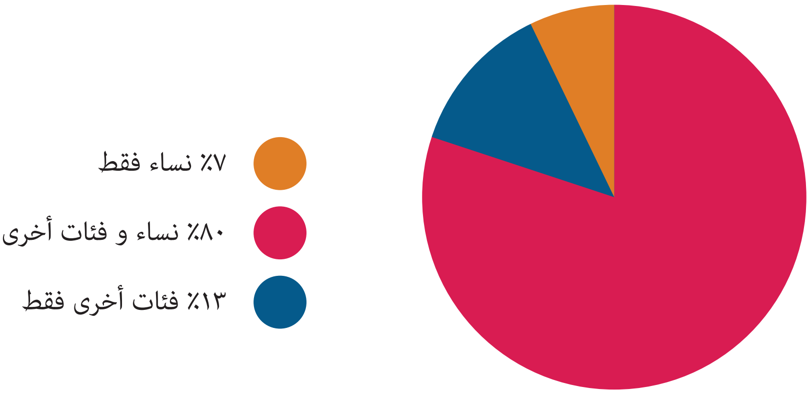

الشكل ٩-أ: الفئات المستفيدة من أطر التدخل

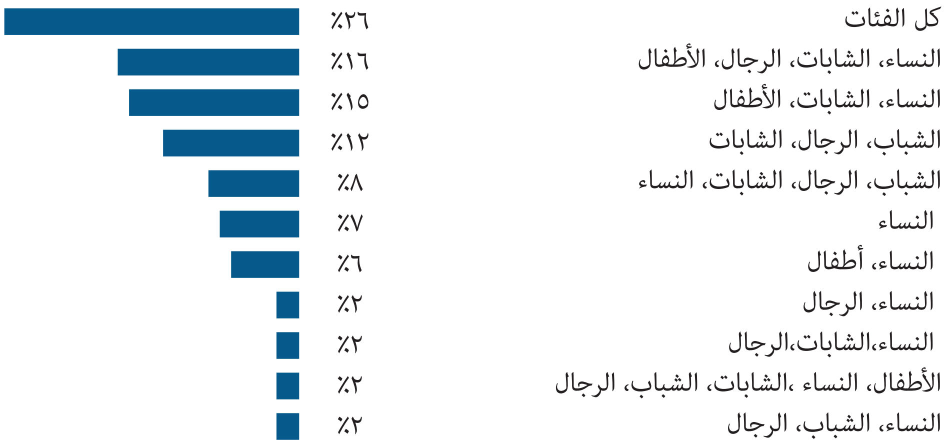

الشكل ٩-ب: الشكل ٩ب: تفصيل الفئات المستفيدة حسب ذكر المنظمات لها

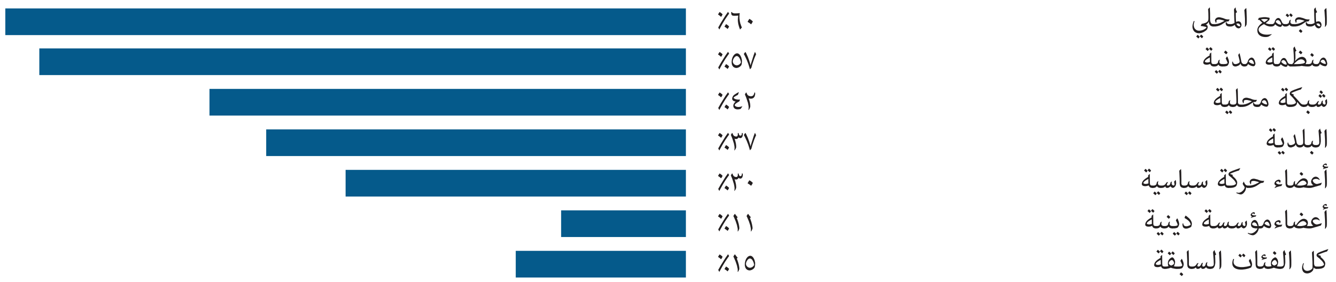

الشكل ١٠ : الفئات المستهدفة في أطر التدخل

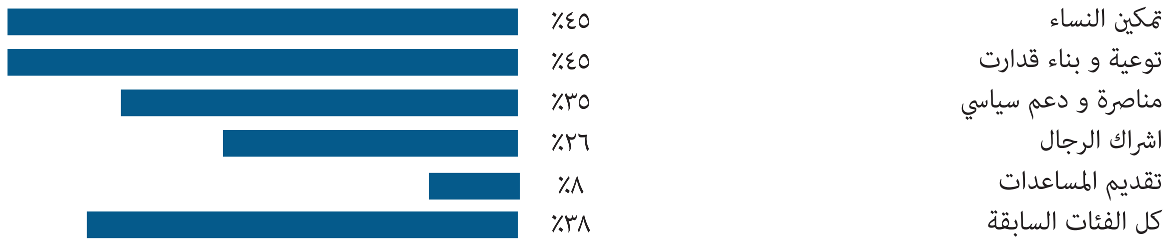

الشكل ١١ : مستويات التدخل الاستراتجيّة

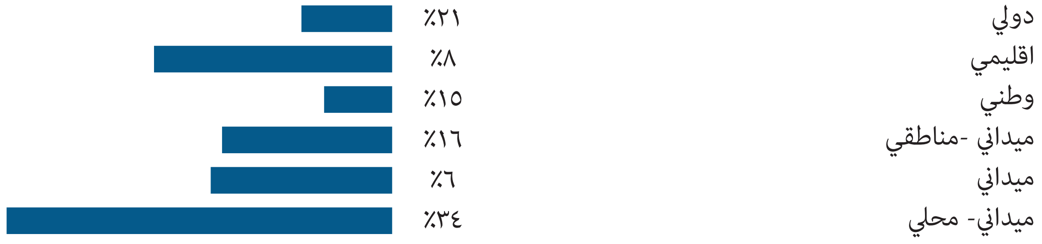

الشكل ١٢ : مستوى عمل المنظمة

حجم المنظمات

تتساوى المنظمات في الحجم بين صغيرة (٣٥٪) ومتوسطة (٣٢٪) (الشكل ١٣). ٥٦٪ من المنظمات يتكون طاقمها المهني من ٢٥ موظف(ة) أو أقل بينما ١٠٪ من المنظمات لديها أكثر من ١٠٠ موظف(ة) (الشكل ١٤). حوالي نصف المؤسسات (٤٥٪) ميزانيتها أقل من ٥٠ ألف دولار سنويّاً (الشكل ١٥).

الشكل ١٣ : حجم المنظمة

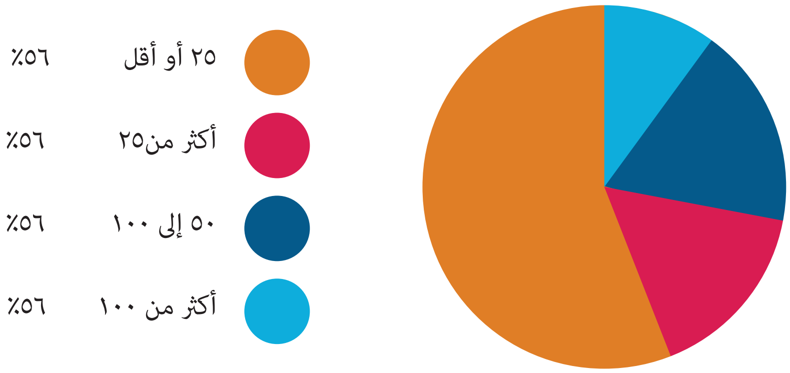

الشكل ١٤ : إجمالي عدد فريق العمل (موظفات/ ين أو متطوعات/ ين)

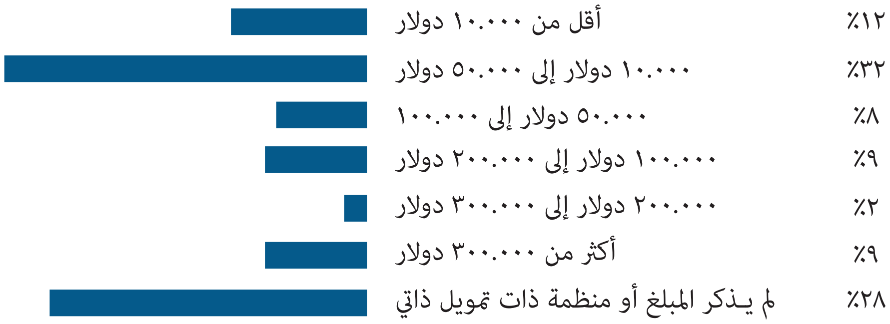

الشكل ١٥ : الشكل ١٥ : نطاق الميزانيّة السنويّة

الملحق الثالث: البنى التحتية الإدارية والتنظيمية الخاصة بالمنظمات

نسبة مشاركة النساء في التنظيم والإدارة

الهيئة الأهلية لـ٤٠٪ من المنظمات تتألف من النساء فقط وجميع أعضاء مجلس الإدارة لـ٤١٪ من المنظمات هنّ نساء. في أغلبيّة المنظمات (٨٦,١٢٪) تشكل النساء نصف أو أكثر من إجمالي فريق عملها و٣٠٪ منها يتكون من نساء فقط (الشكل ١٦). النسبة الأكبر من المنظمات (٧٤٪) تديرها نساء (الشكل ١٧). متوسط عمر المديرات/ مدراء ٣٩ سنة (±٨ سنوات) وتتراوح الأعمار بين ٢٥ و٦١ سنة. الأقسام المختلفة داخل المنظمات التي تترأسها نساء تشكل النّسبة الأكبر (٦٪ إدارة شؤون الموظفين و٥٠٪ الإدارة الماليّة) (الشكل ١٨).

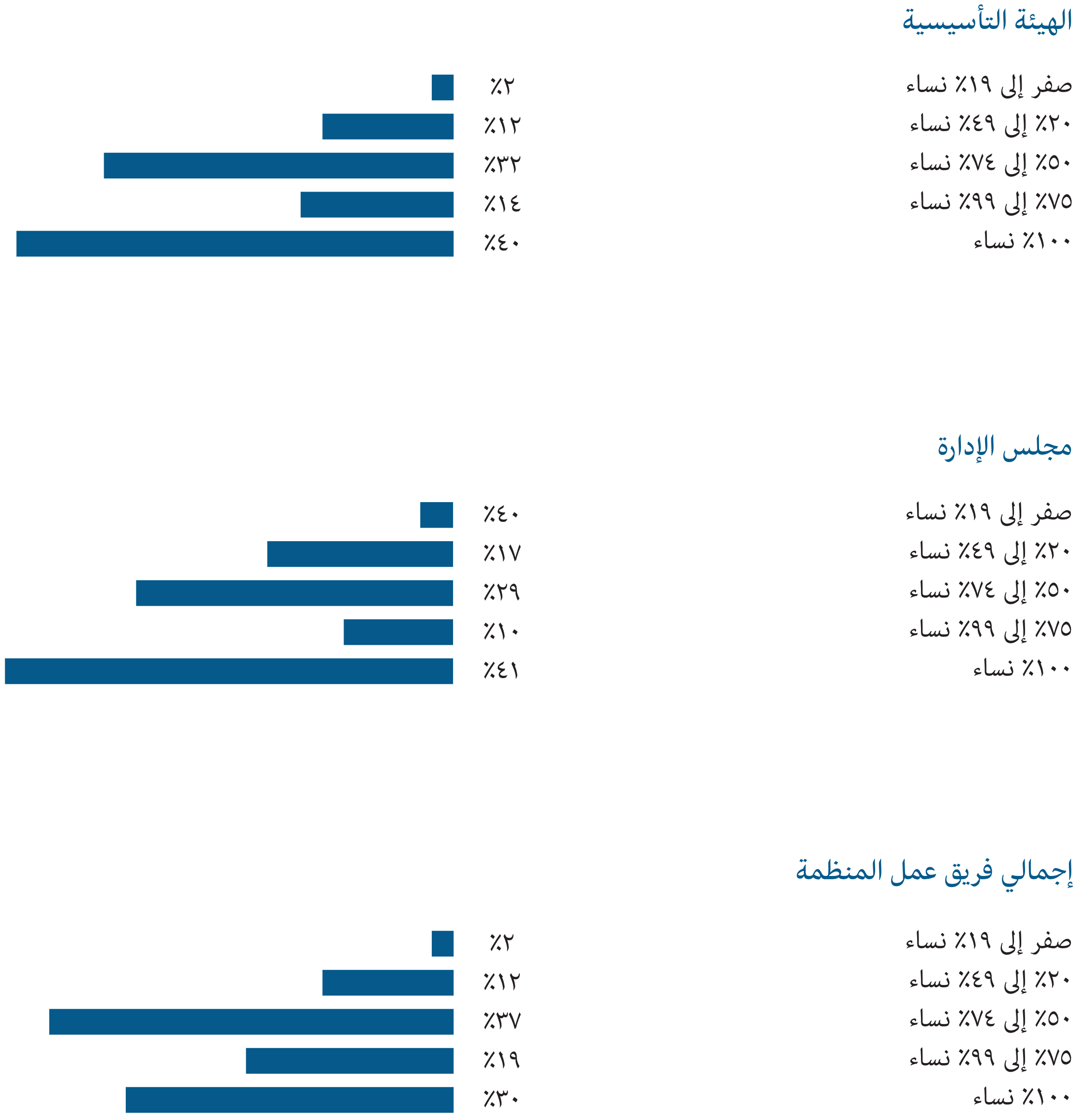

الشكل ١٦ : نسبة النساء من عدد الموظفين الإجمالي في الأقسام المختلفة

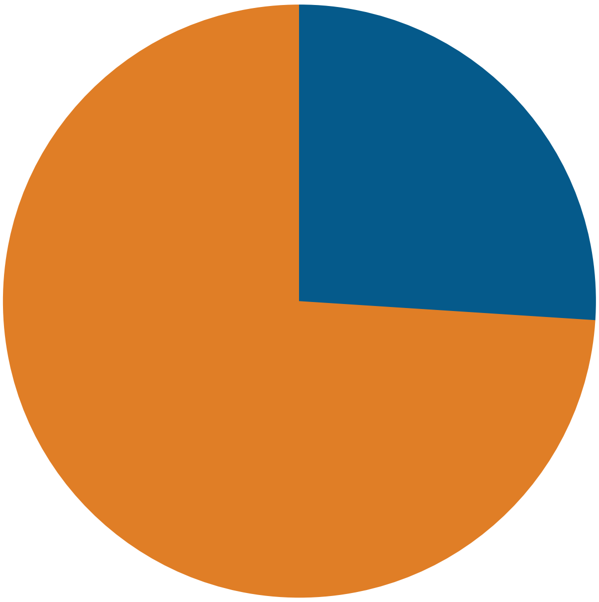

نساء ٧٤٪

رجال ٢٦٪

الشكل ١٧ : النوّع الاجتماعي للمدير(ة)

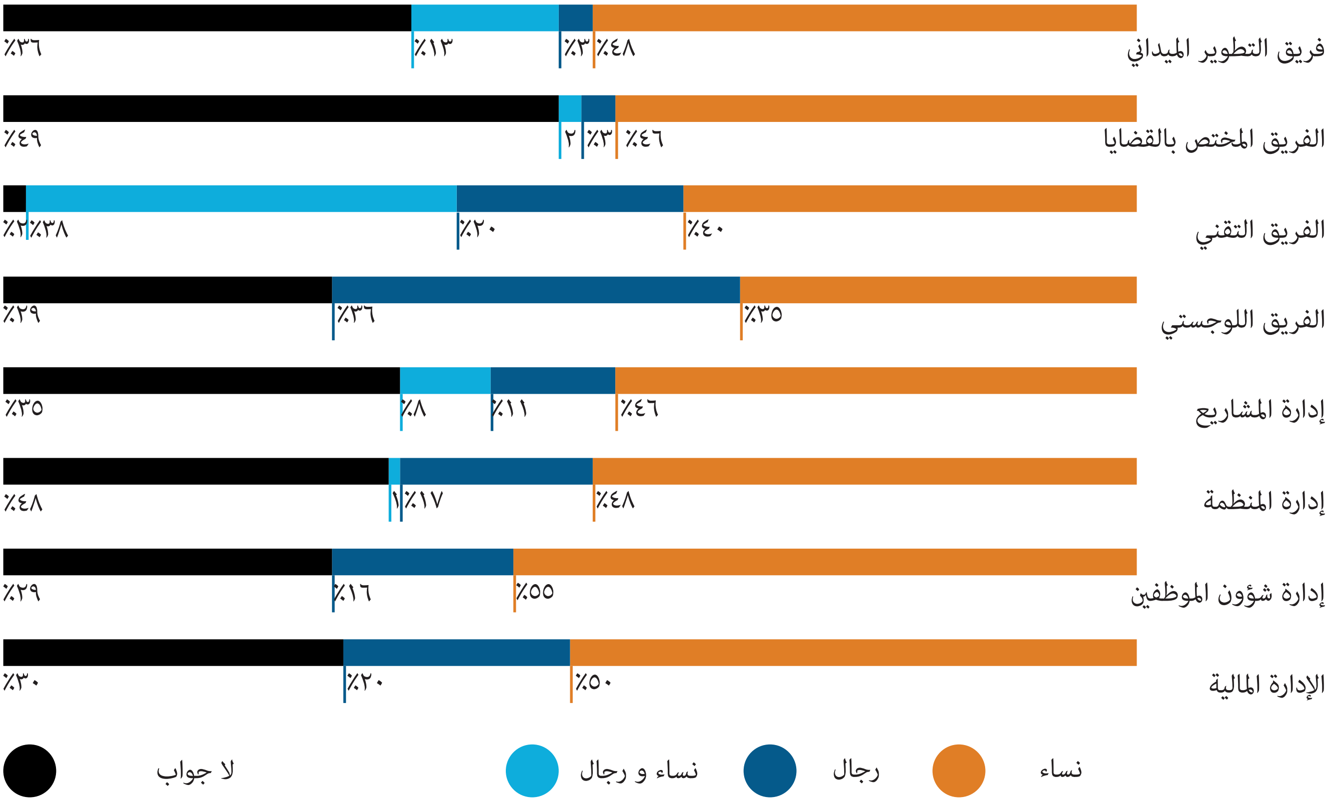

الشكل ١٨ : النوّع الاجتماعي للمسؤول عن الأقسام المختلفة في المؤسسة

السياسات والإجراءات المؤسساتيّة

نصف المنظمات تقريباً (١٥ ,٤٦٪) لديها خطة عمل استراتيجية (٦٣٪) منها شارك فريق العمل في وضعها. من بين هذه المنظمات (٢١٪) منها لديها خطة لمدة سنة واحدة، و(١٤٪) لمدة ٣ سنوات (الشكل ١٩). تمتلك معظم المنظمات الإجراءات والسياسات المؤسساتية المختلفة بنسب متفاوتة يظهرها (الشكل ٢٠). تتم مراقبة تطبيق وتنفيذ السياسات المذكورة سابقاً عن طريق المراقبة والتقييم والمتابعة والتقارير (٤٩٪) (الشكل ١٩). ٦٣٪ من المنظمات تنتهج آليّة تشاركيّة لصنع القرار (الشكل ٢١).
تفاوتت الإجابات في ما يخصّ من يتخذ القرار داخل المنظمة حيال الخطة السنوية التي يجب تنفيذها بحيث النسبة الأكبر (٢٩٪) كانت للمديرة التنفيذيّة منفردة (الشكل ٢٢).

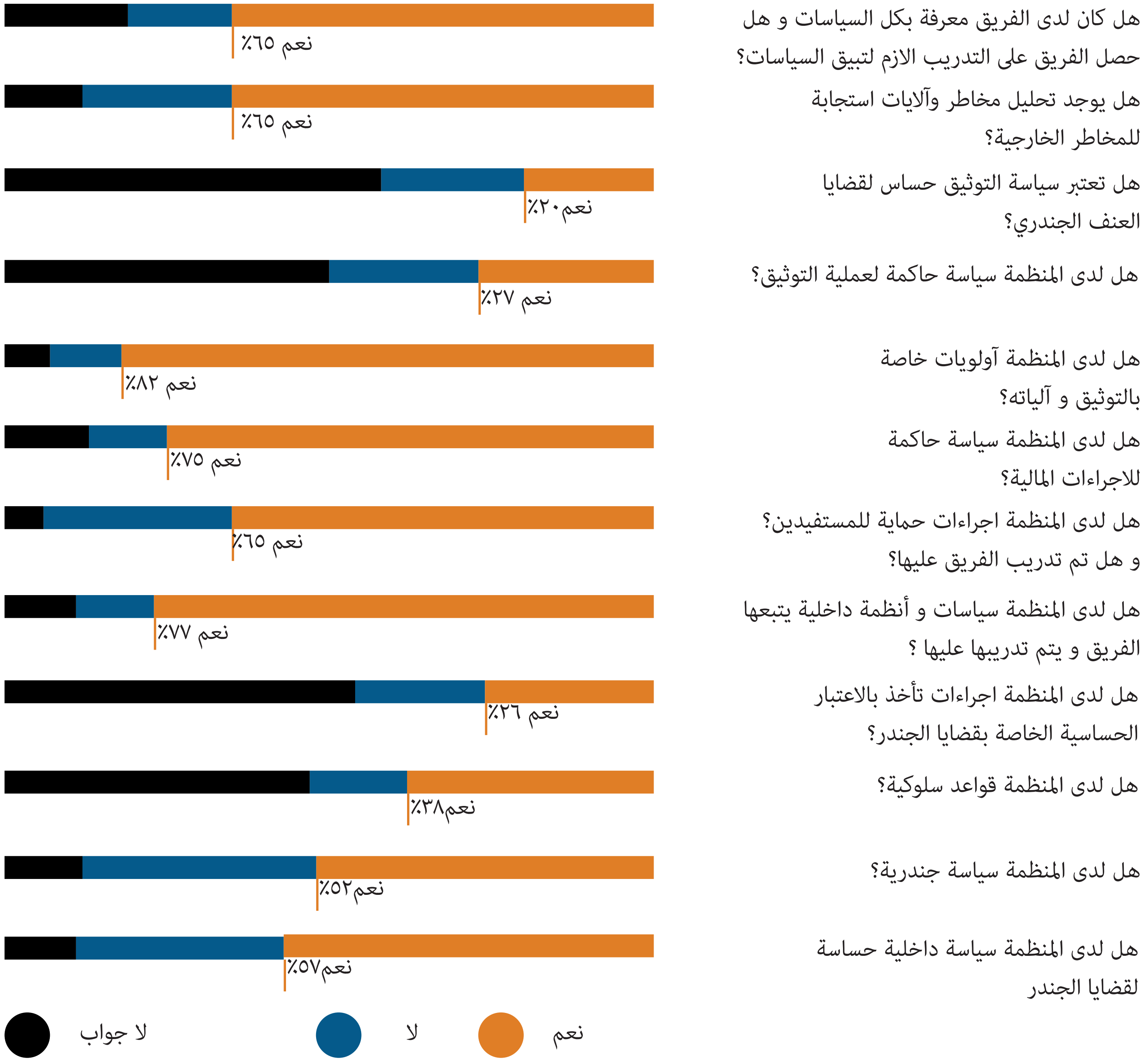

الشكل ٢٠: السياسات والإجراءات المؤسساتية

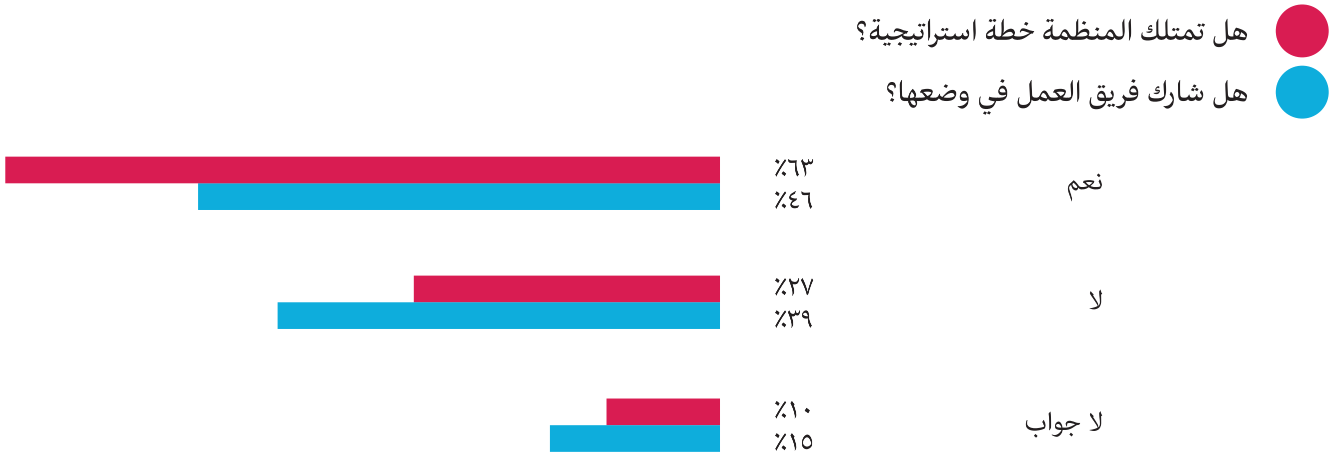

الشكل ١٩ : وجود خطة المنظمات الاستراتجيّة ومشاركة فريق العمل في وضعها

كيف يتم مراقبة المراقبة السياسات وتنفيذها؟

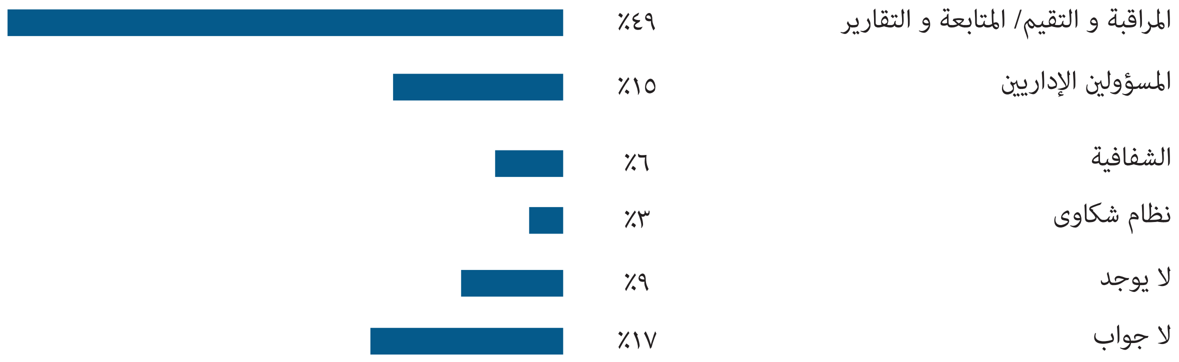

الشكل ٢١ : مراقبة تطبيق السياسات وتنفيذها

ما هي الآليات صنع و اتخاذ القرار التي تنتهجها المنظمة ؟

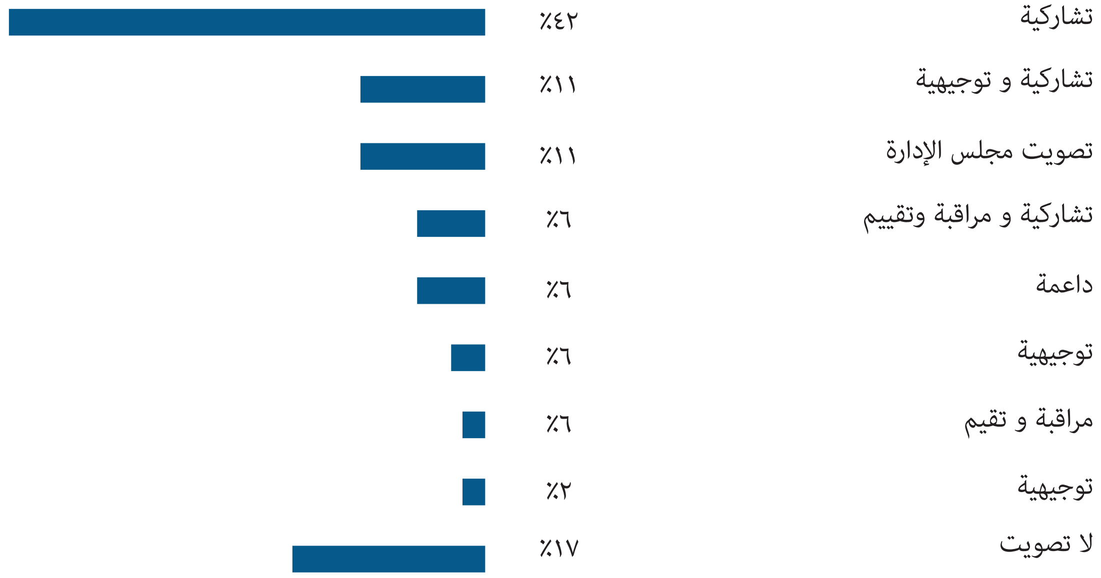

الشكل ٢٢ : آليات صنع القرار

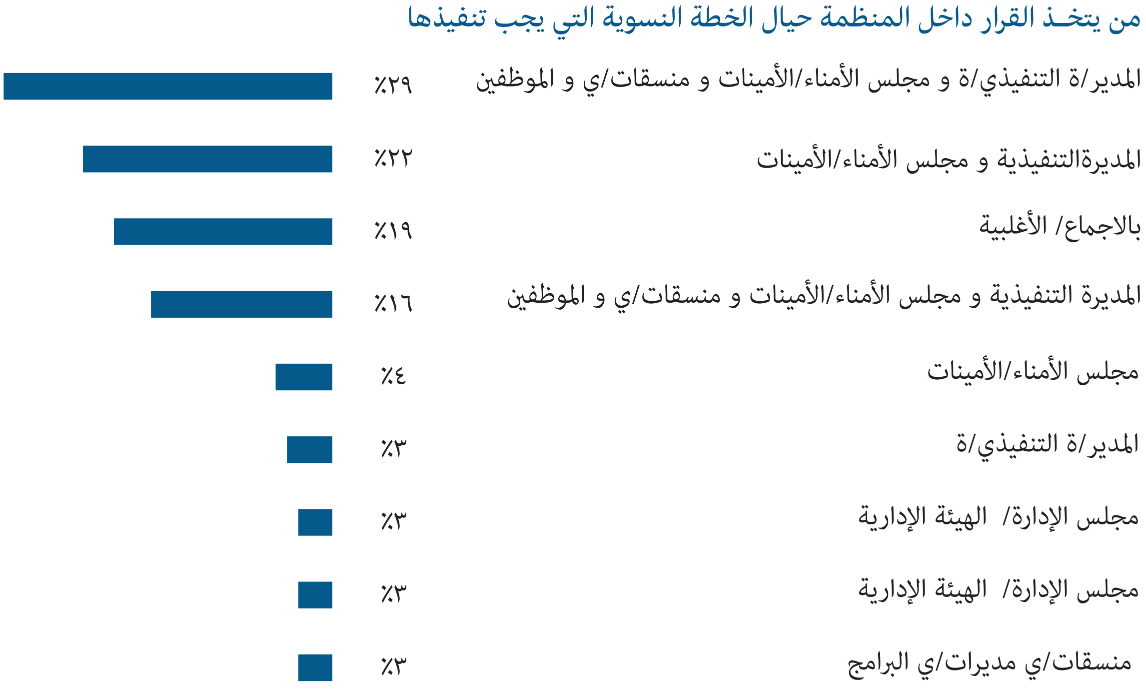

الشكل ٢٣ : اتخاذ القرارات حيال الخطة السنوية

مقيّدات التحليل الرقمي

لم تلتزم المنظمات بالخيارات المحددة في الاستمارة، بالإضافة إلى عدم الإجابة على بعض الأسئلة.

مقيّدات التّواصل مع الجمعيات

٨٦٪ من المنظمات ذكرت رقم هاتفها، ٧٧٪ منها ذكرت بريدها الإلكتروني، و١٥٪ فقط ذكرت موقعها الإلكتروني بينما ٣٤٪ تعتمد على صفحة الفيسبوك بدلاً من الموقع الإلكتروني.

عكس التيار:

منظمات حقوق المرأة السورية على خارطة العدالة الانتقالية

٢٠٢٠